

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦١٨٦**

االأربعاء، ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٦/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة رايس	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شركن
	أوغندا	السيد موغويا
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	تركيا	السيد أباكان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد شلقم
	الصين	السيد زانغ يسوي
	فرنسا	السيد آرنو
	فييت نام	السيد لي لونغ منه
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد بوينتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	النمسا	السيد مارتن هارتنغ
	اليابان	السيد تاكاسو

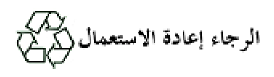
جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2009/439)

09-50517 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بما أن هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السير جون ساورز، الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، على العمل الذي اضطلع به إبان رئاسته لمجلس الأمن في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٩. وإنني على يقين بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير ساورز على الحنكة الدبلوماسية الكبيرة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي. وأود أيضا، باسم المجلس، أن أرحب ترحيبا حارا بزميلنا الجديد السفير جيرار ارود، الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة. ونتطلع إلى العمل معه عن كثب خلال الأشهر والسنوات القادمة.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للاستقرار في هايتي (S/2009/439)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين وإسبانيا وإكوادور وأوروغواي والبرازيل وبيرو وجامايكا والجمهورية الدومينيكية والسويد وشيلي وغواتيمالا وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكندا وكوبا وكولومبيا والنرويج وهايتي، يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند من دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بدولة السيدة ميشيل دوفيفيير بيير- لويس، رئيسة وزراء هايتي.

بناء على دعوة من الرئيس، شغلت السيدة بيير - لويس مقعدا على طاولة المجلس، وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى فخامة السيد وليام جيفرسون كلينتون، مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى هايتي.

تقرر ذلك.

أدعو السيد كلينتون إلى شغل مقعد على طاولة المجلس، وأشكره جزيل الشكر على مشاركته.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد الهادي العنابي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للاستقرار في هايتي.

تقرر ذلك.

أدعو السيد الهادي العنابي لشغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2009/439، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للاستقرار في هايتي.

سيستمع المجلس في هذه الجلسة إلى إحاطتين إعلاميتين من فخامة السيد وليام ج. كلينتون، مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى هايتي، والسيد الهادي العنابي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للاستقرار في هايتي.

وأود أن أعرب شخصيا عن جزيل الشكر للرئيس كلينتون على حضوره إلى المجلس اليوم بصفته مبعوث الأمم المتحدة إلى هايتي. لقد كان لي عظيم الشرف أن عملت معه في عدة مناصب في إدارته. إنه ثروة أمريكية وموظف عام دولي عظيم، ونحن نحييه لتحمله هذا الواجب الهام. ونثق بأن جهوده وقيادته سيتمخضان عن اهتمام دولي مستدام أكبر وموارد دولية مستدامة أكثر لهايتي، ومزيد من الابتكار والإبداع في جهودنا المشتركة، ومشاركة أعمق مع القيادة الهايتية ومزيد من الاستقرار والازدهار لشعبها.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الممثل الخاص العنابي على تفانيه من أجل هايتي وقيادته الرائعة لبعثة الأمم المتحدة للاستقرار في هايتي. وعلاوة على ذلك، أرحب ترحيبا حارا بدولة السيدة ميشيل دوفيفيير بيير – لويس، على قيامها بجهد خاص وتجشمها عناء السفر إلى نيويورك في غضون مهلة قصيرة والانضمام إلينا في هذه الجلسة المهمة.

أعطي الكلمة الآن إلى فخامة السيد وليام جيفرسون كلينتون.

السيد كلينتون (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على دعوتكم لي لحضور هذه الجلسة، وأشكر السيد العنابي على عمله ورئيسة الوزراء بيير – لويس على قيادتها الرائعة حقا. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام بان كي – مون – الذي ما زلت ممتنا له طلبه إليّ أن أصبح المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى هايتي – ووكيل الأمين العام لو روي على دعمهما لجهود بناء هايتي.

لقد سافرت وزوجتي هيلاري لأول مرة إلى هايتي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥، قبل أن يولد كثيرون منكم في هذه القاعة وبعد شهرين فقط من زواجنا. ومنذ ذلك الحين، استهواني ما يعد به ذلك البلد وشغلني ما يكتنفه من مخاطر، استهوتني ثقافته وتاريخه الفريدين، ومواهب وروح شعبه، وشغلني عبء القمع وسوء المعاملة والإهمال الذي يعاني منه، وأسرني جمال وسخاء الأرض وشغلني الحرمان الذي تسبب فيه السلب والفقر.

عندما كنت رئيسا، عملت مع كثيرين منكم في الأمم المتحدة لوضع نهاية للحكم الدكتاتوري العسكري العنيف هناك وعودة رئيس منتخب. وعندما خلف الرئيس بريفال الرئيس أريستيد، فعلت كل ما بوسعي لدعمه خلال فترة ولايته الأولى في الحدود التي فرضها الكونغرس الأمريكي، التي كانت تتسم حينئذ بالعداء أو اللامبالاة تجاه جيراننا الهايتيين – وهو حال، يسعدني أن أقول، إنه لم يعد قائما. هناك قدر كبير من الدعم لهايتي في الإدارة الجديدة وفي الكونغرس الأمريكي.

ورغم الدمار الذي تسببت فيه أعاصير وعواصف العام الماضي، ورغم الافتقار إلى الهياكل الأساسية وأوجه القصور في الرعاية الصحية والتعليم وميادين أخرى، ورغم

إزالة الغابات وتبعاهما، الشديدة الحدة، فإنني مقتنع بأن هايتي أمامها فرصة هائلة للنجاة من أغلال ماضيها، لعدة أسباب.

أولا، إن الرئيس ورئيسة الوزراء وأعضاء حكومتهما ملتزمون ببناء دولة حديثة ذات اقتصاد متنوع، ولديهم الفهم والقدرة اللازمين لعمل ذلك. وثانيا، إن الهايتيين، ومنهم مغتربون كثيرون في الولايات المتحدة وفرنسا وكندا وأماكن أخرى، يحدوهم الأمل وملتزمون بالمساهمة في مستقبل أفضل. وثالثا، قدم كل من المانحين المتعددي الجنسيات والوطنيين تعهدات كبيرة بالمعونة، ليس فقط لتخفيف البؤس، ولكن للمساعدة في بناء مجتمع حديث مستدام. ورابعا، تقوم بالفعل الآلاف من المنظمات غير الحكومية بعمل مفيد هناك. وخامسا، سلم جيران هايتي بأن هايتي جزء من الجوار، وربما للمرة الأولى، بمقتضي هذا التسليم، بأن علينا جميعا مسؤولية مساعدة شعب هايتي على تغيير حاضره ومستقبله.

ويمكن رؤية هذا التسليم الجديد في قيادة البرازيل الرائعة لبعثة الأمم المتحدة للاستقرار في هايتي، وفي المبادرات الإيجابية لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية ولمنظمة الدول الأمريكية، وفي الوعد الذي يوفره قانون الفرص لهايتي في نصف الكرة الغربي من خلال قانون تشجيع الشراكات (HOPE II)، الذي سنّه الكونغرس الأمريكي في العام الماضي، وفي الدعم الذي تلقاه هايتي من بلدين في نصف الكرة الغربي الذي ننتمي إليه، هما فترويلا وكوبا، الذي ينظر في حالات كثيرا إلى أن الولايات المتحدة لا تتعاون معه. وبعبارة أخرى، يوجد في جوارنا، إحساس عميق وكبير بأنه يمكننا وينبغي علينا دعم هايتي.

وبصفتي مبعوثا خاصا، فإنني لست مسؤولا عن حفظة السلام، بالرغم من أنني أقدر إسهاماهم في تحسين توفير الأمن. وأشعر بالامتنان لجميع البلدان التي ساهمت بقوات. كما أن مهمتي لا تستلزم أي مشاركة في السياسية الهايتية المحلية. فذلك أمر يعود إلى شعب هايتي. وبدلا من ذلك، تتمثل ولايتي في العمل مع حكومة هايتي وشعبها، ووكالات الأمم المتحدة المشاركة داخل البلد، ومجتمع المانحين، والمستثمرين المحتملين، والمنظمات غير الحكومية ومجموعات المغتربين للاضطلاع بالمهام الست التالية.

أولا، نحن نسعى لدعم تنفيذ برنامج حكومة هايتي للانتعاش، مع التركيز على إيجاد وظائف جديدة، وتعزيز إيصال الخدمات الأساسية وإبداء المزيد من الحساسية تجاه احتياجات الطبقة الوسطى في هايتي، بما في ذلك، على النحو الذي أكد عليه رئيس الوزراء من فوره، نقص السكن اللائق لموظفي القطاع العام. ولا يمكننا أن ننسى أن ٥٠ في المائة من جميع الأسر المعيشية في هايتي تتولى رئاستها النساء وأنه، بالرغم من أن معدلات وفيات الأمهات في هايتي من ضمن أعلى المعدلات في العالم، فإنه حتى الآن لا تصرف على قضايا تمكين المرأة سوى نسبة ١,٥ في المائة من جملة التبرعات بالمعونة.

والجزء الثاني من ولايتنا هو كفالة أن تلقى جهود الإنعاش المساعدة بمستوى الالتزام الذي قطعناه عندما قمت بهذا العمل للأمم المتحدة في المناطق المتضررة بأمواج تسونامي. وهدفنا هو إعادة البناء بشكل أفضل – مدارس أفضل ومستشفيات ومساكن ومرافق عامة وبنية تحتية أفضل، وزيادة الوقاية الفعالة من الكوارث وتخفيفها. ويعلم الموجودون هنا ممن شاركوا في إعادة البناء بعد انتهاء أمواج تسونامي أن ذلك الجزء من مسعانا كان ناجحا للغاية، ويحدوني الأمل في أن يكلل بالنجاح هنا.

ثالثا، نحن نسعى لتشجيع المزيد من استثمارات القطاع الخاص في هايتي، مع التركيز على الفرص المتوفرة الآن وعلى ضرورة جعل هايتي أكثر قدرة على المنافسة بغية

زيادة إمكاناتها الاستثمارية إلى أقصى حد. ويلزمنا، أولا، تعزيز الفرص القائمة والفرص التي مكن من توفيرها تهيئة البيئة الأكثر أمنا التي أسهمت بها إسهاما كبيرا بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

وفي ظرف بضعة أسابيع، سأقود بعثة تجارية إلى هايتي لاستكشاف فرص الاستثمار. وفي آب/أغسطس، اختصرت الحكومة طول الوقت الذي تستغرقه بين تقديم اقتراح للاستثمار والموافقة على الاقتراح. وتلك بداية طيبة للغاية، ولكن يلزمنا القيام بالمزيد من العمل لإعادة بناء الطرق والبنية التحتية وإمدادات الطاقة اللازمة للنهوض بالزراعة والصناعة والسياحة. وبالنظر للفرص المجدية اقتصاديا التي لم تغتنم في مجال الطاقة النظيفة وزيادة كفاءة الطاقة، فإنه لا يوجد أي سبب أيضا لعدم تمكن هايتي من أن تصبح أكثر استقلالا في مجال الطاقة وبطريقة تؤدي إلى إيجاد أعداد كبيرة من الوظائف الجديدة وتخفيض التكاليف الطويلة الأجل للعمل التجاري والحكومة وفرادى المواطنين.

وأرى أن كوستاريكا في الوقت الحالي عضو في مجلس الأمن. وربما يريد المشاركون أن يسألوا ممثل ذلك البلد عن مدى الفوائد الاقتصادية الناجمة من كونه أكثر بلد للطاقة النظيفة في العالم. وفي وسع جميع بلدان منطقة البحر الكاريبي أن تصل إلى تلك الدرجة من كفاءة الطاقة بسبب فوائد الحجم ودرجة الحرارة وأشعة الشمس، ولكن تركيزي هو على ما يمكن أن يعنيه ذلك لأفقر بلد في منطقة جوارنا، وهو هايتي.

رابعا، إنني سأسعى إلى حث الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمع المدني على استثمار المزيد من الموارد المالية والبشرية وعلى العمل معا بصورة أوثق. ويعمل فريقي حاليا بشأن إنشاء قاعدة بيانات للمنظمات غير حكومية لتحديد الجهات التي تعمل والعمل الذي تقوم به بغية مساعدتنا في تحسين تنسيق الآلاف من المنظمات غير الحكومية التي تعمل في هايتي اليوم. وذلك عمل قمنا به في أعقاب أمواج تسونامي وكلل بنجاح استثنائي إلى حد كبير. ويمكن لتنسيق أعمال المنظمات غير الحكومية مع أعمال الحكومة المضيفة ووكالات الأمم المتحدة وغيرها أن يؤثر تأثيرا ملموسا وحقيقيا للغاية على السكان، وبخاصة في بلد مثل هايتي، التي يزيد فيها نصيب الفرد من المنظمات غير الحكومية العاملة هناك على أي دولة أخرى في العالم، بالاستثناء الوحيد للهند.

خامسا، يحدوني الأمل في أن نتمكن من أن نبرز للمجتمع الدولي صورة أكثر إيجابية لهايتي بحيث ندفع بها إلى دائرة الضوء، ليس بوصفها نوع من القضية الخاسرة، ولكن بوصفها بلدا مهيئا حقا لتحقيق مستقبل مشرق.

سادسا، يحدوني الأمل في أن أشرك المغتربين الهايتين إلى درجة لم تشهد من قبل إطلاقا. وهم مجموعة جديرة بإعجاب كبير، ليس في الولايات المتحدة فحسب، بل أيضا في كندا وأوروبا. ومؤخرا، حضرت الاجتماع السنوي الثاني للمغتربين الهايتيين في الولايات المتحدة الذي عقد في ميامي واستضفت في مكتبي في هارلم بنيويورك زعماء من الجالية الهايتية في الولايات المتحدة. وسأواصل هذه المشاركة.

وأخيرا، يمكن لهايتي أن تكلل بالنجاح، ولكن ليس بدون مساعدة مجلس الأمن والأمم المتحدة. وأناشد جميع من قطعوا التزامات خلال مؤتمر المانحين الذي عقد في نيسان/أبريل الماضي وعقبه مباشرة نحو بدء تقديم التمويل الفعلي لهايتي في أقرب وقت ممكن. وتم التبرع بمبلغ يقدر بـ ٧٦٠ مليون دولار لحكومة هايتي منذ ذلك الوقت، ولكن حتى الآن لم يسدد سوى مبلغ ٢١ مليون دولار. وثمة حاجة ماسة الآن إلى التبرعات التي تعهد بها المشاركون بسخاء – لإيجاد الوظائف، ولإعادة تقديم الخدمات، ولتمويل الميزانية

العامة، ولمساعدة المرضى من الآباء والأمهات الذين لا يمكنهم تحمل تكلفة إرسال أبنائهم إلى المدارس الخاصة، ولإعادة البناء بصورة أفضل واستكمال مشاريع الوقاية والتخفيف التي ستقلص إلى أدنى حد من أي ضرر للعواصف التي تأتي هذا العام وإيجاد الكثير من الوظائف الجديدة.

وأطلب من المشاركين مساعدتي في ضمان أن تفي جميع الدول الأعضاء بالالتزامات التي قطعتها وبطريقة تتسق مع أولويات خطة الحكومة الهايتية. وبين حين وآخر، يوجه الانتقاد لرئيس الوزراء وللرئيس وإلي من جانب بعض الأشخاص العاملين في الصحافة في هايتي بادعاء أن هذه الولاية عبارة عن مؤامرة استعمارية واسعة من جانبي للاستيلاء على هايتي. وأنا أؤكد للمجلس على أن هذا غير صحيح. وهدفي الوحيد هو مساعدتهم على العمل الذي قرروا أنهم يريدون الاضطلاع به، ومعرفتهم وحسن تقديرهم في ذلك الصدد يفوقان إلى حد كبير معرفتي وحسن تقديري.

إن أي شيء يمكننا أن نفعله للتعجيل بالتوزيع الحقيقي للمعونة سيحدث تأثيرا إيجابيا على حياة أبناء هايتي العاديين. وستكون هناك شفافية ومساءلة وفعالية في هذه العملية. وأعتقد أن حكومة الولايات المتحدة ستفي بالتزاماتها بهذه الطريقة، وأنا أشعر بالامتنان على الاهتمام الشخصي لوزيرة الخارجية ولرئيسة ديوانها، السيدة شيريل ميلز. فهما قطعتا التزاما شخصيا حقيقيا، وسافرت شيريل بالفعل إلى هايتي مرتين لدعم الحكومة في إنجاز أولوياتها.

وإلى جانب التزامات الحكومة والمانحين المتعددي الأطراف، تم بالفعل قطع بعض الالتزامات الفردية الجديدة والهامة، حتى قبل إيفاد البعثة التجارية. وأطلق صندوق سوروس للتنمية الاقتصادية مشروعه للاستثمار في هايتي، وهو برنامج لسندات الاستثمار بتخصيص مبلغ أولي مقداره ٢٥ مليون دولار واحتمال تخصيص مبلغ ١٥٠ مليون دولار. وفي وسع ذلك أن يحقق فوائد كثيرة لهايتي. ومؤخرا أنشأ مايكل كاري، وهو رجل أعمال أيرلندي، ومجموعة من زملائه مؤسسة روح هايتي بعد عدد من الزيارات، وعرضوا استضافة وفد من أصحاب الأعمال التجارية الهايتيين في أيرلندا في تشرين الأول/أكتوبر. وخصص المدير السابق للوكالة الاتحادية لإدارة حالات الطوارئ عندما كنت رئيسا، جيمس لي ويت، مبلغ ٠٠٠ ٢٥٠ دولار لتدريب النساء في هايتي على التأهب لحالات الطوارئ وبدأ بالفعل تحديد مواقع التدريب بالتنسيق مع الحكومة والأمم المتحدة على السواء. والتزام أحد شركائي في المبادرة العالمية، وهو رجل الأعمال الهندي، ديش ديشباندي، الذي يطعم مليون طفل في اليوم في الهند، بالعمل في هايتي للمساعدة في توسيع بعض برامج التغذية المدرسية الجديدة بالإعجاب والمستمرة بالفعل هناك. وعرض رونالدو غونزاليس موينستر، وهو مدير تنفيذي في مجال الطاقة، ومواطن لكلتا الجمهورية الدومينيكة والولايات المتحدة، أن يقوم بشكل أولي بتركيب خمس طواحين هوائية من طراز فيستا المصنوعة في الدانمرك، التي يمكن أن توفر الطاقة الاقتصادية والمتجددة بأسعار تنافسية في ظرف بضعة أشهر. ونحن نعلم أنه يوجد في هايتي إمكانية هائلة غير مستغلة للطاقة الريحية والشمسية على السواء.

كما أن الأمم المتحدة تستكشف السبل لتكرار مشروع لإعادة التدوير بقيادة المجتمع وقمت مؤخرا بزيارة المشروع في بورت أو برانس، ولدى المشروع إمكانية أفضل من أي شيء شهدته في أي مكان للحد من إزالة الغابات بطريقة توجد وظائف تبلغ ١٠ أضعاف ما يوجده إنتاج الفحم وتقلل التكلفة.

وفي حي زرته، قام شاب وزملاؤه التسعة من أعضاء المجلس أساسا بتوظيف أشخاص لأول مرة في جمع القمامة

وفرزها، ويجري تحويل النفايات العضوية إلى أسمدة وسماد عضوي. ويعاد تدوير الورق باستخدام النشارة، ومن ثم يحولونه إلى قوالب فحم حجري صغيرة بهذا الحجم تقريبا. وقصدت أن أحضر قالبا لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن ولكنني نسيت إحضارها هنا اليوم. وباستخدام أربعة قوالب، يمكن للمرء أن يطهي عشاءه، وتكلفة القالب الواحد سنت، وهو ما يعادل خُمس تكلفة طهي العشاء باستخدام الفحم في هايتي. لكن الوظائف اللازمة لجمع القمامة وفرزها وإنتاج هذه القوالب في مكبس محمول يدويا ثم بيعها من مترل إلى مترل تزيد بواقع ١٠ إلى ٢٠ مرة على الوظائف التي يولدها قطع الأشجار، التي ينبغي تركها قائمة، وتحويلها إلى فحم.

إنه لأمر بسيط أن نفكر في منتج يكلف إنتاج القطعة الواحدة منه سنتا – ويمكن بالمعنى الحرفي للكلمة أن يوجد وظائف لمئات وربما آلاف الأشخاص في هايتي فحسب وأن يساعدنا على صد تيار إزالة الغابات فيما نسعى إلى زيادة القدرة الزراعية بالمانجو والبن ومنتجات أخرى كثيرة. هذه هي الأمور المهمة. وإلى جانب البعثة التجارية، سيعرف الكثيرون هنا أن مصرف التنمية للبلدان الأمريكية سيعقد مؤتمرا تجاريا بشأن هايتي قريبا كواجهة عرض لذلك البلد أمام رجال الأعمال والمستثمرين من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومن كندا والولايات المتحدة وأوروبا. ونحن نعمل بهذا الخصوص.

وأخيرا، أود أن أقول ما لا أعتزم القيام به. لن أقدم للمجلس تحليلا مكتوبا آخر لمشاكل هايتي. وإذا قدمت تقريرا، فإنه سيقتصر على ما قمنا به بالفعل أو ما فشلنا في القيام به. وأنا ممتن جدا للفريق الذي وفرته الأمم المتحدة، والذي يضم أشخاصا ممتازين من الموظفين الدائمين الذين عملوا معي بشأن أمواج تسونامي.

وأنا ممتن أيضا لتعيين الأمين العام للسيد بول فارمر نائبا لي. ونعمل نحن الاثنين مع الأمم المتحدة مقابل دولار واحد سنويا ونحن نقدر الأجر. وأنا أعرف بول فارمر منذ أكثر من ١٥ عاما. فقد عملنا معا في أفريقيا، في رواندا وملاوي، منذ عام ٢٠٠٥. وقد تولى الترجمة لي بالفعل عام ٢٠٠٤ في هايتي عندما ذهبت إلى هناك وكان يعمل مع الحكومة آنذاك لمساعدة البلد في التصدي لمشكلة الإيدز. وعمله في جبال هايتي لتوفير رعاية صحية معقولة التكلفة وعالية النوعية لبعض من أفقر الناس في منطقتنا يحظى بالتقدير في جميع أنحاء العالم. وهو معني بشؤون هايتي منذ أن كان طالبا في عام ١٩٨٣. وعندما سألت ابنتي قبل حوالي ١٢ عاما ما الذي تعرفه عن بول فارمر، قالت إنه ألبرت شفايتسر بالنسبة لجيلها.

ونحن محظوظون حقا لأنه وافق على تولي منصب نائب المبعوث الخاص إلى هايتي. فلديه الكثير من الصلات الشخصية ويحظى بالمصداقية لدى حكومة هايتي. وقد اجتمع بالفعل مع ممثلي الأمم المتحدة وأوساط المنظمات غير الساعية إلى الربح، بما في ذلك جورج سوروس وجيفري ساكس. واجتمع مع فريق بول كولييه الذي قدم إلى الأمم المتحدة تحليلا ومجموعة من التوصيات بشأن اقتصاد هايتي. ونعمل جميعا بهذا الخصوص ونحن ملتزمون بنسبة ١٠٠ في المائة بتقديم نتائج ملموسة إلى الأمم المتحدة، والأهم من ذلك، إلى شعب هايتي.

وختاما، اسمحوا لي أن أطلب من كل عضو من أعضاء مجلس الأمن أن يدرك الدور الفعلي الذي قد يكون حاسما والذي يمكنه القيام به. وأنا ممتن لدعمهم لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وللأمن الذي وفرته والذي جعل التقدم المحرز حتى الآن ممكنا. وآمل أن تعادل الاستثمارات في المجال الاجتماعي – الاقتصادي أو تفوق

المساهمات التي جرى التعهد بتقديمها أو تلك التي ستتم مناقشتها هنا اليوم مع الأشخاص الذين سيتكلمون بعدي.

ما برحت أقوم بزيارة هايتي منذ ما يقرب من ٣٥ عاما. وقبل ٢١٠ أعوام، كانت هايتي أغنى جزيرة في منطقة البحر الكاريبي. وهي الآن أفقر بلد في النصف الذي نعيش فيه من الكرة الأرضية ولكن عندما ننظر إلى أبناء هايتي هنا في نيويورك وفي كندا وفي فرنسا وحتى إلى الكثير من أبناء هايتي في هايتي، نرى أهم أذكياء ومبدعون ومبتكرون وناجحون. ولقد عانوا من سوء الحكم وإساءة المعاملة والإهمال من الداخل ومن جانب جيرانهم وشركائهم في المجتمع الدولي. ولدينا مجموعة عظيمة من الزعماء هناك الآن. ويمكننا تحويل هذا الوضع ولأن ذلك يمكننا، فإنه واجب علينا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الرئيس بيل كلينتون على بيانه. ونحن ممتنون جدا لإحاطته الإعلامية ولوجوده ولقيادته الرائعة بشأن هذه المسألة.

أعطي الكلمة الآن للسيد هادي العنابي، الممثل الخاص للأمين العام.

السيد العنابي (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن هايتي. وتوفر هذه الجلسة دلالة واضحة على الالتزام القوي والمستمر لمجلس الأمن والمجتمع الدولي الأوسع بعملية تحقيق الاستقرار في هايتي. ويشرفني أن أتكلم إلى جانب رئيسة الوزراء بيير - لويس والرئيس كلينتون، مبعوث الأمم المتحدة الخاص.

تتعاون بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي مع السلطات في هايتي تعاونا وثيقا ومستمرا. وأود أن أقر بقيادة رئيسة الوزراء بيير - لويس ودعمها القوي لهذه الشراكة. ونحن ممتنون بشدة للرئيس كلينتون لاستعداده للإسهام بمكانته وقدراته الفريدة في سعي هايتي من أجل مستقبل أفضل. وستكون مشاركته قيمة في تعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلد.

يتضمن تقرير الأمين العام (S/2009/439) المعروض على المجلس معلومات مستكملة عن عملية تحقيق الاستقرار بخصوص المعايير الخمسة الرئيسية التي اعتمدها مجلس الأمن في العام الماضي. وتتعلق هذه المعايير بالحوار السياسي والانتخابات وبسط سلطة الدولة وضمان الأمن والاستقرار وتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

وأود، كتوطئة لمناقشة اليوم، إيجاز التطورات الرئيسية في كل مجال مع تسليط الضوء على المجالات التي تتطلب بذل مزيد من الجهود.

يكمن الحوار السياسي في صلب عملية تحقيق الاستقرار. ولا يمكن لعملية حفظ سلام أن تنجح إلا إذا كانت هناك إرادة حقيقية للتغيير داخل البلد المضيف. ومما يشجعنا في هذا الصدد استمرار جهود الرئيس بريفال ورئيسة الوزراء بيير - لويس وحكومة هايتي لتعزيز الحوار البناء داخل البلد. ولقد أسهم إنشاء الرئيس بريفال لسلسلة من اللجان العريضة القاعدة بشأن القضايا محل الاهتمام الوطني في إجراء مناقشات شاملة للجميع حول مستقبل البلد.

وشهدنا أيضا في نهاية العام الماضي تحسنا كان لازما بشدة في التعاون بين الجهازين التنفيذي والتشريعي للحكومة. ومهد ذلك السبيل أمام اعتماد تشريعات مهمة، بما في ذلك القوانين المالية التي مكنت من إلغاء الجانب الأكبر من ديون هايتي الدولية في حدود حوالي ١,٢ بليون دولار. وشغل ١١ عضوا جديدا كانوا قد انتخبوا في حزيران/يونيه مقاعدهم في مجلس الشيوخ الأسبوع الماضي. ونأمل في أن

يمهد استكمال عضوية المجلس السبيل أمام اتخاذ إجراءات أكثر فعالية من قبل البرلمان الذي كثيرا ما افتقد النصاب القانوني في الماضي.

وفي وقت تواجه هايتي خيارات صعبة، غير أنه أمامها أيضا فرصة قيمة للتقدم، يجب تعزيز هذه الاتجاهات الإيجابية. فالبلد لا يمكنه تحمل تجدد حالة الشلل السياسي والمؤسسي التي ألمت به في عام ٢٠٠٨. ومن المهم للغاية أن تعزز جميع أجهزة الحكومة التعاون وأن تتفادى اللغة التحريضية وأن تضطلع بصورة مشتركة بالمسؤولية عن اتخاذ القرارات الصعبة. وهذا التعاون لا غنى عنه لتحديد حلول للمشاكل الملحة وتنفيذها ومواصلة المعركة ضد الإفلات من العقاب والفساد وكفالة استقرار الحكم، وهو أمر مطلوب للتنمية.

ويمكن للمجتمع الدولي أن يسهم بإظهار دعمه القوي لمن يقدمون المصلحة الوطنية على الطموحات الشخصية الضيقة. والمجتمع المدني أيضا يتحمل مسؤولية عن المشاركة لكفالة استدامة وشرعية القرارات التي تؤثر على شعب هايتي بالكامل.

ثانيا، في مجال بسط سلطة الدولة، أحرز بعض التقدم في تعزيز القدرة المؤسسية لهايتي.

وتسهم بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، في إطار إمكانياتها المحدودة، بتقديم الخبرة الفنية إلى وزارات رئيسية والحكم المحلي وإدارة الحدود. بالعمل مع السلطات الهايتية تدعم البعثة الإصلاحات التي زادت الإيرادات الجمركية وعززت الإدارة المحلية للموارد. ويدعم الشركاء الثنائيون والمنظمات الدولية عددا من مبادرات بناء القدرات الأخرى، ونود أن نعرب عن تقديرنا لهم على ذلك.

غير أن جميع تلك المبادرات مجتمعة تمثل جزءا صغيرا مما هو مطلوب لتمكين الدولة من تقديم الخدمات الأساسية للسكان، وهي كذلك أمر حاسم لتحقيق الاستقرار الدائم. إن إحراز التقدم الحقيقي في ذلك المجال يتوقف على استمرار الإرادة السياسية للقيادة الهايتية وعلى دعم قوي ومنسق من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف.

ثالثا، في مجال الأمن، شهد العام الماضي استمرار إحراز تقدم في التصدي للتهديدات في المناطق الريفية والحضرية، ومزيداً من تطوير القدرات الأمنية لهايتي. وعملت البعثة مع السلطات الوطنية لتنفيذ مجموعة متنوعة من المهام، بما في ذلك عمليات مكافحة العصابات في سيتي سوليي وفي مارتيسان؛ تعزيز الأمن على امتداد الحدود البرية والبحرية؛ إجراءات مكافحة الاختطاف؛ الرد على الاضطرابات المدنية والتهديدات ذات الصلة؛ الدوريات المنتظمة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في المناطق النائية.

وفي الوقت نفسه، أيدت البعثة أيضا تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية، وهذا يشكل عنصرا هاما من عناصر استراتيجية الخروج للبعثة. وتضم الشرطة الوطنية الهايتية الآن ما يقرب من ٠٠٠ ١٠ فرد، بما في ذلك ٤٦٨ شرطيا جديدا تخرجوا في الشهر الماضي. ويتلقى أفراد الشرطة الوطنية الهايتية من الرتب المتوسطة والعليا تدريبا متقدما، يمول جزئيا من خلال المنح الدراسية الثنائية. وتعمل البعثة مع شركاء هايتي لدعم البرامج الوطنية لتعزيز الشرطة والقدرات المؤسسية والبنية التحتية.

إن ذلك التقدم المحرز أمر مشجع، وينبغي أن يسهم في إيجاد الثقة لدى المستثمرين. ومع ذلك، في الوقت نفسه، يجب علينا ألا نتوانى عن حذرنا قبل الأوان وقبل توطيد تلك المكاسب. وما زالت هايتي تواجه تهديدات خطيرة، بما في ذلك إمكانية استئناف نشاط العصابات والمجرمين والجماعات

المسلحة الأخرى؛ الفساد والعنف المرتبط بالاتجار غير المشروع؛ وخطر الاضطرابات المدنية. وقد تستغل كل تلك التهديدات لتحقيق مآرب شخصية أو سياسية، بما في ذلك في سياق العمليات الانتخابية المقبلة. ومن المرجح أن يستغل المفسدون المحتملون أي مؤشر ضعف أو فك ارتباط.

ولئن كانت الشرطة الوطنية الهايتية تكتسب القوة، فإنها حتى الآن لا تملك القدرة على التصدي لتلك التهديدات بدون مساعدة. ولذلك فإن استمرار وجود القوات الدولية والشرطة أمر لا غنى عنه لحماية المكاسب التي تحققت ولضمان استمرار إحراز التقدم. تبعا لذلك، يوصي الأمين العام في تقريره، الإبقاء على عنصر الأمن لدينا على مستوى مماثل إلى حد كبير ولكن مع تعديلات على تشكيله. وتشمل تلك التعديلات إعادة عدد من ناقلات الجند المصفحة إلى بلدانها وما يرتبط بذلك من تخفيض للعنصر العسكري لدينا بنحو ١٢٠ جنديا. في الوقت نفسه، اقترح زيادة عنصر الشرطة في البعثة بـ ١٢٠ فردا ليصبح قوام جميع وحدات الشرطة المشكلة متماشيا مع القوام الموحد. وهذه التدابير من شأنها خفض بروز البعثة وفي الوقت نفسه زيادة مرونتها والحفاظ على قدرتها على الاستجابة بفعالية للتهديدات المحتملة على مدى الأشهر الـ ١٢ المقبلة.

في الوقت نفسه، يجب بذل مزيد من الجهود لمعالجة النقص الكبير في معدات الشرطة الهايتية، ولا سيما خارج بورت أو برنس، وزيادة مواردها المالية وقدراتها الإدارية. ولكي يتسنى تحقيق الأطر الزمنية المقررة في خطط الإصلاح الوطني، من الضروري أن تستمر السلطات الهايتية في إعطاء الأولوية لاتخاذ القرارات السياسية اللازمة، مع مواصلة الاستفادة من الدعم القوي والمستمر المقدم من البعثة ومن الجهات المانحة الثنائية.

رابعا، شهدنا مزيدا من إحراز التقدم نحو تعزيز مؤسسات سيادة القانون الأخرى وحماية حقوق الإنسان، في أعقاب الخطط الوطنية والاعتماد على التزام القيادة في هاييتي.

أما في مجال العدالة، فإن مدرسة تدريب القضاة تعمل الآن بعد إغلاقها لعدد من السنوات. من المهم التعجيل في تعيين الدفعة الأولى من القضاة مع الاستفادة الكاملة من ذلك المورد الجديد. وبالمثل، نأمل أن يبدأ المجلس القضائي الأعلى عمله قريبا.

أما في مجال المؤسسات الإصلاحية، فالعمل جار لبناء سجن جديد بالقرب من بورت أو برنس وإعادة تأهيل مرافق أخرى. وتلك خطوة أولى هامة نحو الاستجابة للمشكلة الملحة المتمثلة في الازدحام الشديد جدا في السجن. وينبغي بذل المزيد لتعزيز مكتب حماية المواطنين الذي سيؤدي دورا رئيسيا في تعزيز احترام حقوق الإنسان.

يجب علينا أن نراعي أن إنشاء كل تلك المؤسسات هو عملية طويلة الأجل. إن استمرار دعم القيادة الهايتية والدعم الدولي المستمر لا غنى عنهما من أجل خلق إطار مؤسسي متين لحماية الحقوق القانونية وحقوق الإنسان للشعب الهايتي.

أما المجال الخامس لعملية تحقيق الاستقرار، أي التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فهي، كما يعلم المجلس، ليست المهمة الأساسية لعمليات حفظ السلام. ومع ذلك، هناك صلة قوية بين الأمن والاستقرار والتنمية. ويمكن لعمليات حفظ السلام أن تساعد على تهيئة الظروف من أجل التنمية، لكن الاستقرار لا يمكن أن يتحقق إلا إذا لاحت في الأفق بوادر تحسن ملموس في الحياة اليومية للشعب الهايتي.

تعمل البعثة بشكل وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات المانحة لتسليط الضوء على الحاجة إلى وجود مكاسب للسلام. وساعد إيجاد عدة آلاف من

الوظائف المؤقتة من خلال المشاريع القائمة على كثافة العمالة على تلبية الاحتياجات العاجلة. ولكن يظل تقديم المساعدة السخية أساسيا بالنسبة للمستقبل المنظور.

سعينا إلى تجسيد ذلك في إطار عمل البعثة، بالاستفادة في جملة أمور من قدراتنا الهندسية. وأولويات العنصر الهندسي في البعثة تمليها ضرورة الاحتياجات التشغيلية للبعثة. ولكن من خلال مساعدته لنا على تحقيق المهام المنوطة بنا، فإن عمله لإصلاح البنية التحتية الأساسية أو الاستجابة للاحتياجات العاجلة يمكن أيضا أن يحدثا فرقا في حياة الناس، ويمكن أن يعزز العلاقات بين البعثة والمجتمع حيث نقوم بمهامنا.

في الوقت نفسه، من الأهمية بمكان بذل مزيد من الجهود لإرساء الأسس لإحراز التقدم في الأجل الطويل، على أساس إحياء نشاط القطاع الخاص. واليوم، نرى فرصة سانحة. وطيلة السنة الماضية أبرزت مرارا مزايا هايتي المتأصلة بوصفها منطقة استثمار. إن إشراك الرئيس كلينتون كمبعوث الأمم المتحدة الخاص يمكن أن يساعد في خلق الدينامية والتنسيق اللازمين لتحقيق النجاح. وفي الوقت نفسه، من الهام أن تتواصل القيادة الهايتية مع القطاع الخاص وتتخذ التدابير التنظيمية الإضافية اللازمة لتهيئة المناخ الملائم حقا للاستثمار.

في الختام، أود أن أقول إن الأحداث التي وقعت خلال العامين الماضيين في الميدان بينت أنه يجري تحقيق الاستقرار ببطء ومن المتوقع حدوث انتكاسات. ولكنها أظهرت أيضا أنه إذا ثابرنا وحافظنا على النهج بوسعنا إحراز التقدم. وما زلنا مقتنعين بأن لدى هايتي اليوم فرصة رائعة للتغيير، كما أكد الرئيس كلينتون من فوره. ولا يمكننا أن نفقد الثقة عندما نواجه التحديات، ولا يمكننا اعتبار أن إحراز التقدم هو تحصيل حاصل، ولكن يجب العمل على رعايته وتقويته. وأنا واثق من أنه بالمشاركة المستمرة لقيادة هايتي وشعبها وبمساعدة من مجلس الأمن والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا ستنجح عملية تحقيق الاستقرار ويمكن لشعب هايتي أن يتطلع إلى مستقبل أفضل لطالما تاق إليه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد العنابي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لدولة السيدة ميشيل دوفيفيير بيير - لويس، رئيسة الوزراء في هايتي.

السيدة بيير - لويس (هايتي) (تكلمت بالفرنسية): في هذا المحفل، الذي دعيت لأدلي ببيان أمامه اليوم، اسمحوا لي باسم بلدي، هايتي، أن أنقل إلى المجلس من الرئيس بريفال، ومن حكومة وشعب جمهورية هايتي التحيات الودية والإعراب عن التضامن.

بادئ ذي بدء أود باسم الحكومة أن أوجه الشكر إلى السفيرة سوزان رايس، رئيسة مجلس الأمن، والأمين العام بان كي - مون، وممثله الخاص لهايتي، السيد الهادي العنابي، ومبعوثه الخاص، الرئيس كلينتون، ونائب المبعوث الخاص، السيد بول فارمر، وأعضاء مجلس الأمن، وإلى سائر أعضاء الأمم المتحدة. لقد قدم كل منهم مساهمة كبيرة في عمل بعثة الأمم المتحدة للاستقرار في هايتي. وأود أيضا أن أغتنم هذه المناسبة لتكريم ذكرى كل من قدموا أرواحهم لضمان الاستقرار الدائم في بلدي.

إن شعب هايتي أول من يدرك التقدم المحرز بفضل الجهود المشتركة لبعثة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والشرطة الوطنية الهايتية لاستعادة السلام والاستقرار والأمن في بلدي - وهي ظروف لازمة لاجتذاب الاستثمار الذي يحتاجه البلد بشدة اليوم. وهنا لا بد لنا من أن نشدد على مساهمة بعثة الأمم المتحدة في عملية الاستقرار، وهي مساهمة لا يمكن إنكارها.

لقد وصلت البعثة إلى دولة عضو في خضم أزمة شديدة متعددة الأبعاد، واليوم لا بد من أن نقر بما تحقق في تنفيذ ولاية البعثة. وأشير إلى دعم مؤسساتنا وتعزيز الدولة، والمساعدة في بناء القدرة وتعزيز اختصاصات الحكم المحلي في خدمة المواطنين، والمساعدة في الإصلاحات، وضمان نشوء سيادة القانون من خلال تحسين الشرطة الوطنية الهايتية وخدماتها، ونظامي القانون والسجون، وإشاعة ممارسات ومواقف تحترم حقوق الإنسان، وتحسين الوضع الاجتماعي الاقتصادي قصير الأجل لأناس يعيشون في مناطق في غاية الصعوبة.

ويمر بلدي اليوم بتغير كاسح، وكما يعرف سائر الأعضاء، فإن أي تغيير يؤدي إلى ظهور مقاومة محافظة كامنة لأي تحرك بعيدا عن الوضع الراهن. ويهدد هذا الجهود التي تبذل لوضع البلد على مسار التحديث والتنمية. لكن الحكومة، رغم الهزات التي لا تزال تتعرض لها، والتي ما زالت تجعلها هشة، ملتزمة التزاما مطلقا بتهيئة الظروف التي يمكن أن تبعث الثقة بين المستثمرين المحليين وتجتذب الاستثمار الأجنبي. وهذا سببه أن أولوية اليوم لا بد من أن تمنح لتوفير وظائف دائمة وجيدة تراعي أيضا البيئة.

ورغم الاضطرابات المتعاقبة في عام ٢٠٠٨، تواصل الحكومة الاستثمار في إعادة بناء البنية الأساسية الحضرية والريفية، وتوفير الكهرباء ومياه الشرب وزيادة قدرة إنتاج الغذاء وتوفير خدمات وسلع أخرى. والعمل جار على إنشاء شبكة الطرق الوطنية، وتوفير الطاقة ومياه الشرب آخذ في التحسن. وتؤكد القوانين والأحكام الإدارية هذا في كل من القطاعين. ويجري القيام بالإصلاحات المحورية للتنمية الاقتصادية وتشجيع مشاركة المواطنين في الحياة السياسية. كما بدأت عملية تحديد هوية كل مواطني هايتي، من الذكور والإناث على حد سواء.

ولذلك فالأمر يتوقف علينا نحن أبناء هايتي من كل الأطياف والأيديولوجيات السياسية، دعم شركائنا الدوليين وأعضاء مجلس الأمن، لمساعدتنا في التزام مسار يأخذ هايتي في ثبات نحو النمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة العادلة التي تأخذ في اعتبارها حقا احتياجات شعبنا.

ومهما يكن الأمر، وبالنظر إلى تدني مستوى الاستثمار، في القطاعين العام والخاص، وعدم تلبية الطلبات المشروعة وعدم وجود هيكل مما لا يزال يؤثر على البلد، فإن هذا التقدم رغم أنه ملحوظ وليس ضئيلا، لا يمكن له أن ينتشلنا بقوة مما يستبد بنا من خطر وضعف بيئي وبشري شديدين. وفي الواقع أن حسم كل المشاكل الخطيرة والمعقدة يتطلب في أحيان كثيرة وقتا واستثمارا كبيرين، وللمجلس خبرة بحالة هايتي. وقد تحدث الرئيس كلينتون والسيد العنابي للتو عن ذلك.

لقد ذكرت مرارا خلال مؤتمر المانحين الذي عقد في واشنطن العاصمة، في ١٤ نيسان/أبريل أن هايتي اليوم تقف عند منعطف حاسم في تاريخها، ولا بد لنا من أن ننتهز الفرص المتاحة من أجل مصلحة الشعب. والحق، فإننا نعمل بلا كلل لمنع الانتكاس إلى عدم الاستقرار والاضطرابات، ونتمنى أن نظل قادرين على الاعتماد على تعاون المجلس كشريك في تعزيز التقدم الذي تحقق لتتسنى لنا مواصلة جني ثمار السلام الاجتماعي والاستقرار السياسي، اللذين بذرنا سويا بذورهما.

ولهذا، لا بد من أن نواجه بشكل جماعي وتدريجي التحديات الجسام التي لا تزال تهدد استقرار البلد. أولا، الانتخابات القادمة، حيث الكثير يتأرجح في كفة الميزان في التنافس على السلطة المحلية والتشريعية والرئاسية، وثمة خطورة تتمثل في عدم السيطرة عليها بطرق كثيرة، وهي خطورة علينا تفاديها بأي ثمن. ثانيا، مشروع التعديل

الدستوري، الذي يجب أن يمر عبر عملية تقوم على مشاركة مختلف القوى السياسية وذوي المصالح، وحيث التوصل إلى تسوية سياسية أمر ضروري لمستقبلنا.

وفي مواجهة هذه التحديات، التي تتطلب التزاما وحزما منا جميعا، لا يمكننا الانتظار للاستجابة. أولا، لا بد من أن نلتزم باستثمارات يمكن أن تزيد الإنتاج الوطني وأن نقلل من خطر التعرض البيئي وأن نطور إمكاناتنا السياحية الهائلة ونحسن الهياكل الاجتماعية الأساسية، وبذلك نكفل وصولا أكبر للسكان. ومن المهم هنا أن يفي المجتمع الدولي بالوعود التي قطعها في نيسان/أبريل في مؤتمر المانحين الذي انعقد في واشنطن. وأشكر الرئيس كلينتون مرة أخرى على إشارته إلى هذا خلال إحاطته الإعلامية.

علينا بناء أو توسيع بنية أساسية منتجة لتعزيز تنمية مؤسسات القطاع الخاص وتوفير مكثف للوظائف. فالعمالة تكتسي أولوية قصوى في البلد اليوم. ويجب أن نخرج من الحلقة المفرغة للفساد والإفلات من العقاب ونعيد بناء قدرة مؤسسات الدولة حتى يتسنى استعادة وبسط الإدارة وسيادة القانون على جميع أنحاء البلد. ولا بد من أن نثير اهتمام أصحاب المصلحة المحليين في كل أنحاء البلد بتوفير فرص عمل لامركزية في مختلف المناطق، وإصلاح الاختلال في توزيع السكان وتحسين الأحوال المعيشية. يجب أن نبث ثقة متجددة في الشبان. إنهم الأغلبية بين السكان، وقد تعرضوا للإهمال. وينبغي أن نوجه طاقاتهم وإبداعاتهم إلى الجهد الوطني لإعادة البناء ونقدرها. وعلينا أن نرحب كل الترحيب بالإسهامات التي قدمها أبناء هايتي المغتربون – وأنا أشكر الرئيس كلينتون مرة أخرى على ذكره لهذا الأمر – في مجالات الكفاءة، التي حصلوا عليها بعد محاولات مريرة في الأراضي الأجنبية. وأخيرا، علينا أن نشرك الدولة والمجتمع المدني في الكفاح من أجل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الأساسية للأغلبية الساحقة لأبناء هايتي والنساء والفنانين وأصحاب المبادرات.

وتلك هي التحديات التي يجب أن نواجهها. وذلك هو جدول الأعمال الذي نلتزم به بالترافق مع أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي، لأن حكومة هايتي لا تستطيع أن تمارس لعبة الانتظار. وقد اتخذنا مبادرات تسعى لتمكين الحكومة من تحسين أدائها العام وأداء قطاع الأعمال التجارية.

وكما يعلم جميع أعضاء المجلس، فقد أوفت الحكومة بشروط تخفيف الدين بمبلغ يصل إلى ١,٢ بلايين دولار. وقدمت ميزانية عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠ باحترامها للموعد النهائي الدستوري لأول مرة منذ اعتماد الدستور في عام ١٩٨٧. واستكملت الحكومة عملية ينبغي أن تقود إلى التصديق على أهلية هايتي للاستفادة من الفرصة الموفرة بموجب قانون توفير الفرص لهايتي في نصف الكرة الغربي من خلال تشجيع الشراكات.

وناقشت الحكومة بصورة ديمقراطية مع البرلمان وأصحاب المصلحة وضع حد أدنى للأجور على مستوى يضمن جاذبية هايتي وقدرتها على المنافسة. وقدمت الدعم المباشر بغية تعزيز الإنتاج وبناء قدرات الاستثمار في القطاعات التي يمكن أن تحمي البيئة وتشجع إعادة زراعة الغابات، بما في ذلك برنامج هايتي لتشجيع إنتاج البن العالي الجودة.

وبغية تحسين عملية تسجيل الأعمال التجارية، تشجع الحكومة الأعمال التجارية على ترسيخ أنفسها في البلد وعلى مواصلة تعزيز أنشطة القانون الثاني لتشجيع الشراكات – وهي المنتجات الزراعية، ومزارع تربية الماشية، والسياحة وتشييد المساكن والمباني الصناعية، التي توفر فرصا هائلة للمستثمرين، الذين لا بد أن ينظروا الآن إلى هايتي من

زاويـة مختلفـة. ونحـن جميعـا نـدرك أن التنميـة سـتتأتى مـن الاستثمار الخاص والعام، وهو الذي يوجد الوظائف والثروة، وليس من المعونة الإنسانية، حتى لو كانت تلك المعونة اليوم ضرورية للتخفيف من معاناة أكثر قطاعات السكان المعرضة للخطر.

إن جمهوريـة هـايتي والـرئيس بريفـال وأنـا نكـرر التوصـيات الـواردة في تقريـر الأمـين العـام المـؤرخ ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. ويسرني أن أقتبس منه هنا:

"ولئن لم يكن الطريق إلى تحقيق الاستقرار وعمليات السلام سهلا، ما زلت واثقا بأن هايتي تحظى اليوم بفرصة تاريخية لتحقيق التقدم. وأحث هايتي، قيادةً وشعباً، وشركاءها في عملية تحقيق الاستقرار على الوفاء بالتزاماتهم وعلى المثابرة في جهودهم الرامية إلى تحقيق مستقبل أكثر إشراقا لهذا البلد المميّز". (S/2009/439، الفقرة ٨٧)

ولا يسعني سوى أن أكرر عبارات الأمين العام. وإلى الأجيال الشابة في بلدي، والمتعطشة للمعرفة؛ وإلى النساء المشاركات في الكفاح من أجل المساواة ومن أجل الاعتراف بحقوقهن؛ وإلى المزارعين الذين ظلوا مهملين لفترة طويلة ويجب أن يؤول إليهم نصيب كبير من النتائج الإيجابية للنمو والتنمية، وذلك من قبيل الإنصاف؛ وإلى جميع الرجال والنساء في القطاع الخاص وفي المنظمات غير الحكومية وفي المجتمع المدني الذين استثمروا وما زالوا يستثمرون في البلد، بطريقة أو بأخرى، ويتحملون مخاطر يومية ويعبرون عن قدرتهم على الابتكار ويكرسون الوقت والطاقة للأعمال التي ما زالت معرضة لخطر التراجع، أقول بصوت عال وواضح، في هذا الاجتماع الذي يعرب فيه عن جميع شواغل العالم وآماله، إن هايتي ستبقى. ولا بد أن تمضي هايتي قدما. وفي وسع هايتي مرة أخرى، مثلما فعلت بالفعل في الماضي، أن تبلغ مرحلة البروز التي ستضعها بشكل ثابت في مسار التقدم وروح العصر لفائدة سكان هايتي بأسرهم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر دولة السيدة بيير – لويس على بيانها الديناميكي وقيادتها المتميزة لهايتي. وأود أن أشكر مرة أخرى الرئيس كلينتون. ويتعين عليه أن يذهب إلى التزام آخر، لكنني أود أن أكرر امتناننا له قبل أن يذهب وأن نشكره على وجوده هنا اليوم.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أود أن أذكر المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على مدة لا تزيد على خمس دقائق بغية تمكين المجلس من الاضطلاع بأعماله على وجه السرعة. ونرجو من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تعمم نصوصها كتابة وأن تدلي بصيغة مختصرة عندما تتكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على اضطلاعكم بالدور الهام لرئيس مجلس الأمن. كما أود أن أشكر وفد المملكة المتحدة على عمله الفعال في رئاسة المجلس الشهر الماضي.

إننا نرحب في مناقشة اليوم بمشاركة مبعوث الأمم المتحدة الخاص لهايتي، الرئيس بيل كلينتون. ونتوقع أن تشكل نتائج العمل الفعال الذي يضطلع به السيد كلينتون بصفته المبعوث الخاص نجاحا كبيرا في حشد المساعدة الدولية والاستثمار من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي في هايتي.

ونحن نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد العنابي، على إحاطته الإعلامية الموضوعية بشأن التطورات التي حصلت مؤخرا في هايتي، وعلى توليه عرض تقرير الأمين العام (S/2009/439) عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ونتفق مع الملاحظات

والتوصيات الرئيسية الواردة في التقرير. ونشعر بالامتنان لرئيسة وزراء هايتي، السيدة ميشيل دوفيفيير بيير – لويس، على بيانها الزاخر بالمعلومات، ونتمنى لها كل النجاح في معالجة المشاكل التي تواجه هايتي.

لقد أحرزت نتائج إيجابية في عملية تحقيق الاستقرار في هايتي. وتم تنشيط العملية السياسية، وإرساء سلطة الدولة وإجراء انتخابات مجلس الشيوخ. وبفضل الجهود المشتركة لشرطة هايتي وحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، أمكن تحقيق استقرار الحالة الأمنية.

ومع ذلك، ما زالت الحالة الأمنية هشة في البلد. ويأتي تهديد مستمر للاستقرار من الحالة الاجتماعية والاقتصادية الحرجة. وتضطلع بعثة الأمم المتحدة بدور هام في المحافظة على النظام والقانون في البلد. وساعد حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة على إعادة سيطرة الدولة خلال الاضطرابات المدنية وقدموا الدعم اللازم لشعب هايتي في معالجة آثار العواصف وكفلوا الإجراء الآمن لانتخابات مجلس الشيوخ.

وتبذل الأمم المتحدة جهودا كبيرة لتنشيط العملية السياسية في هايتي ولإرساء الحوار الوطني والمصالحة. وينبغي أن ننوه بالتعاون الجيد القائم بين البعثة ووكالات إنفاذ القانون في هايتي. وحفظة السلام التابعون للأمم المتحدة وشرطة هايتي يعملون معا وبصورة فعالة على تأمين الحدود البحرية والبرية وعلى مكافحة الجريمة.

ويشكل تقديم المساعدة إلى هايتي في إعادة إنشاء الهيئات المسؤولة عن توفير الأمن وإعادة إصلاحها مجالا رئيسيا لأنشطة بعثة الأمم المتحدة. وتم نشر مواطنين روس في البعثة. ونحن نتوقع أن تمكن تلك الخطة المطردة لزيادة أفراد الشرطة الوطنية الهايتية من بدء عملية النقل التدريجي للمسؤولية إلى شرطة هايتي.

وننوه بالإسهام الكبير الذي تقدمه المنظمات الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في توفير المساعدة الشاملة لشعب هايتي. ونحن نؤيد خطة هايتي للتوطيد للأعوام ٢٠٠٩–٢٠١١، التي وضعها الأمين العام. ونحن مقتنعون بأن التنفيذ المستمر لأحكام تلك الخطة سيسهم في إحراز أوجه تقدم إضافية في المجالات ذات الأولوية لهايتي.

وتقع المسؤولية الرئيسية عن إرساء السلام والأمن في هايتي على عاتق حكومة البلد وشعبه. ومع ذلك، من الواضح لنا أنهما، في هذا الوقت، ما زالا بحاجة إلى المساعدة الدولية. ولذلك، نحن نؤيد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لفترة عام واحد حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، على النحو الذي أوصى به الأمين العام. وسيواصل الاتحاد الروسي دعم شعب هايتي وحكومتها في بناء دولة مستقرة وديمقراطية.

السيد شلقم (الجماهيرية العربية الليبية): في البداية، أرحب بمعالي السيدة ميشيل دوفيفيير بيير – لويس، رئيسة وزراء هايتي، وأرحب أيضا بوجود الرئيس بيل كلينتون الذي كان معنا ونشكره على إحاطته الإعلامية ونتمنى له التوفيق في مهمته كمبعوث خاص للأمين العام للأمم المتحدة. نشكر أيضا السيد هادي العنابي، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية وجهوده لتحقيق الاستقرار في هايتي.

إن هايتي من المسائل المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن منذ فترة طويلة، وهي تحظى باهتمام دولي متزايد لمسناه في انعقاد مؤتمر واشنطن الخاص بهايتي في نيسان/أبريل الماضي وفي زيارتَي الأمين العام بان كي – مون والرئيس بيل كلينتون، المبعوث خاص للأمين العام.

ولا شك أن تلك دلالات إيجابية على مدى اهتمام المجتمع الدولي بتثبيت الاستقرار في هايتي.

نعتقد أن هايتي تحظى بفرصة تاريخية وتمر بمرحلة بالغة الدقة لتعزيز عملية السلام والتنمية المستدامة، تتطلب التزام جميع الأطراف بتحقيق مستقبل أكثر إشراقا لهذا البلد. وفي هذا الإطار، نرحب باستمرار التعاون السياسي بين الأطراف كافة، ونشيد بالتقدم الذي أُحرز في مجالات عدة، لعل أبرزها انتخابات مجلس الشيوخ واعتماد تشريعات أساسية ومواصلة الحوار. ونأمل أن تستمر الجهود من أجل خلق بيئة آمنة ومستقرة يمكن فيها تحقيق تقدم ملموس في العملية السياسية وتعزيز الأمن العام.

نسجل بارتياح بعض التقدم الذي أُحرز في إطار إصلاح هياكل سيادة القانون، ولا سيما بسط سلطة الدولة وتعزيز قدرة الشرطة ونظامي العدالة والإصلاحيات، وفق خطط الإصلاح الوطنية. ونأمل أن يتواصل هذا الإصلاح بغية تعزيز تدابير مكافحة الفساد والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع ومكافحة الإفلات من العقاب وتحسين وضع السجون وحقوق الإنسان.

بالرغم مما تحقق، إلا أنه يساورنا القلق إزاء ما ورد في تقرير الأمين العام (S/2009/439) ومفاده أن تعاون الأطراف الهايتية ما زال ضعيفا مع احتمال تجدد التوترات والتراع بين مؤسسات الدولة والتشكيك في شرعية الانتخابات في بعض الدوائر وخطر تجدد الأنشطة الإجرامية والفساد والعنف المرتبط بالاتجار غير المشروع، فضلا عن القلاقل المدنية الواسعة النطاق بسبب تردي الوضع الاقتصادي.

لا شك في أن سلسلة الأعاصير المدارية المدمرة التي تعرضت لها البلاد وأزمة الأمن الغذائي في الآونة الأخيرة أوجدت ظروفا معيشية صعبة لأغلبية الشعب الهايتي، وفاقمت من أعباء الدولة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي.

وبما أن الاستقرار الأمني يرتبط ارتباطا مباشرا بتحسن الوضع الاقتصادي والتنمية، فإن الأمر يستوجب تضافر جهود جميع السلطات الهايتية والتعاون بين مؤسسات الدولة المختلفة بمشاركة المجتمع الدولي حتى تتمكن هايتي من مواصلة التصدي للتهديدات المحتملة، سواء كانت على المستوى الأمني أو الاجتماعي أو الاقتصادي.

نتفق مع الأمين العام فيما ورد في الفقرتين ٢٦ و ٢٧ من تقريره بشأن إعادة تشكيل قوات البعثة في هذه المرحلة لمواكبة التطورات التي تواجهها هايتي في الميدان. وفي هذا الإطار، نرحب بإجراءات التقييم التي بدأها البعثة ونأمل أن تسهم في وضع استراتيجية نهائية لإعادة تشكيل البعثة.

في الختام، نرحب بتوصيات الأمين العام الواردة في تقريره ونؤيدها، خاصة المتعلقة بتمديد ولاية البعثة سنة إضافية، ونشاطره الرأي بأن المسؤولية تقع في المقام الأول على عاتق الشعب الهايتي.

السيد بوينتي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): بما أن هذه أول مناقشة مفتوحة تترأسينها، يا سيادة الرئيسة، اسمحوا لي أن أعبر مرة أخرى عن ثقة وفد بلدي بأن عمل المجلس سيكون مثمرا طوال هذا الشهر تحت رئاستكم.

وأهنئ أيضا السير جون ساورز، الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، على العمل الممتاز لرئاسة المجلس خلال شهر آب/أغسطس.

وأود أن أبدأ بشكر السيدة ميشيل دوفيفيير بيير – لويس، رئيسة وزراء هايتي، على حضورها في المجلس. وقد استمعنا إلى بيانها باهتمام كبير. ويقدر وفد بلدي أيضا مشاركة الرئيس الأسبق بيل كلينتون ويشكره على عمله الجدير لتعبئة الجهود الدولية بالنيابة عن هايتي، الأمر الذي أسفر عن تغييرات ملموسة في حياة شعب هايتي. كما نشكر السيد هادي العنابي على إحاطته الإعلامية ونؤكد مجددا

دعمنا لعمل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي التي يرأسها.

إن مناقشة اليوم ذات أهمية خاصة للمكسيك لأنها تعبر عن التزام مجلس الأمن الواضح بالاستقرار السياسي والإعمار والتنمية في هايتي. وترحب المكسيك بكون المجتمع الدولي قد عبر هذا العام عن رغبته في دعم اتخاذ إجراءات جوهرية لمساعدة هايتي، كما تظهره الزيارات الرفيعة المستوى التي قام بها أعضاء مجلس الأمن إلى هايتي (انظر S/2009/175) وزيارة الفريق الاستشاري المخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في أيار/مايو (انظر E/2009/105) والمناقشة المفتوحة حول الحالة التي ترأستها بلادي في نيسان/أبريل الماضي (انظر S/PV.6101) ومؤتمر المانحين بشأن هايتي الذي عقده مصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

تمثل هايتي نموذجا ساطعا للاهتمام الشامل الذي يتطلبه كثير من حالات الأزمات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن والتي تتجاوز الاحتياجات الضيقة لصون السلام والاستقرار. وكما وافق المجلس في بيانه الرئاسي الصادر في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/23)، فإن بناء السلام بعد انتهاء الصراع أمر في غاية الأهمية لبناء السلام والتنمية المستدامين في أعقاب الصراع.

ترحب المكسيك بالتقدم المحرز في هايتي بدعم من بعثة الأمم المتحدة في مجالات من بينها الانتخابات السياسية وبناء المؤسسات والأمن وسيادة القانون وحقوق الإنسان. غير أنه، وحسبما جاء في تقرير الأمين العام، فإن التقدم مازال هشا وتتوقف استدامته بدرجة كبيرة على التقدم في الحالة الاجتماعية – الاقتصادية لشعب هايتي. وبالتالي، من المهم دعم الجهود التي يقودها الآن الرئيس الأسبق كلينتون لتعزيز الديمقراطية والتنمية في هايتي.

تريد المكسيك من بعثة الأمم المتحدة أن تواصل عملها مع فريق الأمم المتحدة القطري لدعم هايتي وتعزيز التنمية والمساعدة الإنسانية وسيادة القانون والأمن وقدرتها على التصدي للكوارث الطبيعية.

وتتفق المكسيك مع الأمين العام في توصيته بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ولا بد من أن نأخذ في الحسبان أن عملها في غاية الأهمية في وقت لم تُطور فيه قدرة الشرطة الهايتية بالكامل بعد وتواصل الدولة مواجهة تهديدات خطيرة لاستقرارها. وفضلا عن ذلك، فإنه بالنظر إلى التطور المستمر في البيئة الوطنية والإقليمية، نؤيد اقتراح الأمين العام لتعديل تشكيل البعثة بزيادة عنصر الشرطة وخفض العنصر العسكري.

وتقدر المكسيك تقديم بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي الدعم السياسي واللوجستي والأمني للحكومة الهايتية في إجراء الانتخابات في نيسان/أبريل وحزيران/يونيه. ونؤكد من جديد على مدى أهمية استمرار البعثة في تقديم دعمها لحكومة هايتي في الانتخابات الرئاسية والمحلية المزمع إجراؤها في أواخر عام ٢٠١٠. وبلا شك يتطلب نجاح تلك الانتخابات إرادة سياسية من جميع الأطراف الفاعلة وزيادة مشاركة المجتمع المدني من أجل ضمان أن تكون شفافة وشاملة للجميع وأن تكون هناك مشاركة واسعة النطاق.

في المجال الأمني، نشجع البعثة على مواصلة بناء قدرة الشرطة الوطنية الهايتية وكفاءتها المهنية في مواجهتها لانتشار العصابات والجماعات المسلحة الأخرى وأعمال العنف المرتبطة بتهريب الأسلحة والأشخاص والمخدرات والاضطرابات المدنية الواسعة النطاق.

وتؤيد المكسيك العمل على اتباع نهج إقليمي إزاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات في هايتي، ونناشد بلدان المنطقة مواصلة تقديم الدعم للبعثة والشرطة الوطنية في التصدي لهذه المشاكل، نظرا لآثارها العابرة للحدود وآثارها على الأمن الإقليمي. ونرى أنه من الحيوي تعزيز ولاية البعثة ودورها في دعم الشرطة وبناء قدراتها في مجال أمن الحدود البحرية والبرية.

وتمثل حالة حقوق الإنسان في هايتي أيضا مصدر قلق بالنسبة لنا. ونحث السلطات الهايتية وحكومات المنطقة على العمل معا لمكافحة الاتجار بالأطفال في الداخل وعبر الحدود. ونؤيد الجهود التي تبذلها البعثة، بدعم من اليونيسيف، للاستمرار في حماية حقوق الأطفال في هايتي.

وأنتقل إلى مسألة التعاون الدولي، حيث من المهم جدا العمل مع حكومة هايتي على تحديد سبل بناء استراتيجية دولية شاملة لتلبية احتياجات البلد الاقتصادية الملموسة. وبصفتنا مجتمعا يتعاون مع هايتي، يمكننا العمل في بعدين هما: أولا، في حالات الطوارئ يجب علينا تلبية الاحتياجات العاجلة للسكان في مجالي الرعاية الصحية والغذاء، وثانيا، فيما يتعلق بالتعاون المتوسط الأجل والتعاون الطويل الأجل، يجب علينا أن نبني قدرة البلد المؤسسية والإدارية، وهو أمر حاسم لاستعادة التنمية الاقتصادية.

قررت حكومة المكسيك إعطاء أولوية قصوى لهايتي في سياستها في مجال التعاون والإسهام بما يتماشى مع قدرتنا. وأنشأ بلدي الصندوق المكسيكي للتعاون مع هايتي لمعالجة الطلبات المقدمة من السلطات الهايتية في ستة مجالات أساسية هي: الزراعة والتعليم والطاقة والرعاية الصحية والأمن والسياحة.

دعت الحكومة المكسيكية إلى مؤتمر لبلدان نصف الكرة الغربي من أجل تنسيق التعاون مع هايتي، من المزمع عقده يومي ٤ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر في مكسيكو سيتي. والغرض منه إجراء تحليل متعمق للتعاون مع هايتي وتشجيع التنسيق بين الجهود المبذولة لضمان عمل التعاون الدولي يدا بيد مع الجهود الوطنية من أجل تهيئة ظروف أفضل لتحقيق التنمية المستدامة ولكفالة أثر حقيقي يلمسه الشعب الهايتي. وستكون رعاية هذا المؤتمر مشتركة من حكومتي المكسيك وهايتي ومنظمة الدول الأمريكية.

أود أن أختتم كلمتي بالإعراب عن تأييد وفد بلدي للبيان الذي سيدلي به لاحقا ممثل أوروغواي نيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): إننا بتأييدنا للبيان الذي سيُدلى به في وقت لاحق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، نود أن نشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة برئاستكم. كرواتيا تقدر تقديرا عميقا الحضور الشخصي للممثلين الرئيسيين للأمين العام لهايتي، فضلا عن رئيسة وزراء هايتي، دولة السيدة ميشيل دوفيفيير بيير – لويس، وتشعر بالامتنان لما قدموه من رؤى قيّمة لينظر فيها المجلس.

كما تود كرواتيا أن تغتنم هذه الفرصة لتهنئ مبعوث الأمين العام الخاص الجديد لهايتي الرئيس الأسبق كلينتون، على تعيينه. ونرحب برؤيته ونتطلع إلى قيادته لحشد الاستثمارات الدولية التي تشتد الحاجة إليها للمساعدة في تهيئة مستقبل أفضل للملايين من أبناء هايتي.

علاوة على ذلك، تشيد كرواتيا بالمجهود الهائل الذي بذله الممثل الخاص العنابي والعنصرين المدني والعسكري التابعين لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري، وتؤكد مجددا دعمها لهم. إن الجهود التي يبذلونها إلى جانب الأمين العام وتفانيهم الصامد هو إعادة تأكيد قوية على الالتزام القوي من المجتمع الدولي

بمساعدة هايتي على إرساء أسس قوية لمستقبل الاستقرار السياسي والاقتصادي.

ولئن كان يثلج صدورنا بعض التقدم الذي أحرز على عدد من الجبهات، فإن تقرير الأمين العام (S/2009/439) يشير مرة أخرى إلى أن إحراز تقدم ملموس ما زال بعيد المنال بالنسبة للكثيرين في هايتي، وخاصة في المجال الاجتماعي – الاقتصادي. إن التحديات المترابطة التي لا تزال تواجهها هايتي اليوم تتطلب مساعدة مستدامة ومتكاملة من القاعدة العريضة لأعضاء المجتمع الدولي وفقا للأولويات الهايتية.

ونحن في الواقع قد راقبنا عن كثب كيف أن تحسن الاستقرار قد مهد الطريق لزيادة المساعدات الدولية والاستثمارات، وهما أمران حيويان لحدوث تغييرات كبيرة في هايتي. وتحقيقا لهذه الغاية، ترحب كرواتيا بنتائج مؤتمر المانحين الدوليين في نيسان/أبريل، وما سيتبعه من إعفاء ديون هايتي والقروض المخصصة للحد من الفقر والنفقات المشجعة للنمو، بوصف ذلك مؤشرات هامة على ثقة المجتمع الدولي المتنامية بأن هايتي تسير على الطريق الصحيح. وفي هذا الصدد، نأمل من البعثة التجارية المتوخاة بقيادة المبعوث الخاص السيد كلينتون، التي من المزمع القيام بها في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام أن تسهم أيضا في هذا الزخم المتنامي من الالتزام السياسي الدولي من أجل مساعدة الشعب الهايتي على تهيئة بيئة مستدامة من أجل تعزيز مستويات المعيشة وتحسينها فيها. وعلى الرغم من كل التحديات، وفي هذه اللحظة التي تتوفر فيها فرصة تاريخية لإحراز التقدم في هايتي، يتحتم على مجتمع المانحين الدولي الوفاء بالتعهدات التي قطعت في وقت سابق.

في الوقت نفسه، يجب على الحكومة الهايتية أن تقابل هذا الدعم والمساعي الحميدة الدولية من خلال تعزيز المكاسب التي تحققت بصعوبة باستمرار الزخم السياسي لترجمة الالتزامات إلى عمل حقيقي على أرض الواقع. وهذا سيستدعي المزيد من تعزيز التعاون السياسي والحوار السياسي الداخلي الذي تحقق بمستوى أفضل، وإن كان واهنا على مدى الأشهر القليلة الماضية. ولن يكفل إجراء الانتخابات في الوقت المناسب وإجراء الإصلاحات الدستورية إلا عملية سياسية شاملة للجميع. وفي هذا الصدد، كانت انتخابات مجلس الشيوخ في نيسان/أبريل محك اختبار هام لهايتي وينبغي تعلم الدروس الهامة منها. والمطلوب استجابة قوية وفعالة لمعالجة حوادث عدم اتساق عمليات التصويت وحوادث العنف اللاحقة إذا أُريد استعادة ثقة الجمهور في النظام الإنتخابي.

ومما يثلج صدر كرواتيا أن تعرف أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير سنت التشريعات الأساسية، بما في ذلك الموافقة على الميزانية الوطنية ووضع حد أدنى للأجور. كما نلاحظ أن بعض اللجان الرئاسية أحرزت تقدما في معالجة المسائل ذات الأولوية الوطنية. وهذه هي الخطوات الهامة التي نأمل أن يكون لها تأثير إيجابي على الحياة اليومية للكثيرين في هايتي. ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار المماطلة في تنفيذ جدول الأعمال التشريعي المشترك لعام ٢٠٠٨.

ترحب كرواتيا بالتقدم المستمر المحرز في الحالة الأمنية على الرغم من زيادة التوترات الاجتماعية السائدة بشأن التحديات الاقتصادية. ويتطلب الحفاظ على الاستقرار في هايتي المشاركة المستمرة من السلطات الهايتية لتعزيز مؤسسات الدولة الرئيسية واستكمال الإصلاحات الدستورية. ولا يمكن إيجاد أسس متينة لهايتي آمنة سياسيا واقتصاديا بدون دعم سيادة القانون. إن تحسين الإطار التشريعي وإنشاء جهاز قضائي ونظام عقوبات يعمل بصورة كاملة ومستقلة وذات مصداقية ووفقا للمعايير الدولية، هو

شرط مسبق حاسم الأهمية من أجل كبح البيئة الحالية للإفلات من العقاب على العنف والفساد وزيادة الثقة المحلية في مؤسسات الدولة. وهذا بدوره يدعو إلى توفير التمويل الدولي المستمر لإتاحة المجال أمام مزيد من التأهيل المهني وبناء القدرات، وخاصة فيما يتعلق بقوة الشرطة الوطنية وقطاع العدالة.

وكرواتيا، إدراكا منها لأن تحقيق الأمن والاستقرار على المدى الطويل يقوم على التنمية الاقتصادية المستدامة، تعترف أيضا بالدور الحيوي الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في مساعدة السلطات الهايتية في معالجة ما تبقى من التحديات الشاملة لعدة قطاعات في البلد. وعلى الرغم من هذا، فإن مستقبل هايتي يقع على عاتق الشعب الهايتي، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن ضمان التقدم.

إننا نؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة مدة ١٢ شهرا أخرى وما يرافقه من تعديل لقدرة القوة على النحو المبين في التقرير، بوصفه اعترافا واضحا بالتطور الإيجابي للأحوال في إطار عملية تحقيق الاستقرار. وترى كرواتيا أن وجود الأمم المتحدة بشكل قوي في الميدان من خلال بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري أمر ضروري في المستقبل القريب للمساعدة في تأمين التقدم المحرز حتى الآن، والحد من القابلية لحدوث نكسات من خلال مواصلة تعزيز الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

ويحدونا الأمل أن يشمل أي تغيير في تشكيلة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي مشاركة أعظم بين صفوف الشرطيات في أي زيادة مقترحة لقدرات الشرطة في البعثة. فالشرطيات، من وجهة نظر كرواتيا، لا يمثلن عنصرا أساسيا فحسب في مساعدة ضحايا العنف الجنساني والعنف الجنسي، وإنما سيمثلن أيضا قدوة مهمة تحتذيها نظيراتهن في قوة الشرطة الوطنية الوليدة.

السيد آرود (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة عن الحالة في هايتي وعن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (بعثة هايتي). إن هذه المناقشة تساعد في إبقاء اهتمام المجتمع الدولي منصبا على الحالة في ذلك البلد. ويعبر العدد الاستثنائي للوفود التي ستشارك في مناقشة اليوم - وبصفة خاصة دول المنطقة التي يكتسي دورها أهمية جوهرية - عن الاهتمام الواسع الذي يحظى به هذا البند.

وبطبيعة الحال، أود أن أشكر أيضا السيدة بيير - لويس، رئيسة وزراء جمهورية هايتي، على إحاطتها الإعلامية، وأن أطمئنها على أننا أصغينا إليها باهتمام كبير، وبالطبع بمشاعر التعاطف من جانب فرنسا.

تعلن فرنسا تأييدها التام للبيان الذي سيدلي به ممثل السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بضع ملاحظات بصفتي الوطنية.

مثلما ذكر متكلمون آخرون قبلي، حققت هايتي تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة بفضل الجهود الكثيرة المبذولة لا من قبل المجتمع الدولي فحسب، وإنما أيضا من حكومة وشعب هايتي. ولقد جاء ذلك التقدم ثمرة تعبئة المجتمع الدولي الجارية المتجلية في الدعم الإجماعي لمجلس الأمن لأنشطة بعثة هايتي - الدعم الذي سنجدده قريبا. وأود أن أثني على الالتزام المتواصل الذي لا يفتر للأمين العام وعلى العمل الممتاز الذي يضطلع به السيد العنابي، ممثله الخاص.

ندرك جميعا صعوبة الحفاظ على اهتمام المجتمع الدولي منصبا على بلد معين بسبب الزيادة، للأسف، في عدد الأزمات في كل أرجاء العالم. ولما كانت الحالة في هايتي

تتحسن تدريجيا، ربما ينساق البعض وراء إغراء التخفيف من شدة التزامهم. ولكن في هذه المرحلة الميمونة بالذات يجب علينا أن نضاعف جهودنا.

إن جهود السيد كلينتون الحازمة بالنيابة عن هايتي والتزامه السخي أثمرت بالفعل. وهي تستحق الدعم. وإن التحسن في الأوضاع الأمنية ينبغي أن ييسر زيادة التعبئة الدولية وأن يشجع المستثمرين على الاستثمار – وهو ما شددت عليه رئيسة وزراء هايتي – وأن يشجع كذلك المنظمات غير الحكومية على الالتزام بمساعدة مجتمع هايتي على أن يتحمل كامل المسؤولية عن مستقبله. واليوم يجب علينا أن نكرس جهودنا لتعمير دولة هايتي وتنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

لذا ترحب فرنسا بالتعبئة الاقتصادية والمالية القوية من جانب المجتمع الدولي. ولقد أظهر مؤتمر واشنطن دعم المانحين الدوليين ويسر حشد الأموال، وكذلك المساعدات للميزانية السنوية. وإن التقدم الذي أحرزته هايتي صوب نقطة إكمال مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في حزيران/يونيه سمح بإلغاء ديون ضخمة. وفي تموز/يوليه الماضي أعلن نادي باريس إلغاء كبيرا جدا للديون من قبل المقرضين الثنائيين، بمن فيهم فرنسا.

واضح أن دور الأمم المتحدة في هذا المسعى حاسم الأهمية. وتضطلع بعثة هايتي بدور في مجال تحقيق الاستقرار. وما فتئت وكالات الأمم المتحدة المتواجدة في الميدان تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، تحت إشراف الممثل الخاص للأمين العام. لكن المسؤولية النهائية عن النجاح تقع على عاتق حكومة هايتي وشعبها. وبالتالي يتعين علينا أن نمد يد المساعدة التامة لهايتي حكومة وشعبا وأن ندعمها في نضالها الصعب الشجاع. وبوسعها أن تعتمد علينا. وبوسعها أيضا بطبيعة الحال أن تعول على مساعدة فرنسا التي تربطها بها روابط تاريخية وثقافية وإنسانية لن ننساها. وتشارك فرنسا في بعثة هايتي. ونحن مرابطون في الميدان وقد ضاعفنا مؤخرا من مساعدتنا، لا سيما بعد أعاصير العام الماضي المدمرة.

ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نواصل دعم جهود سلطات هايتي بقصد تحقيق استقرار البلد وتقوية المؤسسات الديمقراطية والنهوض بالتنمية المستدامة. وإن الأمم المتحدة وسلطات هايتي يجب أن تواصل العمل الذي ابتدأ فعلا. وفرنسا ستواصل مد يد المساعدة للأمم المتحدة وسلطات هايتي.

السير جون ساورز (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى الآخرين في شكر رئيسة الوزراء بيير – لويس والرئيس السابق كلينتون – في دوره الجديد مبعوثا خاصا للأمم المتحدة إلى هايتي – على حضورهما هنا اليوم. إن مساهماتهما تلهم الآخرين على بذل جهود كبيرة لتحقيق أهدافنا المتفق عليها في هايتي. ونرحب برؤيتهما وبالطاقات التي يبذلانها، ونعرب عن امتناننا لكم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة للمجلس للاستماع إليهما شخصيا اليوم. كما أود أن أرحب بعودة الممثل الخاص السيد العنابي إلى هذه القاعة وأن أشكره وكامل فريق بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (بعثة هايتي) على جهودهم الدؤوبة في هايتي.

تقرير الأمين العام الأخير عن هايتي (S/2009/439) يرسم صورة مألوفة لدينا: تحقيق تقدم هام وظهور مسارات إيجابية في مجالات معينة بالاقتران في الوقت ذاته بتحديات مستمرة في مجالات أخرى. ففي مجال الأمن، يبعث الاستقرار والهدوء النسبيان في الأشهر الستة الماضية على الاطمئنان، لا سيما وأن هذه الفترة شهدت مجموعتين من انتخابات مجلس الشيوخ التي اتسمت بمنافسة شديدة. وقد كانت إحدى نتائج تحسن البيئة الأمنية أن بعثة هايتي لا يرجح أن

تضطر إلى تنفيذ عمليات أمنية واسعة النطاق من النوع الذي شوهد في سيتي سوليل في عام ٢٠٠٧. وقد سمح هذا بإجراء تخفيض متواضع في مستويات القوات مصحوب بارتفاع في أعداد الشرطة.

ونرحب بإجراء الاستعراضات الدورية من هذا النوع التي تتماشى مع النهج والمبادئ المجسدة في البيان الرئاسي الذي اعتمده المجلس في مناقشة الشهر الماضي بشأن حفظ السلام (S/PRST/2009/24). ونشجع الممثل الخاص وقائد القوة على مواصلة إبقاء مستويات قوات بعثة هايتي وتشكيلتها قيد الاستعراض الوثيق بغية تأمين الاستخدام الأكثر كفاءة وفعالية لموارد حفظ السلام الشحيحة.

هدفنا يكمن في تمهيد الظروف التي يمكن لهايتي فيها أن تتحمل المسؤولية عن أمنها هي، فتمكّن بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام من إكمال مهمتها. لا أحد يقول الآن إننا بلغنا فعلا تلك المرحلة. وإننا نتفق مع الأمين العام على أن وجود بعثة هايتي يظل جوهريا في الوقت الحاضر. لكن خطة الأمم المتحدة الموحدة تنقل بالمثل شعورا بالتقدم صوب هدف هايتي القادرة على ضمان استقرارها وأمنها.

إن الجانب الحاسم الأهمية من عمل بعثة هايتي في الفترة المقبلة ربما يتمثل في بناء القدرة المحلية. وإن الجهود المبذولة لتدريب وتوجيه الشرطة الوطنية الهايتية، عملا بخطة إصلاح الشرطة، تتسم بأهمية حيوية في بسط وتوطيد سلطة الدولة. ويتعين على بعثة هايتي والمجتمع الدولي أن يحافظا وأن يزيدا من تركيزهما على بناء القدرة الأصلية في ميادين الشرطة والقضاء وسيادة القانون بصورة عامة.

ونتفق مع الآخرين بالمثل على أن التنمية الاجتماعية – الاقتصادية عنصر أساسي للاستقرار الطويل الأمد في هايتي. وكل جهودنا لرعاية وتقوية مؤسسات دولة هايتي ستذهب سدى إذا لم نتمكن من إعطاء شعب هايتي حصة في مستقبله وآفاق حياة أفضل لأبنائه ولأطفالهم. ولذلك السبب، نرحب بحرارة بقرار الأمين العام تعيين الرئيس السابق كلينتون مبعوثا خاصا له إلى هايتي. ولقد رأينا بالفعل، بما في ذلك من الإعلان عن بعثة تجارية رئيسية من قبل مستثمرين من القطاع الخاص في الشهر الماضي، بعض النتائج المحققة من طاقات وأفكار المبعوث الخاص.

وكما قالت رئيسة الوزراء بيير – لويس، ثمة فرصة لتغيير التصورات حول هايتي ولتشجيع نوع من الاستثمار الذي يغير الديناميات الاجتماعية – الاقتصادية للبلد. ويتوفر مجال للانتقال بهايتي إلى بيئة ميمونة قوامها الأمن والاستثمار والتنمية. ويجب علينا أن نبقي على تركيزنا منصبا على ذلك الهدف حتى نتمكن في السنوات القادمة من إضافة هايتي إلى قائمة البلدان التي ساعدتها الأمم المتحدة في الانتقال من الصراع إلى الاستقرار الذاتي الاستدامة.

السيد لي لونغ منه (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): في هذه الجلسة المفتوحة الأولى لمجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر، أود أن أعرب لكم، سيدتي، ولسائر أعضاء وفد الولايات المتحدة، عن أحر تهانئنا بمناسبة تسنمكم رئاسة المجلس في هذا الشهر.

وأود أيضا أن أعرب للسفير جون ساورز ولوفد المملكة المتحدة عن تقديرنا الكبير لما أبدوه من مقدرة قيادة في إدارة أعمال المجلس خلال شهر آب/أغسطس. وأهنئ الرئيس وليام كلينتون على تعيينه مبعوثا خاصا للأمم المتحدة لهايتي وأشكره على بيانه. وأشكر السيد هادي العنابي، رئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، على إحاطته الإعلامية الشاملة. وأعرب عن ترحيبي برئيسة وزراء هايتي ميشيل دوفيفيير بيير – لويس وأشكرها على مشاركتها في مناقشات المجلس اليوم.

ومن دواعي سرور وفدي أن يحيط علما بالتقدم الذي تم إحرازه خلال الفترة المشمولة بالتقرير في مجالات المعايير الخمسة لخطة تدعيم هايتي، والذي يتمثل في إجراء انتخابات مجلس الشيوخ، وإقرار التشريعات الرئيسية، والشروع في حوار شامل لجميع الأطراف بشأن عدد من المسائل الرئيسية التي يواجهها هذا البلد. كما نعرب عن تقديرنا للجهود القوية التي يبذلها الرئيس بريفال لإنشاء اللجان الأربع للنظر في القضايا ذات الأهمية الوطنية، الأمر الذي نرى أنه سييسر تحقيق المعايير وإحداث تغييرات ملموسة في البلد.

وعلى الرغم من تلك التطورات الإيجابية، ما زال يساورنا قلق عميق إزاء هشاشة البيئة الأمنية وعدم إحراز تقدم في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في هايتي. ومما يثير قلقنا التقارير التي تفيد باستمرار معاناة الأطفال نتيجة للأعمال الإجرامية، وما يقال عن وقوع القاصرين ضحايا في العديد من حالات الاغتصاب، بينما يستمر الاتجار بالأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي أو الاقتصادي دون هوادة. ولم تؤد الصدمات السياسية والاقتصادية، مقترنة بالكوارث الطبيعية العنيفة التي أصابت البلد في عام ٢٠٠٨، إلى زيادة الأوضاع الاقتصادية المتردية بالفعل سوءا فحسب وإنما أعاقت أيضا تنفيذ استراتيجية الحكومة بشكل كامل.

وفي هذه الظروف الحاسمة، نرى أن الانخراط الكامل من جانب قيادات هايتي وشعبها، وتنفيذ استراتيجية اجتماعية اقتصادية سليمة وشاملة تسعى لحشد الموارد المحلية وتحقيق النمو وإيجاد فرص العمل والحد من الفقر وتحسين الأوضاع المعيشية للسكان، هما أمران في المقام الأول من الأهمية لهايتي. ويعرب وفدي عن تأييده لتقييم الأمين العام ومفاده أن من الضروري بصفة عاجلة تقديم الدعم للسلطات الهايتية في تنفيذ برامج اجتماعية واقتصادية هادفة ترمي إلى التصدي للضعف المفرط الذي يتسم به هذا البلد وأهله، ولا سيما في مجال انعدام الأمن الغذائي، الذي يؤثر على قرابة مليونين من الهايتيين.

ولضمان الأمن والاستقرار في هايتي، ينبغي أن تركز استراتيجية المجتمع الدولي لهذا البلد على تحسين قوة الشرطة الوطنية الهايتية، وتعزيز الإدارة الوطنية والمحلية وسيادة القانون، ووضع البلد على طريق الانتعاش والتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، نحث الجهات المانحة على الوفاء بتعهداتها المقطوعة في مؤتمر المانحين الرفيع المستوى الذي استضافه مصرف التنمية للبلدان الأمريكية بواشنطن العاصمة في شهر نيسان/أبريل.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد تقديرنا العظيم للجهود التي يواصل الرئيس كلينتون بذلها لاجتذاب الاستثمار الأجنبي وحشد الدعم الدولي من أجل هايتي. ولدينا اقتناع بأن الرئيس كلينتون، بما له من خبرة هائلة وبمشاركته الإيجابية في هذا البلد، سيسهم إسهاما جديرا بالإعجاب في تمكين الحكومة الهايتية من التعامل مع التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تواجهها حاليا.

ونحن إذ نشير إلى مسؤولية حكومة هايتي وشعبها الرئيسية عن عملية الاستقرار في بلدهم، نثني على العمل الرائع الذي تقوم به البعثة في المساعدة على حفظ الاستقرار وإعادة إحلال الأمن في ربوع هايتي. وما زال من غير الممكن الاستغناء عن استمرار وجود البعثة تجنبا للنكسات أو الارتدادات التي يحتمل وقوعها خلال تنفيذ خطة الدعم.

ونعرب عن تأييدنا لتوصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لمدة عام إضافي، حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. غير أننا، بالنظر إلى التقدم المحرز في تعزيز قوات الأمن الهايتية وإعداد استراتيجية لقيام البعثة بتسليم مسؤولياتها التنفيذية، نتفق مع الرأي القائم بضرورة أن تعيد

البعثة تشكيل عناصرها وتتكيف مع الظروف المتغيرة على أرض الواقع.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): بما أن هذه أول مرة أتكلم فيها هذا الشهر، أود أن أهنئكم يا سيدتي على توليكم رئاسة المجلس، وأن أعرب لكم من جديد عن دعم وفدي، الذي سأبرهن عليه بأن أختصر البيان الذي أعددتُه اختصارا لا مزيد عليه. وأرجو لكم عظيم التوفيق. كما أود أن أعرب عن ترحيبي بحضور رئيسة وزراء هايتي، السيدة بيير - لويس، بيننا اليوم، وأن أتوجه بالشكر للرئيس كلينتون على بيانه. ومن دواعي اغتباط وفدي أن يرى الممثل الخاص العنابي هنا مرة أخرى. ونهنئه على ما يقوم به من أعمال ونشكره على إحاطته الإعلامية.

إذا أردنا ألا نجد أنفسنا لسنوات كثيرة مقبلة نعيد ذات الأسئلة في نفس هذه القاعة ونصوغ دون كلل نفس النوايا الطيبة بشأن هايتي، فعلينا أن نتساءل وأن نجيب بأمانة عن مواضع الخطأ فيما فعلناه طوال ١٥ عاما حتى أننا لا نستطيع أن نشهد التقدم والرفاه اللذين نسعى لتحقيقهما لشعب هايتي. بل وأهم من ذلك أنه يتعين علينا تحليل ما نفعله الآن والتساؤل عما إذا كنا نتحرك حقا في الاتجاه الصحيح وما إذا كنا واثقين من قدرة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على مغادرة هايتي في غضون إطار زمني معقول، تاركة وراءها دولة قوية وبلدا يسوده السلام وشبعا ينعم بالرخاء.

لقد اعتقد المجتمع الدولي في أربع مناسبات أنه قد حقق هدفه، ثم اضطر للعودة في خمس مناسبات. ورغم أن من الصحيح أن هايتي تبتعد تدريجيا عن ماضيها الحافل بالصراع، لا بد أيضا من الإشارة إلى أن التقدم المحرز على ما يبدو ما زال هشا للغاية. وبناء عليه، توافق كوستاريكا على أنه ليس من المستصوب بعد بدء التفكير في استراتيجية لخروج البعثة. ولكننا نؤيد التوصية بإعادة تشكيلها.

ويرى بلدي أن بعثة تحقيق الاستقرار والمجتمع الدولي لم يتوصلا بعد إلى إقامة علاقة مع شعب هايتي تجمع بين الإجراءات المتخذة على نحو يكفل استدامة التقدم المحرز. ورغم أنه لا سبيل إلى إنكار أن التدخلات الخمسة في هايتي كان لها ما يبررها لدواعي الأمن، لا يسعنا أن نتجاهل أن جانبا كبيرا من الفشل يعزى إلى الإصرار على إغفال أن استدامة السلام والاستقرار في أي مجتمع بشري إنما تتوقف على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ونتفق مع الأستاذ جيفري ساكس في أن الاستقرار يتيح أساسا لانطلاق الاقتصاد. وبالتالي من الأهمية بمكان أن نكفل وجود العناصر المكملة لمهام حفظ السلام، وأن تواكبها إجراءات لتحقيق التنمية المستدامة التي يمكن أن تكفل الاستقرار في المستقبل وتحفظ مزايا الأمن التي تحققت على مدى السنوات القليلة الماضية.

ونرى أن بعض المصاعب التي يواجهها بناء السلام المستدام في هايتي مرتبطة بالأهداف التي جرى الترويج لها. وتدافع كوستاريكا بشدة عن مبدأ الملكية الوطنية لعمليات إعادة الإعمار وبناء السلام. غير أننا لا نرى أن يؤيد المجتمع الدولي ويدعم باسم مبدأ الملكية الوطنية المذكور آراء من الواضح عدم ملاءمتها، كإعادة بناء الجيش الهايتي، الذي تم تسريحه قبل سنوات، والذي كان إعداده من الواضح لأغراض لا تناسب إلا القيام بمهام مدنية تقليدية، كحماية البيئة، أو ما هو أسوأ من ذلك، مساعدة الشرطة على قمع الاضطرابات المدنية في بعض الحالات. إن أولويات هايتي لا تشمل إنشاء جيش جديد وتبديد الموارد الشحيحة على الإنفاق العسكري، نظرا لأن شعب هايتي لا يواجه تهديدا خارجيا. ويتعين على حكومة وشعب هايتي أن يحددا

أولوياهما بشكل أكثر وضوحا، بالتعاون مع المجتمع الدولي. وقد رحب وفد بلدي ببيان رئيسة الوزراء دوفيفيير – لويس بعد ظهر اليوم لأنه أظهر رؤية أوضح من جانب حكومة وشعب هايتي لمستقبلهما.

وتعتقد كوستاريكا أن الافتقار إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية يستحق الاهتمام على سبيل الأولوية وأن بعض المشاكل المزمنة، مثل انعدام الأمن الغذائي والانخفاض الشديد في الإنتاج الزراعي، يجب التصدي لها بحيوية أقوى. وفي هذا الصدد، نعتقد أن من المستصوب تحديد العناصر اللازمة للتنمية، التي اقترحها ممثل اليابان بشكل غير رسمي خلال زيارة أعضاء المجلس إلى هايتي. ولا يمكن لهايتي الاستمرار في إنتاج نصف ما تحتاجه من الغذاء، مما أدى إلى زيادة معدل فقر الدم لدى السكان، الذي يؤثر بشكل خاص على النساء والأطفال.

إن إحدى الأولويات العاجلة الأخرى هي صياغة وتنفيذ استراتيجية وطنية لبناء رأس المال البشري. وما يناهز نصف سكان هايتي حاليا دون سن ١٨ عاما. وتحتاج هذه الأيدي العاملة الكثيرة إلى التدريب والوظائف قبل فقدان الأمل، الذي من شأنه أن يزعزع الاستقرار داخل حدود البلد وخارجها. ويجب أن يسير تدريب الأيدي العاملة جنبا إلى جنب مع التركيز الخاص والضروري على تطوير استراتيجية وطنية للمنافسة. وتتحمل هايتي مسؤولية لا يمكن التنصل منها عن وضع إطار لتنظيم الاقتصاد الحديث. وعليها العمل على تحديث عوامل الإنتاج، التي يقر الكثيرون بأنها تشكل عقبات تعيق النمو، ومن بينها نظام حيازة الأراضي.

إن مشاركة سكان هايتي المقيمين في الخارج ضرورية أيضا لتنمية البلد. ويجب أن يؤدي الاستثمار الأجنبي دورا أنشط، على أن تعطى الأولوية لتوفير الخدمات الأساسية، وخاصة الرعاية الصحية والتعليم. إن هايتي لن تحقق سوى هدفين من الأهداف الإنمائية للألفية، وهما تحقيق المساواة بين الجنسين والحد من فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز. وإن الهوة الكبيرة التي تحول دون تحقيق هايتي للأهداف الأخرى، كما يعلم الجميع، هي النقص الخطير في الخدمات الأساسية.

ويجب أن يواصل شعب هايتي سعيه إلى بناء القدرات السياسية والمؤسسية بغية تعزيز الحداثة والتنمية. وينبغي للنظام السياسي في هايتي أن يرفض العوامل التي تؤدي إلى تقييد وتقويض تنمية البلد لكي يتحول إلى أداة لإضفاء الشرعية على الديمقراطية ولإرساء أسس التنمية. ونعتقد أن من المفيد لهايتي أن تعتمد نظاما سياسيا بسيطا، بحيث يكون قابلا أكثر للتنبؤ به وأقل كلفة. فالعمليات الانتخابية المستمرة والكثيرة، التي تشجع على تهيئة مناخ من عدم اليقين، تعرقل الاستقرار الضروري للقطاعين العام والخاص. ومن الممكن ترشيد تكاليف الانتخابات الكثيرة التي تجري في أوقات متقاربة لتحويل الموارد اللازمة لغايات أخرى. وينبغي النظر في تبسيط النظام المؤسسي المعقد لتعزيز الحكم الرشيد. كما أن صون استقرار هايتي سيعتمد إلى حد كبير على قدرة السلطات على مواصلة تعزيز دعائم سيادة القانون. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم الذي وصفه الممثل الخاص العنابي.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن قلق وفد بلدي إزاء حالة الأطفال في هايتي، الذين يعانون من سوء التغذية وتبعاته، بما في ذلك الإهمال وإساءة المعاملة والاتجار ببني البشر. إننا نحث سلطات هايتي والمجتمع الدولي على القيام بأنشطة الدعوة الدؤوبة لحماية الأطفال وصياغة وتنفيذ استراتيجية لتوفير المزيد من الفرص لهم من أجل بعث الأمل الحقيقي لدى الأجيال القادمة.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشكركم، سيدتي، على تنظيم هذه المناقشة الهامة. إنني أرحب بمشاركة الرئيس كلينتون، المبعوث الخاص للأمين العام، وأشكره، فوق كل شيء، على التزامه وجهوده منذ تولى منصبه من أجل استعادة السلام والاستقرار إلى هايتي.

إنني أرحب أيضا بوجود رئيسة وزراء هايتي، السيدة ميشيل دوفيفيير - لويس، وأشكرها على بيانها الهام. وأشكر، كذلك، السيد العنابي على إحاطته الإعلامية.

وفيما يتعلق بالوضع في هايتي، فإننا نلاحظ في المقام الأول أن تقدما كبيرا تم إحرازه منذ نظرنا في تقرير الأمين العام السابق في نيسان/أبريل (S/2009/129)، مع أن البلد ما زال يواجه بعض الصعوبات المتعلقة بوجه خاص بأداء المؤسسات. وتتضمن إنجازات البلد إجراء انتخابات تكميلية لمجلس الشيوخ في ١٩ نيسان/أبريل و ٢١ حزيران/يونيه، على الرغم مما اعتراها من حوادث مؤسفة. والإقدام الضعيف على المشاركة في تلك الانتخابات، وهي الأولى منذ عام ٢٠٠٦، ينبغي أن يحفز الطبقة السياسية في هايتي على بذل جهود أكبر لكسب ثقة السكان، وأن تهيئ من خلال التسامح والحوار ظروفا أمثل لتنظيم انتخابات أكثر مصداقية في المستقبل. وفي هذه الأثناء، ندعوها إلى قبول النتائج التي نشرت في ٢٤ تموز/يوليه لتمكين الهيئة التشريعية من أداء أعمالها دونما عراقيل.

إن الأداء المنتظم والفعال للمؤسسات ضروري لتوطيد السلام والاستقرار. ولذا يساورنا القلق إزاء التأخير في تنفيذ جدول الأعمال التشريعي المشترك المتفق عليه بين الحكومة والبرلمان في عام ٢٠٠٨. ويلاحظ التقرير الوتيرة البطيئة والنسبة المتدنية لاعتماد القوانين والاتفاقيات المشمولة في جدول الأعمال والمصادقة عليها من جانب البرلمان.

فقانون الميزانية، على سبيل المثال، لم يعتمد إلا في ٢ حزيران/يونيه، بينما لم تعتمد حتى الآن ميزانية ٢٠٠٩-٢٠١٠. وعليه، فإننا نأمل أن يتم الإسراع في العملية من أجل تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي للبلد.

إننا نهنئ اللجان المسؤولة عن الإصلاحات الدستورية والأمنية على تقاريرها، وفي المقام الأول، على مقترحاتها بشأن إصلاح الدورة الانتخابية، وازدواج الجنسية، والهيكل الأمني والسلطات المحلية. كما أننا نشجع اللجان الأخرى المسؤولة عن إصلاح القضاء، والمنافسة، وتكنولوجيا المعلومات على مواصلة أعمالها لكي تتمكن من تقديم تقاريرها في أقرب وقت ممكن.

وما زال القلق يساورنا إزاء التهديدات التي يواجهها الوضع الأمني في هايتي، والنابعة من البطالة المستمرة، والفساد، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة الصغيرة والاضطرابات المدنية. وعلى ضوء مختلف أوجه الضعف التي تعاني منها الشرطة الوطنية لهايتي، وبينما نشكر الشركاء الثنائيين على مساعداتهم لتعزيز قدرات الشرطة، فإننا نحث بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على مواصلة دعم مبادرة الحكومة. وفيما يتعلق بالقضاء، فإننا نرحب بجهود السلطة في هايتي لمكافحة الفساد والجريمة والاتجار غير المشروع، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

إن وتيرة التقدم البطيئة في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، تشكل مصدر قلق آخر لوفد بلدي.

وتعيش أغلبية الشعب الهايتي في ظل ظروف هشة للغاية. ولذلك نحن في غاية الامتنان للرئيس كلينتون لأنه كرّس نفسه منذ ذلك الحين لحشد الأموال والاستثمارات العامة والخاصة بهدف تحسين الظروف المعيشية للسكان. وفي

هذا الصدد، وفي الوقت الذي نرحب فيه بنتيجة مؤتمر الشركاء الثنائيين المعقود في واشنطن في نيسان/أبريل الماضي، الذي أعلن خلاله عن تبرعات كبيرة، إلاّ أننا نأسف للتأخير الذي وقع في دفع هذه الأموال.

ومن الواضح أن الدولة الهايتية ما زالت تواجه العديد من الصعوبات في ضمان الأمن وفي اتخاذ إجراءات قوية لإنعاش اقتصادها. لذلك تواصل بعثة تحقيق الاستقرار العمل كمنقذ هام للبلاد. وينبغي الإشادة بها على الجهود التي تبذلها في الميدان وتشجيعها على الاستمرار في مساعدة الحكومة في تنفيذ برامج نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم وفي التحضير للانتخابات القادمة.

ونشيد بالمبعوث الخاص والممثل الخاص للأمين العام، وكذلك بجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، على جهودهم للإسهام في توطيد الاستقرار السياسي والسلام في هايتي البلد الذي بأمسّ الحاجة إلى التركيز على تنميته. كذلك نغتنم هذه الفرصة لتقديم الشكر للبلدان المساهمة بقوات عسكرية على التزامها نحو هايتي.

السيد شانغ يوشي (الصين) (تكلم بالصينية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد اجتماع اليوم. ونود أيضا أن نرحب بحرارة هنا في مجلس الأمن بفخامة السيد وليام جيفرسون كلينتون، مبعوث الأمم المتحدة الخاص لهايتي، وبسعادة السيدة ميشيل دوفيفيير بيير – لويس، رئيسة وزراء هايتي. ونرحب أيضا بتقرير الأمين العام (S/2009/439) عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وكذلك بالإحاطة الإعلامية التي قدمها من فوره الممثل الخاص للأمين العام هادي عنابي.

لقد تحسنت الحالة الأمنية في هايتي تحسنا كبيرا في السنوات الخمس الماضية بفضل دعم المجتمع الدولي، ولا سيما، الإسهامات المميزة التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وكما ورد في مناقشة خطة التوطيد في تقرير الأمين العام المرفقة بالتقرير، أحرزت هايتي تقدما مشجعا في جميع المعايير الخمسة المرجعية لعملية التوطيد. ولاحظنا أيضا أن الحالة في هايتي ما زالت هشة، ولا سيما فيما يتعلق بالحالة الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية. ولا تزال هناك أيضا تحديات كبيرة فيما يتعلق بالعملية السياسية وبناء المؤسسات والقطاع الأمني، وخاصة فيما يتعلق بإصلاح جهاز الشرطة والإصلاح التشريعي والقضائي والجزائي والمؤسسي، وكذلك في مجال مكافحة الفساد.

وفي الوقت الذي يواصل فيه المجتمع الدولي تقديم الدعم، نهيب بالحكومة الهايتية عقد عزم أكبر وبذل المزيد من الجهود وتعزيز جهود بناء قدرتها بطريقة عملية وذلك للاضطلاع بصورة فعالة بالمسؤولية عن تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في البلاد. ومن المتوقع من حكومة هايتي أن تقوم بتعزيز تنسيقها مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وأن تتخذ خطوات فعالة في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. وعليها أيضا أن تكثف إصلاحاتها التشريعية والقضائية وتعزيز تجنيد وتدريب أفراد الشرطة وتدعيم تنسيقها مع جيرانها في مجالات مراقبة الحدود والاتجار بالمخدرات والجريمة. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان تعزيز الحوار بين الحكومة الهايتية والبرلمان والأحزاب السياسية والقطاع الخاص والمجتمع المدني بغية التوصل إلى توافق في الآراء، في جهد مشترك للحفاظ على الاستقرار في البلاد.

إن الفقر المدقع والتخلف الاقتصادي والاجتماعي يشكلان عقبات رئيسية أمام السلام والاستقرار الدائمين في البلاد. ولتحقيق الاستقرار الدائم، يتعين على هايتي أن تحرز تقدما أكبر على الجبهتين الاقتصادية والاجتماعية. وتتحمل الحكومة الهايتية والشعب الهايتي أكبر المسؤولية في هذا

الصدد. ويتعين على المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة الملائمة للظروف في البلاد. ومن خلال بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، يستطيع أيضا أن يقدم الدعم والموارد الضرورية فيما يتعلق بالجهود السياسية والأمنية وسيادة القانون.

ومع ذلك، علينا أن ندرك أن ضمان تنمية هايتي اقتصاديا واجتماعيا ليس من ولاية بعثة تحقيق الاستقرار. إذ لا يمكن لمجلس الأمن الطلب إلى البعثة لتنمية البلاد؛ فمنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، وجيران هايتي وبلدان المنطقة يمكنها أن تقوم بدور أكبر.

لقد مضى على قيام بعثة تحقيق الاستقرار حتى الآن خمس سنوات. وقدمت إسهاما كبيرا في الحفاظ على السلام والاستقرار في هايتي. ونقدر عملها ونشيد بموظفيها على تفانيهم. وعندما كانت الحالة في هايتي هشة، دعمنا استمرار وجود البعثة. لكن، في الوقت الذي يستمر في إحراز التقدم في عملية التوطيد والاستقرار في هايتي، لا بد في نهاية المطاف من أن تسلم البعثة المسؤوليات إلى حكومة وشعب هايتي. ويحدونا الأمل في أن تركز بعثة تحقيق الاستقرار على تنفيذ ولايتها للحفاظ على السلام والاستقرار في هايتي وألاّ تتولى مهام لا تقع ضمن مسؤولياتها.

وفي الوقت الذي تواجه فيه بلدان العالم جميع أنواع التحديات الأمنية، هناك طلب متزايد باستمرار على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومع ذلك، يوجد فقط عرض محدود من الموارد المتوفرة لحفظ السلام. ويجري مجلس الأمن حاليا مناقشات بشأن إصلاح عمليات حفظ السلام. ومن الضروري أن تقوم إدارة عمليات حفظ السلام بوضع تقييم شامل لولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، يشمل مكوناتها من القوات العسكرية وأفراد الشرطة، والانتشار واستغلال الموارد بكفاءة، كي نضمن تحديد أصول البعثة ومواردها بصورة صحيحة ما أمكن وذلك لزيادة تحسين فعالية عمليات حفظ السلام واقتراح خطط لتخفيضها حيثما اقتضت الحاجة إلى ذلك.

إن تعزيز قدرات القطاع الأمني لهايتي مهمة هامة. ولقد وضعت اللجنة الرئاسية الهايتية المعنية بالأمن العام بعض التوصيات لتشكيل قوة ذات وضع عسكري. وتستحق هذه التوصيات المزيد من الدراسة. ويحدونا الأمل في أن تولي منظمة البلدان الأمريكية، وإدارة شؤون عمليات حفظ السلام وبلدان المنطقة الاهتمام الواجب للتوصيات بشأن هايتي، كي تتمكن جميعها من التوصل إلى حل.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أيضا أن أبدأ، سيدتي الرئيسة، بالترحيب بعقد هذه المناقشة المفتوحة في ظل رئاستكم. وأود أيضا أن أعرب عن بالغ تقديري للرئيس كلينتون، مبعوث الأمم المتحدة الخاص لهايتي. وأنا كذلك ممتن للإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص عنابي. وأرحب كذلك برئيسة الوزراء ميشيل دوفيفيير – لويس وأشكرها على حضورها هنا اليوم، وبصورة خاصة على حسن الضيافة الذي حظيت به بعثتنا قبل عدة أشهر، والتي كانت مثمرة للغاية ومفيدة لنا جميعا.

لقد وقعت، في الأشهر الستة الأخيرة، العديد من الأحداث الهامة التي زادت الاهتمام بدعم هايتي. وكان مؤتمر المانحين المعقود في واشنطن العاصمة هاما جدا بصورة خاصة. فلقد أعرب العديد من البلدان، بما فيها اليابان، عن دعمها القوي لتنمية هايتي. وجزء من التحدي الذي أمامنا الآن ذو شقين. أولا، على المجتمع الدولي أن يولي المزيد من الأهمية لتنمية هايتي، وأن يركز عليها. والهدف الثاني هو حشد الدعم وتوسيع قاعدته لمعالجة المسائل الحالية التي تواجه هايتي، مثل الانتعاش من سلسلة من الأعاصير، وانعدام الأمن

الغذائي والبطالة في صفوف الشباب. ونعتقد إلى حد كبير أن مناقشة اليوم في مجلس الأمن والتي جاءت في وقتها ستسهم في هذين الهدفين.

وتتضمن البيانات الثلاثة الهامة التي استمعنا إليها بعد ظهر اليوم شواغل ووصفات ذات أولوية يتعين علينا جميعا أن نركّز عليها. وأود أن أناقش فقط ثلاث نقاط أساسية تتعلق بالاستقرار في هايتي. النقطة الأولى هي العملية السياسية.

أُجريت انتخابات مجلس الشيوخ في أعقاب الزيارة التي قام بها أعضاء مجلس الأمن إلى هايتي فيما يعتبر خطوة هامة في العملية السياسية. أننا نرحب بالتنظيم الناجح لتلك الانتخابات التي تمت دون اضطرابات تذكر. ومع ذلك، ومن أجل تعزيز مشاركة الجمهور في العملية السياسية، ينبغي للحكومة المبادرة باتخاذ تدابير قانونية ضد الجرائم التي يشتبه أن تكون قد ارتكبت خلال تلك العملية. إن احتمال اندلاع توترات داخلية وارد ويعتمد على مدى التقدم الذي سيحرز في العمليات السياسية مستقبلا بما فيها انتخابات مجلس النواب والانتخابات الرئاسية القادمة. وينبغي للمجتمع الدولي إذن مواصلة رصد الأوضاع السياسية في هذا البلد رصدا دقيقا.

أما النقطة الثانية فتتعلق بالوضع الأمني الذي اتسم بهدوء نسبي يعود الفضل فيه بدرجة كبيرة إلى جهود بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. إننا نرحب بالتقدم الجيد الذي أحرز ولا سيما في بناء الشرطة الوطنية في هايتي. وفي ذات الوقت، يجب ألا ننسى أن الوضع لا يزال يتسم بالهشاشة وأن الاضطرابات الاجتماعية قابلة للاندلاع مجددا إذا لم يتم الحد من الفقر وتأمين وسائل كسب الرزق للسكان.

تجدر الإشارة إلى أن شرطة هايتي الوطنية لم تبلغ بعد قوّتها المطلوبة للقيام بمهامها الأمنية دون الحاجة إلى مساعدة من بعثة الأمم المتحدة، وأنه لا يمكن بالتالي الاستغناء عن الدعم الفني الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة قبل عام ٢٠١١ على أقل تقدير حيث تكون شرطة هايتي الوطنية قد حققت هدفها ببناء قوة مهنية متينة قوامها ٠٠٠ ١٤ من الأفراد. لذلك نعتقد بأن استمرار قوات وشرطة بعثة الأمم المتحدة سيظل يتسم بأهمية بالغة، الأمر الذي يجعلنا نؤيد تمديد ولاية البعثة فيما نتوقع من هذه الأخيرة أن تقوم بتنفيذ ولايتها بفعالية وكفاءة وفق المعايير المنصوص عليها في خطة الدعم.

وتتعلق النقطة الثالثة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يعتبر التخلف والفقر من أكبر التحديات التي تواجه هايتي. ويتطلب تحقيق الاستقرار في ذلك البلد أكثر ما يتطلب استتباب الأمن الغذائي وخلق فرص العمالة، وهما أمران يجب التصدي لهما على وجه السرعة وبقوة. إن على الدول التي أعلنت تبرعاتها في مؤتمر المانحين أن تعطي شكلا ملموسا لدعمها ذاك، كما أن هناك حاجة لبذل الجهود بغية توسيع القاعدة السياسية والمالية لذلك الدعم وتحسين عملية التنسيق.

في ذلك السياق، أعلنت اليابان في المؤتمر تبرعها بمبلغ ٥٠ مليون دولار لدعم تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر. ومنذ ذلك الوقت، أوفدنا بعثة لتناقش تفاصيل ذلك التنفيذ كما قمنا بالتشاور مع حكومة هايتي واتخاذ قرار بتقديم الدعم في مجالات الأمن الغذائي والرعاية الصحية والتعليم وتنمية الموارد البشرية والبيئة وتوفير الحماية في حالة الكوارث. كما أن إسقاط بلدان نادي باريس لجملة ديونها الثنائية على هايتي يمثل بشرى طيبة.

بيد أننا نرى أن خلق فرص العمالة وجعل النشاط الاقتصادي نابضا بالحياة يتطلب ما هو أكثر من دعم القطاع العام إذ أن هناك ضرورة ملحة لمشاركة القطاع الخاص أيضا، بما فيه مهاجرو الشتات، مشاركة نشطة.إننا مطالبون ببذل جهود أعظم لإحداث تغيير ملموس في الحياة الاقتصادية اليومية للناس وذلك بتيسير التجارة والاستثمار بمشاركة القطاع الخاص. وفي هذا الصدد، أشيد بمبادرة الرئيس كلينتون الذي قاد بعثة تجارية دولية إلى هايتي في تشرين الأول/أكتوبر، مكونة من مستثمرين من القطاع الخاص. إننا نأمل أن يكون لتلك البعثة تأثير إيجابي على استقرار البلد وتعزيز الاستثمار في مختلف القطاعات في المستقبل القريب؛ وعلى حكومة هايتي، من جانبها، أن تعمل على جعل البيئة التشريعية والتنظيمية والمرافق الموجودة ليس فقط جاذبة للمستثمرين بل أيضا عاملا مساعدا على تحقيق شفافية السوق.

وفي الختام، أشكر البلدان التي ساهمت بقوات وشرطة وقدمت دعما لوجستيا إذ أنها بذلك قد أسهمت في إحداث تحسن ملحوظ في الاستقرار في ظل أوضاع عسيرة.

السيد ماير – هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، سيدتي الرئيسة، أن أهنئكم أولا على توليكم الرئاسة في شهر مليء بالتحديات. إن اجتماعنا هذا هو دون شك حدث بالغ الأهمية في إطار برنامج عمل حافل. كما أود أن أشكر المملكة المتحدة على ما قامت به من عمل خلال شهر آب/أغسطس.

أضم صوتي إلى المتكلمين الذين رحبوا برئيسة الوزراء، السيدة بيير – لويس، في اجتماع المجلس اليوم وأن أشكرها على ما تفضلت به من معلومات. كما نعرب عن امتناننا للفرصة التي أتيحت لنا للاستماع إلى المبعوث الخاص للأمين العام، الرئيس كلينتون، وتقديرنا لاستمرار مشاركته.

كذلك نعرب عن تقديرنا للممثل الخاص للأمين العام، السيد هادي العنابي، وشكرنا له على عمله والتزامه.

تؤيد النمسا البيان الذي سيدلي به لاحقا ممثل السويد نيابة عن الاتحاد الأوروبي. أود فقط أن أدلي ببعض الملاحظات المحددة بناء على تجربتي الشخصية خلال بعثة مجلس الأمن إلى هايتي.

نرحب بتقرير الأمين العام (S/2009/439) الذي يلقي الضوء على المساعدة المستمرة التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في ذلك البلد. إن لدينا إحساس بأن البعثة قد أحرزت نجاحا كبيرا على الرغم من الظروف العصيبة المحيطة بها؛ وأنها تقدم نموذجا لحالة استطاعت فيها بعثة حفظ سلام تحت راية الأمم المتحدة إحداث تغيير إيجابي وتأمين سلامة وأمن شعب هايتي وحمايته ضد العنف والجريمة المنظمة. ولعل أحد أسباب هذا النجاح، من وجهة نظرنا، يكمن في المشاركة القوية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في هذه البعثة وشراكتها في ملكيتها. وفي ذات الوقت، كان أمرا هاما أن يوجد هناك إدراك بأن حماية المواطنين في هايتي تمثل تحديا أمام المجتمع الدولي بأسره وأن تكون هناك مساهمات من جميع أنحاء العالم مثل وحدة الشرطة الصينية التي أتيحت لنا زيارتها خلال مهمتنا في هايتي.

تمت تحسينات هامة فيما يتعلق بسيادة القانون، فبفضل الدعم القيم الذي قدمته بعثة الأمم المتحدة تمّ، بصورة تدريجية، تعزيز شرطة هايتي الوطنية مما ساهم بشكل ملموس في تأمين الأمن والاستقرار على طول الحدود البرية والبحرية وفي جميع أنحاء البلد. وتؤمن النمسا بأن الجهود التي تُبذل حاليا في تدريب شرطة هايتي الوطنية والفحص الدقيق لسجلات أفرادها تشكل عاملا هاما في إعادة تكوين

مؤسسات أمنية يمكن الاعتماد عليها والوثوق بها. كذلك نرحب بالتعديل المتوقع في تشكيل قوة بعثة الأمم المتحدة بحيث تتماشى مع احتياجات هايتي بالتحديد. إن العدد الإضافي من عناصر الشرطة في وحدات الشرطة المشكّلة سيعزز دون شك قدرة البعثة على تقديم الدعم لقوات الأمن الهايتية.

وفي ذات الوقت، نتفق مع السلطات الهايتية على أن ثمة حاجة إلى إحراز تقدم ملموس في النظام القضائي والسجون بغية محاربة الإفلات من العقاب وتأمين قدر أكبر من الاستقرار في هايتي. ومن المهم في هذا الصدد القيام بجهود نحو تعزيز قدرة النظام القضائي للتصدي لمسائل بعينها، مثل طول حالات الاحتجاز قبل المحاكمات، علما بأننا نشعر بالقلق إزاء الأوضاع المتردية في سجون هايتي نظرا لازدحامها المفرط بالنزلاء. إن إطلاق مشروع بناء سجن جديد في كروا دي بوكيه يعتبر خطوة أولى إيجابية ينبغي أن تتبعها خطوات أخرى.

من الأمور المشجعة، والتي تلقى تشجيعا منا أيضا، تعزيز وحدة التفتيش القضائي وكذلك إعادة تنظيم وزارة العدل. كذلك نترقب باهتمام بالغ الاستعراض القادم للتشريعات الجنائية الحالية بما فيها تلك المتعلقة بجرائم الأحداث. وقد أتيح لبلدي في الماضي التعاون مع هايتي في هذا المجال وإننا لسعداء أن نواصل ذلك التعاون وعلى أهبة الاستعداد لذلك. كما نرحب بالتعاون القائم بين بعثة الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وحكومة هايتي بغية تعزيز التدابير لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع، ونشجع استمرار مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على توفير الخبرات لهذا الغرض.

إن المعايير ومؤشرات التقدم المنقحة، المضمنة في تقرير الأمين العام، أدوات هامة لقياس إنجازات بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بالتعاون مع حكومتها. وتوفر تلك المعايير إطارا شاملا للأنشطة التي تقوم بها سلطات الدولة المضيفة والبعثة نفسها والفريق القطري التابع للأمم المتحدة والمجتمع الدولي وتساهم بالتالي في تعزيز الاتساق والتنسيق بين جميع الجهات الفاعلة.

لا يزال الوضع الاجتماعي والاقتصادي في هايتي مهتزا ومن ثم يشكل تهديدا للاستقرار. لذلك نرحب بحرارة بالجهود المخلصة للمبعوث الخاص، الرئيس كلينتون، في سعيه لحشد الاستثمار من القطاعين العام والخاص وفي نفس الوقت تعزيز التزام جميع الجهات الفاعلة بتحسين الظروف المعيشية في هايتي. إن القرار الذي اتخذ في ٣٠ حزيران/يونيه بإلغاء ديون المؤسسات المالية الدولية وبلدان نادي باريس على هايتي يشكل خطوة هامة نحو تنمية اقتصادية مستدامة في ذلك البلد.

أجريت انتخابات مجلس الشيوخ في هايتي في نيسان/أبريل في أعقاب الزيارة التي قام بها مجلس الأمن لبعثة الأمم المتحدة في آذار/مارس. إننا سعداء إذ نرى تلك الانتخابات تُجرى في جو آمن بشكل عام. ونرى لزاما على الحكومة أن تواصل جهودها في مجال الحوار السياسي وبسط سلطة الدولة وتحقيق اللامركزية وإشراك جميع الجهات الفاعلة في تلك العمليات. وفي ضوء التحديات القادمة، نؤيد تماما توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لفترة عام إضافي.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر مبعوث الأمم المتحدة الخاص لهايتي، الرئيس كلينتون، والممثل الخاص للأمين العام، السيد هادي العنابي، على إحاطتيهما الإعلاميتين. واسمحوا لي أن أعرب أيضا عن

ترحيبي الحار برئيسة الوزراء بيير – لويس وأن أشكرها على عرضها المتسم ببعد النظر. كما نشكرها على ضيافتها الممتازة لبعثة مجلس الأمن في آذار/مارس من هذا العام.

كذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق تقديرنا للرئيس كلينتون على انخراطه في رفع لواء السلام والتنمية في هايتي. إن دوره الخاص في المساعدة على نشر الوعي على نطاق واسع بالتحديات التي تواجهها هايتي، فضلا عن مثابرته في تحفيز المجتمع الدولي على تلبية احتياجات شعب هايتي والوفاء بتطلعاته، يستحق أعظم الثناء.

مناقشة اليوم، وهي الثانية في غضون خمسة أشهر، إضافة إلى الاهتمام الواسع النطاق الذي استأثرت به من الدول الأعضاء، تشهد على الأهمية التي نوليها جميعا للوفاء بالوعد فيما يتعلق بذلك البلد. والواقع أن الكثير قد أُنجز لبلوغ تلك الغاية، وإن هذه السنة، على وجه التحديد، كانت فترة مشجعة للغاية فيما يتعلق بآفاق هايتي. وبالتالي يتيح لنا اجتماع اليوم فرصة ميمونة لتقييم التقدم المحرز حتى الآن ولتوكيد عزمنا على مواصلة المساهمة.

وفي ذلك الصدد ساعد تعيين الرئيس كلينتون وزياراته لهايتي، فضلا عن زيارة بعثة مجلس الأمن لهايتي، على تعزيز مساعينا لصالح ذلك البلد بتركيز وتفان متجددين. كما أن مؤتمر المانحين في واشنطن العاصمة المعقود في نيسان/أبريل قدم دفعة سياسية ومالية قوية تمس إليها الحاجة لجهودنا الجماعية.

ونلاحظ بسرور كبير أن هايتي شعبا وحكومة كانت استجابتها لتلك الجهود أعظم، فقدمت الدليل على صحة قرار الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بالاستثمار في هايتي. وفي ذلك السياق نبتهج بصورة خاصة برؤية التعاون السياسي المتزايد بين الأحزاب الذي تجلى في انتخابات مجلس الشيوخ الفرعية التي عقدت دونما حوادث تذكر، وفي البيئة الأمنية التي تكفل سيادة الهدوء في البلد.

كل تلك التطورات تصب في نفس الاتجاه – الحالة الأمنية في هايتي تتطور بوضوح من حالة من الانفجارات الاجتماعية الكبرى إلى حالة تسودها ظروف أضيق نطاقا ولكنها مع ذلك متقلبة نسبيا وتتطلب أولا وقبل كل شيء مهام الشرطة. ومن الجدير بالملاحظة تبعا لذلك أن الأمين العام يوصي بتقليص حجم العنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (بعثة هايتي) بـ ١٢٠ فردا، وبإضافة نفس العدد من الشرطة في الوقت ذاته إلى وحدات الشرطة العاملة.

وهذا يفسر أيضا لماذا تنظر سلطات هايتي في إعادة تشكيل قوة خاصة أشبه بقوة الدرك تتولى المسؤوليات الأمنية المحلية. وتركيا، بوصفها بلدا يتمتع بخبرة راسخة وتجارب مع قوات كهذه، تقف على أهبة الاستعداد للتعاون مع حكومة هايتي إن أرادت وعندما تريد اتخاذ خطوات أخرى في ذلك الاتجاه.

أما بعد فإن التطورات الإيجابية في ميدان الأمن ينبغي أن لا تجعلنا ننسى أن الأسباب الكامنة وراء انعدام الاستقرار في هايتي – الفقر المدقع والبيئة الاجتماعية – الاقتصادية المتقلبة – ما زالت قائمة. ولئن كان قد حدث تحسن واضح في مؤشرات الاقتصاد الكبير، فإن انتعاش الاقتصاد لم يترجم كلية بعد إلى تقدم ملموس في الحياة اليومية للهايتيين، وبالتالي لا يزال الطريق طويلا نحو ضمان مسار التنمية المستدامة.

ولهذا السبب نعتقد أن جهود المساعدة الاجتماعية – الاقتصادية التي يبذلها الرئيس كلينتون يجب المضي بها قدما بالتوازي مع مساعي الاستقرار التي تبذلها بعثة هايتي في سبيل خلق الظروف الملائمة لصون السلام والأمن

والرخاء في هايتي. ولهذا السبب أيضا ستقوم تركيا، بالإضافة إلى مساهمتها المتواصلة بقوة شرطة في بعثة هايتي، باستكشاف سبل أخرى لتقديم المساعدة لهايتي والتعاون معها بطريقة تعالج أشد احتياجات شعب هايتي إلحاحا.

في الختام يسرنا أن نرى أن بعض التقدم قد تحقق في هايتي وإننا نثق بأن مستقبلا أكثر إشراقا ينتظر الهايتيين. ولتحقيق ذلك يشكل النظام القضائي الناجح، والتعاون المحسن بين أفرع الدولة، والتطوير المستمر للشرطة الوطنية الهايتية من حيث الأعداد والقدرات على السواء، والتحسين الملموس في المقام الأول في مستوى معيشة الهايتيين، مؤشرات قياسية للتطبيع التام للحياة في هايتي.

واستنادا إلى ذلك نؤمن بأن الحاجة ما زالت قائمة لتواجد بعثة هايتي في البلد ومن ثم نؤيد تأييدا تاما توصية الأمين العام بتمديد ولايتها حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

السيد موغويا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بمشاركة مبعوث الأمم المتحدة الخاص لهايتي، الرئيس بل كلينتون، في مناقشة اليوم. ونرحب كذلك برئيسة وزراء هايتي، السيدة بيير - لويس، ونشكرها على إحاطتها الإعلامية. كما نشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (بعثة هايتي)، السيد هادي العنابي، على إحاطته الإعلامية عن الحالة في ذلك البلد.

نشعر بالاطمئنان من التقدم المحرز في هايتي ونثني على هايتي حكومة وشعبا على ذلك التقدم. ونهنئ شعب هايتي ومجلس الانتخابات المؤقت الجديد على انتخابات مجلس الشيوخ الجيدة التنظيم التي جرت في أجواء سلمية في ٢١ حزيران/يونيه من هذا العام. ورغم التحديات التنظيمية التي برزت أثناء الانتخابات، فإننا مقتنعون بأن الانتخابات كانت مَعْلما هاما على طريق الجهود الرامية إلى استعادة الديمقراطية في هايتي وتحقيق الاستقرار والتقدم على الأمد البعيد في ذلك البلد.

يلاحظ الأمين العام في تقريره (S/2009/439)، وقد أصاب، أن شعب هايتي يتحمل المسؤولية الأولية عن ضمان التقدم في ذلك البلد. ويقع على عاتق قيادة ذلك البلد أن تواصل جهودها الرائعة في إرساء أسس المؤسسات الحكومية واستعادة سيادة القانون وإنعاش الاقتصاد.

ونثني على الدور الذي واصلت بعثة هايتي الاضطلاع به في تنسيق الأعمال والمساعدة الدولية دعما للحكومة في سعيها إلى تقوية قدرتها المؤسسية. وقد لاحظنا التقدم المحرز في إدارة الحدود وتوسيع المرافق الحدودية ورفع مستوى نظم البيانات الجمركية.

ولئن كانت الحالة الأمنية في البلد يظل يسودها هدوء نسبي، فإنها ما زالت محفوفة بالمخاطر ومعرضة لتهديدات محتملة مثل احتمال استئناف أنشطة العصابات والمجرمين والجماعات المسلحة الأخرى. وتقوم الحاجة إلى مواجهة تلك التهديدات، بما في ذلك الاتجار بالأطفال عبر الحدود. وتحتاج حكومة هايتي إلى دعم معزز في بناء القدرة المؤسسية، خاصة في القطاع الأمني، ريثما تتمكن من بسط سيطرتها الفعالة على كامل أراضي البلد. ونثني على التقدم المحرز في إشاعة الاستقرار في سيتي سوليل ومرتسان، وندعو إلى توطيد دعائم الاستقرار في سائر أنحاء البلد.

ونرحب بالتزام حكومة هايتي، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، بتطوير استراتيجية للاستعداد الوطني لما بعد الكوارث أثناء موسم الأعاصير. ولكننا في ضوء ضعف هايتي الشديد أمام الكوارث الطبيعية، التي تعرض معظم سكان البلد وإمكانياته الزراعية للخطر، ندعو أصدقاء هايتي وشركاءها الإنمائيين إلى تقديم مزيد من

المساعدة الملموسة لسلطات هايتي لتحسين قدرتها على إدارة الكوارث ووضع هايتي على طريق الانتعاش والتنمية المستدامة.

إن نجاح الجهود الإنمائية الوطنية في هايتي سيرتهن بصورة حرجة بتوفر الموارد الكافية التي يمكن التنبؤ بها. وتقوم الحاجة إلى مواصلة توطيد السلام والاستقرار في هايتي عن طريق بناء السلام.

ومن الضروري أيضا أن تكثف الجهود لتعبئة موارد إضافية لهذا البلد، خاصة بتوسيع قاعدة المانحين وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص. ولذلك فإن أوغندا ترحب بإلغاء دين هايتي المتعدد الأطراف البالغ ١,٢ بليون دولار مع المؤسسات المالية الدولية وبإلغاء جميع ديون البلد الثنائية تجاه منتدى باريس بعد ذلك.

ونرى أن هذا الإعفاء من الديون سيخفف بدرجة جذرية التزامات هايتي المالية الدولية ومن ثم ييسر توجيه الأموال إلى مختلف مشاريع الاستثمار والتنمية الداخلية ذات الأهمية الحاسمة لانتعاش هذا البلد اقتصاديا. وفي هذا الصدد، تود أوغندا أن تثني على العمل الذي يؤديه المبعوث الخاص للأمم المتحدة في هايتي، رئيس الولايات المتحدة السابق بيل كلينتون، من أجل حشد الاستثمار العام والخاص والنهوض بحياة شعب هايتي.

وأخيرا، تثني أوغندا على الممثل الخاص للأمين العام وموظفي البعثة لما يقومون به من عمل وما يبدونه من التزام نحو تحقيق استقرار هايتي، ونعرب عن تأييدنا لتوصيات الأمين العام بتمديد ولاية البعثة حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سوف أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة للولايات المتحدة.

أود أن أبدأ خاصة بتوجيه الشكر للممثل الخاص للأمين العام العنابي على تفانيه من أجل هايتي وعلى قيادته القديرة للغاية لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. كما أن من دواعي اغتباطي أن تحضر رئيسة وزراء هايتي بيير - لويس بيننا هنا اليوم. ونتطلع إلى تعميق شراكتنا وعملنا المتضافر معها.

وأود مرة أخرى أن أتقدم بالشكر الحار للرئيس كلينتون على مجيئه إلى المجلس اليوم. ويشرِّف الولايات المتحدة كثيرا تعيينه مبعوثا خاصا للأمم المتحدة لهايتي، ونشعر بالاعتزاز لقيامه بهذه المهمة الهامة بغرض زيادة جهودنا المشتركة لمساعدة شعب هايتي وتوسيع نطاقها.

لقد تسببت أعاصير العام الماضي وأزمته الغذائية في تحديات كبرى وانتكاسات خطيرة، ولكن ما زال يجري تحقيق بعض التقدم الفعلي في هايتي. ومن دواعي سرور الولايات المتحدة أن ترى زيادة التعاون السياسي، الذي أتاح إجراء انتخابات مجلس الشيوخ وإصدار عدة تشريعات رئيسية. ونواصل حث حكومة هايتي على تعميق جهودها المبذولة لرعاية الحوار السياسي الشامل لجميع الأطراف، ونشكر البعثة على دعمها المستمر للعملية الانتخابية في هايتي.

وتهنئ الولايات المتحدة كذلك مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ورئيسة الوزراء بيير - لويس على نجاحهما في عقد مؤتمر المانحين في ١٤ نيسان/أبريل في واشنطن العاصمة، الذي تشير تقارير المصرف إلى أنه تمخض عن إعلان تبرعات جديدة قدرها ٣٥٣ مليون دولار لهايتي. وقد تبرعت الولايات المتحدة بمبالغ جديدة قدرها ٥٧ مليون دولار، منها ٢٠ مليون دولار على هيئة دعم غير مباشر للميزانية.

وأود أن أشدد على ضرورة أن تواصل حكومة هايتي وشركاؤها بذل جهودهما الطيبة من أجل النهوض بالنمو الاقتصادي والتنمية في هذا البلد، وذلك بطرق منها دعم خطة البلد لإعادة الإعمار والانتعاش الاقتصادي. وفي المؤتمر الذي عُقد بواشنطن العاصمة، رحبت الولايات المتحدة بالتزامات المانحين بمساعدة حكومة هايتي على التصدي للأوضاع الشاقة والقاسية التي تسود الحياة اليومية لأعداد مفرطة من الهايتيين. ونشكر شركاءنا على التزامهم بمعالجة هذه المشاكل، بينما ندعوهم إلى المحافظة على هذا الزخم من أجل التخفيف من حدة المعاناة الراهنة.

ومن جانبنا، تشدد حكومتي من جديد على التزامها بالعمل المشترك عن كثب مع حكومة هايتي ومع الجهات المانحة الأخرى من أجل تلبية الاحتياجات العاجلة لشعب هايتي بشكل أفضل. وقد تحققت مكاسب حقيقية في تحسين حالة الأمن في هايتي، ولكننا ندرك بشدة المخاطر المحتملة على استقرار هايتي، ومنها الجريمة العابرة للحدود الوطنية، والعنف الجماعي، والمخدرات، والقلاقل المدنية. ولا يمكن أن يوجد أمن في هايتي، ولا في غيرها من الأماكن، كما سمعنا اليوم أكثر من مرة، ما لم توجد تنمية ولا يمكن أن توجد تنمية مستدامة بدون أمن.

ولا تزال الولايات المتحدة متفائلة بشأن التحسينات التدريجية في قدرات الشرطة الوطنية الهايتية على مواجهة هذه التحديات الأمنية، ولكن الشرطة الوطنية ما زالت تفتقر إلى القدرات والتدريب والمعدات اللازمة للرد بمفردها على جميع أنواع التهديدات التي تواجهها هايتي الآن. ومن ثم فإننا من جديد نثني على البعثة، وعلى المانحين الثنائيين، للدور الذي ما انفكوا يؤدونه في صون الاستقرار وتقديم الدعم التقني والمساهمات من أجل النهوض بالشرطة الوطنية. كما جددنا بذل الجهود لتلبية الأولويات الأمنية لحكومة هايتي لمساعدتها في تنمية الأمن والاستقرار اللذين يحتاج إليهما شعب هايتي ويستحقهما. واستكمالا لهذه الجهود على الجبهة الأمنية، نلقي الآن كذلك نظرة فاحصة على استثماراتنا على جبهة التنمية. واهتداء بالأولويات الإنمائية التي حددتها حكومة هايتي في مؤتمر المانحين، ننظر في بعض الطرق التي نزيد بها كفاءة الولايات المتحدة في شراكتها الثنائية مع هايتي بالمنح والاستثمارات. ونواصل العمل بالتعاون مع الشعب الهايتي على تعزيز سيادة القانون وقطاع الأمن، وتوسيع نطاق الأمن البشري، والتوسع في التنمية الاقتصادية، وتعميق الحكم الرشيد، وتعزيز الاستقرار اللازم لخفض قوات حفظ السلام في نهاية المطاف.

لذلك تؤيد الولايات المتحدة بشدة توصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لمدة عام آخر، بما في ذلك التعديلات التي يقترحها على تكوين القوة التابعة لها. وما زلنا على تفاؤلنا بشأن الإنجازات التي تحققت في خطة الدعم على مدى العام الماضي، وما زلنا على التزامنا سواء تجاه البعثة أو تجاه هايتي ذاتها. ونحث شركاءنا مرة أخرى على الاستمرار في التزاماتهم وعلى تعميق جهودنا المشتركة لتحقيق استقرار هذا البلد.

وكما يشير الأمين العام، وهو محق في ذلك، تقع على عاتق الشعب الهايتي المسؤولية الرئيسية عن مستقبل بلده ومصائره. ولكن لا غنى عن استمرار المشاركة من جانب المجتمع الدولي الواسع إذا أردنا أن نغتنم هذه الفرصة التاريخية لإحراز التقدم وجلب مستقبل أكثر إشراقا لهايتي.

وأخيرا، باسم الولايات المتحدة، أود مرة أخرى أن أعرب عن تقديري للممثل الخاص وأن أحيي رجال البعثة ونساءها على شجاعتهم وتفانيهم تحت القيادة البرازيلية الرائعة، وبدعم مطرد من جميع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبوحدات للشرطة. إن هايتي جارة لنا وصديقة.

ونتطلع إلى العمل كفريق تدير دفته هايتي لإحداث نتائج من شأنها تحسين حياة سكانها والحفز على إحراز تقدم دائم.

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل غواتيمالا.

السيد روزنثال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أهنئكم ياسيدتي على مبادرتكم بعقد مناقشة مفتوحة لمناقشة مسألة هايتي، تمهيدا لتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقديم تقريره (S/2009/439) عن التطورات الأخيرة في الميدان وعلى توصياته القيِّمة للدول الأعضاء. كما أعرب عن امتناني للبيانات التي أدلى بها كل من رئيسة الوزراء بيير - لويس، والمبعوث الخاص وليام كلينتون، والممثل الخاص هادي العنابي.

ومن دواعي سروري أن أبلغ المجلس بأن غواتيمالا أرسلت في تموز/يوليه الماضي وحدتها الثامنة من الشرطة العسكرية إلى البعثة، مجددة بذلك التزامها بالمساهمة في البعثة ودعم حكومة هايتي. وقد رافق نشر الوحدة السيد رافائل إسبادا، نائب رئيس غواتيمالا، الذي شُرِّف بلقاء الرئيس رينيه بريفال لينقل إليه رسالة تضامن منا وأفضل تمنياتنا.

ونعرب عن ترحيبنا بعقد انتخابات مجلس الشيوخ في هايتي في شهري نيسان/أبريل وحزيران/يونيه، مما أتاح فرصة للنهوض بالأمن في هايتي في المستقبل. وفي الوقت ذاته، نعرب عن تقديرنا للمجتمع الدولي لاستمرار تقديمه الدعم للجهود المضنية والمنسقة والسخية الرامية إلى تحقيق التعاون طويل الأجل، والتي تنطوي على ما هو أكبر بكثير من مجرد إنهاء العنف.

وأود أن أبدي الملاحظات التالية على تجديد ولاية البعثة. أولا، أؤكد مجددا تأييد بلدي لتجديد ولايتها عاما آخر، على النحو الذي أوصى به الأمين العام. إن تحديد الوقت المناسب لانسحاب عملية من عمليات حفظ السلام يمثِّل دائما مهمة صعبة. وفي حالة هايتي، وعلى أساس ملاحظات ومضمون تقرير الأمين العام، من الواضح أن الوقت لذلك لم يحن بعد. ونود أن نسلِّط الضوء على الملاحظات الواردة في التقرير التي تؤكد على أنه إذا كان لنا أن نتفادى وقوع النكسات، فإن الإبقاء على وجود دولي كبير من القوة العسكرية والشرطة في الميدان، وعلى مستوى القوة المنتشرة حاليا، يظل أمرا ضروريا. نعتبر أن الوجود العسكري ما زال يمثِّل ضرورة لا غنى عنها، كما يتجلى في أشكال الدعم التي تقدمها البعثة فيما يتعلق بمسائل الأمن، وحالات الطوارئ والكوارث، والاضطرابات المدنية، والانتخابات، وحماية الهياكل الأساسية والحدود. وعلى مدار العام الماضي، أثبت الوجود العسكري على أنه القوة الأمثل من حيث التجهيز والقدرة على تلبية تلك الاحتياجات.

ثانيا، لا يمكن تحقيق الاستقرار السياسي في هايتي من خلال الوجود العسكري ووجود الشرطة وحدهما. فالتنسيق فيما بين الجهات المانحة والمنظمات الإقليمية، والوكالات والبرامج والمجتمع المدني، في دعم الحكومة لتهيئة بيئة آمنة ومستقرة، يمثل عنصرا أساسيا إن كان لنا أن نحقق الفائدة القصوى من جميع ما يجري الاضطلاع به من أعمال في الميدان. وفي كل تلك المجالات، نعتقد أن الفريق الاستشاري المخصص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بهايتي يمثل هيئة هامة، ساعدت على تعزيز العلاقة بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما أنه يوفر محفلا عمليا استطاعت من خلاله الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية توسيع عملياتها من أجل هايتي.

ويقودني ذلك إلى نقطتي الثالثة. لقد واجهت غواتيمالا بشكل مباشر التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي يضعها العنف وانعدام الأمن في طريق التنمية. إن توطيد مؤسسات الدولة يمكِّن من تعزيز عمليات التنمية المستدامة.

إننا نشجع على إعطاء الأولوية للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي الشامل وتقوية المؤسسات المسؤولة عن إقامة العدالة.

ولم يحدث من قبل أن توفر لنا كل المتاح لنا حاليا من الأدوات والفرص الكثيرة للتصدي لمسائل الأمن والتنمية في هايتي بشكل مشترك ومتكامل. ونحن على ثقة بإحراز تقدم كبير سيكون من شأنه الإسراع في نقل المهام والمسؤوليات لأبناء هايتي أنفسهم.

أخيرا، نلاحظ بشيء من القلق أن الفقرة ٨٢ من التقرير تشير إلى المبالغ الكبيرة المستحقة للبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وتسلم غواتيمالا بأن البعثة تعمل بلا كلل لتنفيذ ولايتها من أجل ترسيخ الاستقرار في البلد. ولكن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال توفير الموارد اللازمة لذلك. وهذا يتطلب تسديد النفقات والمعدات المملوكة للوحدات في مواعيدها.

وبإيجاز، فإن وجود الأمم المتحدة في هايتي أدى إلى تغيير أساسي نحو الأفضل في البلد. ونحن على ثقة من اقتراب اليوم الذي لن يكون فيه ذلك الوجود ضروريا وسيتولى فيه أبناء هايتي زمام المسؤولية عن مستقبلهم. ولكن في المرحلة الحالية، علينا أن نثابر في جهودنا لمصلحة البلد ومن أجل الأمم المتحدة ذاتها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

السيد كانسيلا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، يود وفد أوروغواي أن يتقدم بخالص التهنئة لكم، سيدتي الرئيسة، ولفريقكم، على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. وبالنيابة عن فريق أصدقاء هايتي، يود وفد بلدي أيضا أن يهنئ وفد الولايات المتحدة على المبادرة بعقد هذه المناقشة المفتوحة في وقتها المناسب بشأن الحالة في هايتي والعمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وبصفة خاصة، أود أن أشكر السيد وليام كلينتون، مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى هايتي؛ والسيد هادي العنابي، الممثل الخاص للأمين العام؛ والسيدة بيير – لويس، رئيسة وزراء هايتي، على مشاركتهم في هذه المناقشة. كما أود أن أشكر وفد البرازيل على تكرمه بالسماح لي بأن أدلي بهذا البيان بالنيابة عنه.

وقبل أن أشاطر مجلس الأمن بعض الآراء والملاحظات لفريق أصدقاء هايتي فيما يتعلق بالمسألة قيد نظرنا، أود أن أؤكد من جديد التزام الفريق الكامل بحكومة وشعب هايتي ودعمه لهما في إعادة بناء البلد، وتوطيد السلام والاستقرار، وتعزيز الانتعاش والتنمية المستدامة. وبوصفي منسقا لفريق أصدقاء هايتي، أود أن أعرب عن دعمنا الراسخ لبعثة الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام في الجهود المبذولة لتعزيز الاستقرار والحكم في هايتي.

إن التقرير الأخير للأمين العام بشأن هذا الموضوع، المؤرخ ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ (S/2009/439)، يشدد على التقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٤٠ (٢٠٠٨) والقرارات السابقة. ويرحب فريق أصدقاء هايتي مع الارتياح بالتقدم المحرز في أربعة من المجالات الخمسة الأساسية لتوطيد الاستقرار في هايتي، وهي الحوار السياسي؛ ومد سلطة الدولة بحيث تشمل إدارة الحدود؛ وتعزيز الأمن، وسيادة القانون وحقوق الإنسان. كما أننا نشيد بالالتزام القوي لمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية التي تعمل على تجميع مواردها للمساعدة على تدريب الشرطة الوطنية لهايتي.

ويشدد فريق أصدقاء هايتي على أن تزايد التعاون السياسي يؤدي إلى تيسير التقدم في عدد من المجالات، مثل

الانتخابات الأخيرة لمجلس الشيوخ، واعتماد تشريع أساسي، وإقامة حوار شامل بشأن مختلف القضايا الأساسية التي تواجه البلد، وذلك على أساس الأعمال المضطلع بها من جانب عدد من اللجان الرئاسية.

ويعرب فريق أصدقاء هايتي عن قلقه إزاء الوضع الاجتماعي والاقتصادي الخطير، الذي ما زال يشكل تهديدا مباشرا لاستقرار البلد. وكما بين تقرير الأمين العام الأخير، فإن ظروف الحياة اليومية لأغلبية سكان هايتي ما زالت تتسم بالمشقة والحرمان. كما أن هايتي ما زالت تعاني من عدم الأمن الغذائي، والفقر المدقع والأوضاع الإنسانية الهشة.

وفيما يتعلق بتحديات التنمية التي ما زالت تواجهها هايتي، يود فريق أصدقاء هايتي التأكيد على أهمية تعيين رئيس الولايات المتحدة الأسبق، السيد وليام كلينتون، مبعوثا خاصا لهايتي. وفريقنا على اقتناع أن المبعوث الخاص الجديد سيساعد على النهوض بجهود الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي للبلد من خلال تركيز اهتمامه على أهمية الشراكات والجهود الجديدة مع القطاع الخاص، والمجتمع المدني والمانحين، بالإضافة إلى تعزيز القدرات المحلية.

ولاحظ الفريق أن الزيارة الأخيرة التي قام بها الرئيس الأسبق كلينتون والأمين العام بان كي مون إلى هايتي قد ساعدت في تحديد وسائل أفضل لتطوير اقتصاد البلاد وإمدادات الطاقة والأمن الغذائي والقطاع الخاص والإيكولوجيا والرعاية الصحية.

وتشاطر مجموعة أصدقاء هايتي الأمين العام رأيه أن هناك صلة بين التنمية واستقرار الأمن، فمن الواضح أن المستويات الحالية للفقر والحرمان والمعاناة في البلاد لا تتساوق مع استقرارها على المدى البعيد. ولذلك من الضرورة بمكان أن تعمل السلطات الهايتية والمجتمع الدولي عن كثب لتيسير توزيع المساعدة الإنسانية ومهمات الانتعاش ووضع الأسس لتجديد أنشطة القطاع الخاص لصالح تحقيق إعمار البلاد وتنميتها على المدى البعيد.

لقد أحاطت مجموعة أصدقاء هايتي علما بتقرير الفريق الاستشاري الخاص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2009/105)، الذي يوصي فيه بطرق لاستكشاف تعزيز استخدام المهندسين التابعين لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لإيجاد المزيد من التآزر بين ولاية البعثة واحتياجات البلاد الإنمائية. وترحب المجموعة بهذه الفكرة وتشجع المجلس على النظر فيها.

وأخيرا، تبرز مجموعة أصدقاء هايتي وتوافق على التوصيات التي قدمها الأمين العام في آخر تقرير له عن الحاجة إلى تمديد ولاية البعثة لسنة أخرى وتكييف عناصرها من القوات العسكرية والشرطة كي تتمكن البعثة من العمل بصورة فعالة في البيئة الحالية. وفي غضون الأيام القليلة القادمة، ستقدم المجموعة مشروع قرار جديد للنظر فيه من قبل مجلس الأمن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):أعطي الكلمة الآن لممثل السويد.

السيد ليدين (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وإلى جانب ذلك، تؤيد كل من تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وصربيا وأرمينيا هذا البيان.

هايتي واحد من أفقر البلدان في الجزء الغربي من العالم. وبينما تحسن الأمن والاستقرار بصورة كبيرة منذ نشر بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في عام ٢٠٠٤، ما زال يساورنا القلق إزاء استمرار شعب هايتي في مواجهة تحديات خطيرة في مجال التنمية الاجتماعية – الاقتصادية. فالمستويات المرتفعة من البطالة وزيادة تكاليف

المعيشة وانعدام الوصول إلى الخدمات الأساسية تشكل عوامل خطر شديد على الاستقرار ويمكن أن تقوض التقدم المحرز في السنوات الماضية. ولذلك، نرحب مع الارتياح الكبير بتعيين الأمين العام بان كي مون الرئيس بيل كلينتون ممثلا خاصا للأمم المتحدة لهايتي في جهد لإعادة تركيز اهتمام المجتمع الدولي على المشاكل الاقتصادية العميقة والتردي البيئي.

إن الأولويات التي وضعتها الحكومة الهايتية في مؤتمر المانحين المعقود في واشنطن العاصمة في نيسان/أبريل الماضي تمثل خارطة طريق صعبة. وما زلنا ملتزمين بالتبرعات التي أعلناها في ذلك المؤتمر ونرحب بمشاركة الأمين العام. ويقوم المبعوث الخاص، إلى جانب متابعته مؤتمر المانحين، بدور هام في جلب الاستثمارات الخاصة إلى هايتي. لقد حول تحسن الحالة الأمنية هايتي إلى منطقة مغرية لهذه الاستثمارات، ومن شأن خلق فرص العمالة الملحة المطلوبة على المدى البعيد أن تزيد من تعزيز الانجازات التي تحققت في السنوات الأخيرة.

واسمحوا لي أيضا أن أشكر السيد هادي عنابي، الممثل الخاص للأمين العام، على قيادته القوية لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

إن تركيز الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي قد تحول من دعم الإصلاح الديمقراطي وإعادة التأهيل إلى الانتعاش الاقتصادي والخدمات الأساسية. ويؤمن الاتحاد الأوروبي فعلا أن التنمية الاجتماعية – الاقتصادية القوية مطلوبة لاستمرار وتعزيز الاستقرار الذي تحقق مؤخرا. وفضلا عن ذلك، هناك حاجة إلى تعزيز قدرة الدولة على تقديم الخدمات الأساسية. وتقوم استراتيجية الاتحاد الأوروبي للتعاون مع هايتي للفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٣ على هذه العوامل. وسوف تركز هذه الاستراتيجية، التي يتوفر لها تمويل بقيمة ٢٩١ مليون يورو، بصورة أولية على البنية التحتية، وبشكل أساسي على شق الطرقات، وعلى الحوكمة كذلك.

يجب أن تسير الجهود في المجال الاجتماعي – الاقتصادي جنبا إلى جنب مع الجهود المبذولة لتعزيز مؤسسات هايتي. ولتحقيق ذلك، لا بد أن يضمن المجتمع الدولي أن ترتكز الجهود المبذولة لمساعدة هايتي على استراتيجية متسقة مع معايير مرجعية واضحة التحديد. وعلى نحو ما أشار إليه مؤخرا خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بحقوق الإنسان في هايتي، تسير عملية إصلاح جهاز الشرطة في هايتي بخطى سريعة. ويشكل التدريب وفحص السجلات الجاري عناصر أساسية لإعادة إنشاء مؤسسات أمنية يمكن الاعتماد عليها وجديرة بالثقة.

ومن ناحية أخرى، ما زال الحرمان والموارد المحدودة تعوق نظام العدالة. ولا يزال ضمان حصول فقراء الريف على العدالة من أولى الأولويات. ويرحب الاتحاد الأوروبي بقوة بالتزام حكومة هايتي بالاضطلاع تدريجيا بالنظام الحالي للمساعدة القانونية في جميع أنحاء البلاد الذي وضعته البعثة بالاشتراك مع الاتحاد الدولي للمساعدات القانونية. وتشكل السجون المكتظة معاملة قاسية وغير إنسانية ومهينة. والصعوبات المالية هائلة وتواجه الحكومة الهايتية مشاكل ضخمة. ومع ذلك، نحث حكومة هايتي على استثمار المزيد في نظام السجون وذلك لتحسين الأوضاع التي أحيانا تهدد حياة السجناء.

ويتشاطر الاتحاد الأوروبي الرأي الوارد في تقرير الأمين العام (S/2009/439) الذي يقضي بتكثيف الجهود المبذولة لاستعراض الاعتقال قبل المحاكمة. ولا بد من اعتماد تشريع وطني يسمح باعتقال الأحداث على حدة. ونشجع

كذلك مجلس الأمن على النظر في ميزانية منفردة لضباط السجون.

وعندما يقوم مجلس الأمن باستعراض ولاية البعثة في تشرين الأول/أكتوبر، تبقى مسألة مراقبة إدارة الحدود أحد المجالات التي ينبغي مراقبتها بعناية. وسوف تكون المساعدة التشغيلية التي يقدمها المجتمع الدولي مسألة هامة لحماية المكاسب التي تحققت والبناء عليها.

وهناك مجال رئيسي آخر في بناء مؤسسات هايتي هو متابعة الانتخابات الجزئية التي أجريت في شهري نيسان/أبريل وحزيران/يونيه. وساهمت اللجنة الأوروبية في هذه الجهود بمبلغ ٣,٣ مليون يورو. وهناك عدد من الممارسات الانتخابية القادمة وسوف يكون الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي في هذا المجال دعما حاسما. ومع ذلك، يتعين على شعب هايتي أن يضطلع بالمسؤولية الأساسية لضمان إحراز تقدم.

وتستفيد هايتي من قاعدة مانحة سخية. ومن الأهمية بمكان أن يتم تحسين التنسيق بين المانحين لتجنب الازدواجية. ويمكن، كذلك، عمل الكثير ضمن منظومة الأمم المتحدة لزيادة التنسيق.

وفي السنوات الأخيرة، كان هناك إدراك متزايد للحاجة إلى وضع استراتيجيات سياسية لإدارة التحول من حفظ السلام إلى بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع. ويعرض تقرير الأمين العام التحديات المطروحة ويحدد طرق معالجتها. ونحن ملتزمون بدعم الأمين العام في مواجهة هذه التحديات. وسيواصل الاتحاد الأوروبي التعامل مع هايتي وشعبها في الفترة الحرجة القادمة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الأرجنتين.

السيد أرغويوللو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أذكر أن وفدي يؤيد البيان الذي أدلي به المندوب الدائم لأوروغواي نيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي. كما أهنئكم، سيدتي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر وأشكر وفد الولايات المتحدة على تنظيمه هذه المناقشة المفتوحة في أوانها بشأن هايتي. واسمحي لي أن أتقدم من خلالكم بالشكر لرئيسة وزراء هايتي، السيدة بيير – لويس، والمبعوث الخاص لهايتي، الرئيس الأسبق للولايات المتحدة، وليام كلينتون، والممثل الخاص للأمين العام، السيد هادي العنابي، على الإحاطة الجامعة التي قدمها.

بالإضافة إلى ذلك، أغتنم هذه الفرصة لأؤكد على أهمية عقد المزيد من الاجتماعات المفتوحة لمجلس الأمن بحيث يتسنى لجميع الدول الأعضاء إبداء أرائهم والتفاعل مع أعضاء هذه الهيئة.

تكتسي مسألة هايتي أهمية أساسية بالنسبة لأمريكا اللاتينية عموما ولبلدي على وجه الخصوص. وكون بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي هي أول عملية حفظ سلام تشكل فيها بلدان أمريكا اللاتينية أغلبية المشاركين في وحداتها العسكرية كما في قيادتها العسكرية إنما يجسد تلك الأهمية. كذلك تتمثل تلك الأهمية بالنسبة لإقليمنا في العديد من برامج التعاون الفني التي تنفذها بلدان أمريكا اللاتينية في هايتي مع التركيز بشكل خاص على تعزيز المؤسسات الهايتية. وفي هذا الصدد، أود أن أذكِّر بأن بلدي يتعاون مع هايتي بهدف تعزيز وزارة الاستثمار والتخطيط ووزارة الاقتصاد والمالية، كما يتعاون معها في مجال الأمن الغذائي في إطار برنامج تشجيع البساتين الذي يهدف إلى تنمية الحدائق المجتمعية.

إن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي عامل حاسم في استعادة الاستقرار والأمن في البلد ومساعدة

الشعب الهايتي في التزامه بالديمقراطية. حين أسس المجلس لأول مرة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي عام ٢٠٠٤، كان الهدف الرئيسي تهيئة بيئة آمنة ومستقرة تسمح بقيام عملية سياسية ودستورية في هايتي. وهكذا، فإن إجراء انتخابات مجلس الشيوخ في نيسان/أبريل كان مثالا حيا على التقدم الملموس الذي تم إحرازه في تنفيذ ولاية البعثة.

في نيسان/أبريل أدليت ببيان أمام هذا المجلس للتأكيد على قلق بلدي إزاء انعدام التقدم في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هايتي مع الأخذ في الاعتبار أن التقدم في مجالي الأمن والاستقرار سيتضرر إذا لم يصاحبه تحسن ملموس في الأحوال المعيشية للشعب الهايتي. وأغتنم هذه الفرصة لأشير إلى تقرير الأمين العام (S/2009/439) والتوصيات الواردة فيه مع التعبير مرة أخرى عن الأسف للحالة الاقتصادية والاجتماعية المتردية السائدة في ذلك البلد. وإذا ما أخذنا في الحسبان الأمور حين تأسيس بعثة الأمم المتحدة لا نملك إلا أن نقر بأن ما أُحرز من تقدم في الوضع الأمني والعملية السياسية يبشر بخير ويذكرنا بأن أمامنا فرصة تاريخية لإحراز تقدم مماثل في مجالات أخرى. ومع ذلك فإن المضي قدما والانطلاق إلى مرحلة جديدة، يتطلب مزيدا من الفعالية والعزم في عمل المنظمة والمجتمع الدولي.

ومن المهم في هذه المرحلة أن نتذكر أن الهدف من وجودنا في هايتي هو تأمين قدرة حكومتها على القيام بمسؤولياتها بحيث تستغني عن ذلك الوجود. وندرك أهمية استيعاب دروس الماضي وتجنب الانسحاب المتعجل من هايتي، وهذا ما يفسر دعمنا المتواصل لبعثة الأمم المتحدة عن طريق إمدادها بقوات وأفراد شرطة. ومع ذلك، نرى أن عمل المجتمع الدولي في هايتي لا يجب أن يقتصر على مجرد وجود بعثة الأمم المتحدة في تشكيلها الحالي، فنحن ندرك أهمية اتساق تشكيل البعثة مع الأوضاع في الميدان، وأن هناك حاجة ماسة للإسراع في تعزيز القدرات المؤسسية للبلد وتحسين تنسيق التعاون الدولي بشأنه بحيث يتماشى وأولويات الحكومة الهايتية ويعزز فعاليتها ورؤيتها. إن دور الأمم المتحدة في هذا المجال دور حيوي.

لا يسعني أن أختم بياني من دون الإشارة إلى أحد الاستنتاجات الرئيسية الواردة في أحدث تقارير الأمين العام عن هايتي والتي تبرز أنه ''... بعد مرور خمس سنوات على عملية تحقيق الاستقرار، هناك سبب جوهري للاعتقاد بأن هايتي تتحول من ماض يتسم بالتراع صوب مستقبل أكثر إشراقا يتسم بالتنمية السلمية''. (S/2009/439، الفقرة ٨٣). وبالنظر إلى الفرصة النادرة المتاحة لنا، ينبغي تأمين الالتزام المستمر للمجتمع الدولي بدعم أمن ومؤسسات الدولة في هايتي وكذلك جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها. وتحقيقا لتلك الغاية، تؤيد الأرجنتين تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لعام آخر وستعمل بنشاط داخل مجموعة أصدقاء هايتي في صياغة مشروع القرار في هذا الصدد.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): تشيد النرويج بالأمم المتحدة وبمكتب الأمين العام لمشاركتهما الشاملة في ما يجري في هايتي، كما ترحب بتسمية الرئيس بيل كلينتون مبعوثا خاصا للأمم المتحدة في هايتي. إننا نثق بقدرة الرئيس كلينتون على لعب دور رئيسي في حشد وتنسيق دعم المجتمع الدولي للحكومة الهايتية في سعيها لتعزيز السلام. لقد كانت النرويج أول بلد يقدم دعما ماليا لمكتب المبعوث الخاص ونتطلع إلى موافاتنا بالمستجدات في الأسابيع والشهور القادمة.

كذلك دعمت النرويج جهود بناء القدرات في هايتي في المؤسسات العامة وفي المجتمع المدني أيضا بتركيز خاص

على المسائل الجنسانية ومشاركة المرأة في العملية السياسية. تعاوننا عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وسنواصل ذلك الحوار. وعلاوة على ذلك، دعمنا المبادرات المباشرة في هايتي التي تركز على مجالات من شأنها تعزيز الاستقرار مثل المبادرات الهادفة إلى تعزيز الحوار بين الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات الكنسية.

قامت بعثة الأمم المتحدة بدور بارز في تهيئة الظروف المؤاتية لبناء السلام ونشيد هنا بالعمل الذي قام به الممثل الشخصي للأمين العام، السيد هادي العنابي وأفراد البعثة، الرجال والنساء. ومع ذلك، لا يزال هناك عمل كثير ينتظر الانجاز لخلق الحوافز وصياغة إطار للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونرحب بطموح الرئيس كلينتون فيما يتعلق بالعمل مع القطاع الخاص لزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية ومن ثم توفير فرص عمل لأبناء شعب هايتي.

كما ورد في تقرير الأمين العام (S/2009/439)، هناك حاجة لوجود كبير لقوات عسكرية وشرطة دولية كبيرة لمدة عام آخر. لذلك لا بد من استمرار دعم المجتمع الدولي. كما أن مشاركة الدول الأعضاء على نطاق أوسع في عملية أصلاح الأمم المتحدة القائمة سيكون هاما للغاية، إذ أن الإصلاحات عامل حيوي في كفالة الفعالية والمرونة على الأرض. وتؤيد النرويج الأمين العام في مخططه بعد عام ٢٠١٠ لكفالة التدرج والسلاسة في عملية تحويل المسئوليات والأنشطة من بعثة الأمم المتحدة إلى أجهزة الدولة الهايتية. إن نجاح عملية التسليم هذه تتوقف على جودة التخطيط لها ويجب أن تتم العملية بالتنسيق الوثيق مع حكومة هايتي ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها وبقية الشركاء الدوليين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد ماكني (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ كلمتي بتقديم الشكر لكم، سيدتي، ولوفدكم على تنظيم هذا الاجتماع الهام. كذلك أعرب عن تقديرنا الخاص لرئيسة الوزراء، السيدة بيير – لويس، لانضمامها إلينا في هذه المناقشة ولقيادتها المتميزة. وأود أيضا أن أشكر الرئيس كلينتون، المبعوث الخاص إلى هايتي، على ملاحظاته المقنعة وتفانيه من أجل هايتي. وأشكر أيضا السيد العنابي على عرضه المتبصر وعمله الرائع في هايتي.

كما يعلم أعضاء المجلس، فإن هايتي أولوية قصوى بالنسبة لكندا. وخلال مناقشة المجلس العامة بشأن هايتي في نيسان/أبريل الماضي (انظر S/PV.6101)، كان لدى المجتمع الدولي كل الأسباب التي تدعوه ليفخر بالتقدم المحرز في هايتي منذ عام ٢٠٠٦، خاصة فيما يتعلق بالأمن، بينما ظل مدركا للتحديات المستمرة. وفي الأشهر القليلة الماضية، وفرت سلسلة من الأحداث مزيدا من الفرص للاستفادة من التقدم المحرز في هايتي. وتكلل مؤتمر واشنطن بالنجاح لأنه ولّد التزاما رفيع المستوى وعدد من التعهدات المالية. وكان تعيين الرئيس كلينتون مبعوثا خاصا نقطة تحول أخرى. وترحب كندا بالطريقة التي ركز بها الأمين العام اهتمام المجتمع الدولي على هايتي، ونشيد بقراره تعيين الرئيس كلينتون. لكن أكبر عقبة أمام التصدي للمشاكل المعقدة التي تواجه هايتي وحجم العمل المطلوب أداؤه هي اللامبالاة، التي لا بد من التغلب عليها بغية تحقيق النجاح.

(تكلم بالفرنسية)

وفي سياق كسياق هايتي، حيث لا بد من عمل كل شيء على الفور، يجدر تحديد أولويات معينة. أولا، لوحظ تحقق تقدم خلال السنوات القليلة الماضية نظرا لتوافق الرأي السياسي بين السلطات الهايتية. ونظرا للتحديات المتعددة التي يواجهها البلد، من الضروري الحفاظ على ذلك التوافق في

الرأي بين صانعي القرار في هايتي بغية العمل من أجل المصلحة العامة للشعب. وبالطبع، فإن دور الممثل الخاص للأمين العام في هذا الصدد ضروري.

نحن نعلم أن الأغلبية العظمى من الهايتيين تريد الإصلاح بغية تنمية بلدهم وتوفير أسباب تدعو للأمل. إن المستفيدين فقط من عدم الاستقرار وانعدام الأمن هم أصحاب المصلحة في الإبقاء على الوضع الراهن. ولا بد من أن نلتزم جميعا الحذر وألا يضللنا أفراد يسعون لمواصلة الاستفادة من وضع غير مقبول للشعب الهايتي. إن الإبقاء على الوضع الراهن لن يؤدي إلا إلى تمهيد الساحة لأزمة أخرى. إن تدخل الأمم المتحدة ثماني مرات خلال العقدين الماضيين ينبغي أن يكون دليلا كافيا على ذلك.

وثانيا، يجب أن تبقى بعثة الأمم المتحدة للاستقرار في هايتي بقدر ما يقتضي الأمر لتعزيز قدرة مؤسسات البلد وكفالة بيئة مستقرة وآمنة لمواطنيه. إن الانسحاب السابق لأوانه سيكون له عواقب مدمرة ويمكن أن يقضي على كل ما تحقق حتى الآن. وينبغي أن تكون بعثة الأمم المتحدة قادرة على الاعتماد على الموارد المناسبة والولاية الملائمة لمواصلة الاضطلاع بدورها بنفس النجاح الذي حققته حتى الآن.

ويجب أن يقترن عمل بعثة الأمم المتحدة بالإصلاح الناجح للشرطة الوطنية الهايتية وإصلاح نظامي القضاء والسجون. وتود كندا أيضا أن تبرز مدى فائدة مؤشرات التقدم التي طرحها الأمين العام في العام الماضي عندما كان يجري النظر في مستقبل بعثة الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالشرطة، سيحين قريبا وقت وضع خطط لعام ٢٠١١ وما بعده، بالتعاون مع الشرطة الوطنية الهايتية. وقد استكمل أحدث تقرير للأمين العام (S/2009/439) المؤشرات إلى حد ما، لكن كندا ترى أن تلك المؤشرات تحتاج إلى مزيد من التحسين. ورغم ذلك فإننا نشيد بالأمين العام لإطلاقه تلك العملية.

وثالثا، ذكرتنا انتخابات مجلس الشيوخ الأخيرة بأهمية نجاح هذه الأحداث بالنسبة لتعزيز الديمقراطية. وبالمثل، ذكرتنا الانتخابات بأهمية تعزيز المؤسسات البرلمانية. ولا بد من أن يسود توافق الرأي السياسي الذي ترسخ مؤخرا في البرلمان. وتتوقع كندا أيضا أن يتم تعزيز النظام البرلماني في ظل تشديد أكبر على المسؤولية عن التنمية في هايتي وعلى المصلحة العامة، كما أكدت رئيسة الوزراء خلال هذه المناقشة.

وتتشرف كندا برئاسة الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي حزيران/يونيه الماضي، اصدر الفريق تقريره الخامس (E/2009/105)، الذي تضمن بعض التوصيات التي ذكرتها للتو. وأكد الفريق أيضا على الحاجة إلى التوفيق بين أهداف النمو الاقتصادي والفجوات الكبيرة في الخدمات الأساسية. وأبرزنا أيضا الصلة بين قضايا مختلفة كالغذاء والأمن والطاقة والبيئة وملكية الأرض والحصول على الائتمان والسجل المدني. وأخيرا، يود الفريق رؤية استخدام أفضل لمهندسي بعثة الأمم المتحدة لتحسين التآزر بين ولاية البعثة واحتياجات التنمية في هايتي.

لقد وفر المجتمع الدولي مساعدات كبيرة لهايتي، يجب أن تزيد أكثر. وفي الوقت الذي نسعى فيه لزيادة عدد البلدان الشريكة التي تقدم دعمها لهايتي، فإن مسؤوليتنا هي تحسين فعالية تلك المعونة من خلال التنسيق الأفضل بين المانحين والحكومة، ومن خلال التأكيد على النتائج الملموسة التي تحسن نوعية حياة الهايتيين. ولا بد أن يكون الهدف الرئيسي هو تعزيز طاقات وقدرات الدولة، وبالتالي، شرعيتها في أعين الشعب الهايتي.

وستواصل كندا التعاون مع هايتي، في احترام كامل لدستورها وثقافتها وتاريخها وتنوعها. ونؤكد على ضرورة العمل مع الشعب الهايتي وهو متحد ومع السلطات الوطنية وهي في حالة شمول سياسي للجميع واقتناع بالحاجة إلى التحرك معا إلى الأمام بشكل ديمقراطي باتجاه تنمية حقيقية سياسية واقتصادية واجتماعية. إن التقدم المحرز في بعض الميادين مشجع بالنسبة للمستقبل. والانتكاسات التي حدثت نتيجة الأعاصير وعدم الاستقرار السياسي في عام ٢٠٠٨ ربما تجعل نطاق العمل المطلوب انجازه صعبا. لكن المجتمع الدولي ليس أمامه بديل إلا التحرك إلى الأمام بشأن مسالة هايتي. وفي الختام، هذا هو سبب بقاء كندا، رغم نطاق التحديات، لا تزال مدركة وواثقة وعازمة على مواصلة المساهمة في تنمية هايتي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد غوتييريث (بيرو) (تكلم بالإسبانية): تود بيرو الإعراب عن تأييد البيان الذي ألقاه ممثل باراغواي باسم مجموعة أصدقاء هايتي. ونرحب أيضا بقرار الرئيسة عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في هايتي، حيث أن هذه المسالة ستكون قريبا محور الاهتمام عندما تعقد مناقشة بشأن الرغبة في تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أرحب بالسيدة ميشيل دوفيفيير بيير – لويس، رئيسة الوزراء في هايتي، وأن أشكرها على إحاطتها الإعلامية بشأن الحالة في بلدها. وأرحب بالإحاطة الإعلامية الايجابية للرئيس وليام كلينتون، المبعوث الخاص إلى هايتي. وأود أيضا أن أشكر السيد الهادي العنابي، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية التفصيلية عن التقدم المحرز في هايتي.

وأتيحت أيضا خلال رئاستكم، سيدتي، يوم الجمعة الماضي، ٤ أيلول/سبتمبر، فرصة لتبادل الآراء مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة بشأن البند المعروض على المجلس اليوم. والواضح أنه بالرغم من أن الحالة في هايتي قد تحسنت بشكل جلي، فإن استقرارها ومستوى الأمن ما زالا ضعيفين. ولذلك السبب فإن الأمر الأساسي، حسب توصية الأمين العام في تقريره (S/2009/439)، هو أن تمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وبيرو ملتزمة التزاما ثابتا بتقديم إسهامها في بلوغ هذا الهدف.

لقد فصل ممثل باراغواي بالفعل الخطط والاقتراحات التي نود أن نسهم بها في هذه المسألة. ومع ذلك، أود أن اشدد على نقطتين تتسمان بأهمية بالغة لتقديم إسهام حاسم في تدعيم الاستقرار والتنمية في هايتي. أولا، وبغية معالجة الحالة الاجتماعية والاقتصادية الخطرة، على النحو الذي ناقشه تقرير الأمين العام، يجب علينا أن نشهد المزيد من التفاعل بين القطاعين العام والخاص في هايتي. وسيؤدي هذا إلى تعزيز تنفيذ الإصلاحات اللازمة في المجالات المؤسسية المختلفة وسيؤدي أيضا إلى توطيد خطة بناء السلام التي تم وضعها. وكل هذا يتطلب إقامة تحالف استراتيجي بين كلا القطاعين، الأمر الذي سيساعد على تعزيز قدرات الدولة الهايتية، وهو هدف أساسي سيؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق الاستقرار والأمن في هذه الدولة الكاريبية العزيزة.

ثانيا، أود أن أؤكد مجددا، نظرا للأهمية الكبيرة لهذه المسألة، على ضرورة أن نضع نصب أعيننا التوصية التي قدمها الفريق الاستشاري المخصص بشأن هايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي أشار إليها من فوره سفير كندا، ومفادها تحديدا أن علينا أن ننظر في كيفية التمكن من الاستخدام الأفضل لمهندسي بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بمن أجل إنشاء المزيد من التلاحم بين ولاية البعثة واحتياجات هايتي الإنمائية.

ونحن على اقتناع بأنه بالإسهام الهام للغاية للمبعوث الخاص لهايتي، الرئيس وليام كلينتون، وبالمشاركة الفعالة والمستمرة للممثل الخاص للأمين العام، السيد هادي العنابي، وبإسهام بعثة الأمم المتحدة وبخاصة بلدان المنطقة، يمكننا أن نواصل الأعمال التي تم القيام بها حتى الآن. وهذا سيساعد شعب هايتي وحكومتها على أن يواجها بحسم وطاقة وتفاؤل صحي التحديات التي لا بد لهما من التصدي لها لتحقيق التنمية المستدامة في بلدهما. وفي هذا الصدد أود أن أؤكد مجددا على التزام بيرو الثابت بالإسهام صوب تحقيق الاستقرار والتنمية في هايتي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل كوبا.

السيد بينيتز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): إن هايتي تمثل بالنسبة لكوبا أكثر من مجرد اقرب جيراننا، إذا تقع على مسافة لا تكاد تبلغ ٤٥ ميلا من شواطئنا. كما أن الثورة الهايتية، التي وفرت المأوى وشجعت العديد من الجماعات الثورية من قارتنا خلال الأوقات الحاسمة لكفاح أمريكا اللاتينية ضد الهيمنة الاستعمارية، كان لها تأثير خاص على مصير الدولة الكوبية وتكوينها. ولهذا السبب ترحب كوبا ترحيبا خاصا بيننا اليوم بوجود رئيسة وزراء هايتي الموقرة، دولة السيدة ميشيل دوفيفيير بيير - لويس.

ومن دواعي الأسف أن هايتي، وهي مهد كفاح التحرير ضد الاستعمار في القارة الأمريكية وأول جمهورية مستقلة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ظلت لعدة سنوات وما زالت بلدا مهملا من المجتمع الدولي. وتشكل هايتي أحد أوضح الأمثلة على العواقب المدمرة للاستعمار والاستعمار الجديد، وعلى النظام الدولي الظالم والاستبعادي، وعلى استمرار نزعة التدخل التي وسمت تاريخها المضطرب.

وعندما يتم تناول الحالة في هايتي في إطار الأمم المتحدة، يكون التركيز دائما تقريبا على ما يسمى بالمسائل الأمنية، في حين، بالرغم من كل الخطابة، يتم الإقلال إلى الحد الأدنى من الاهتمام اللازم بالمشاكل الهيكلية والاقتصادية والاجتماعية الخطرة التي يعاني منها البلد. ويتطلب إحلال السلام الدائم وتوفير الأمن والاستقرار في هذه الدولة، أولا وقبل كل شيء، القضاء على الفقر وتخلف النمو. ولا يمكن إحلال السلام والاستقرار بدون التنمية. ولا يمكن إحلال السلام الاستقرار الدائم عندما يكون أكثر من ٧٠ في المائة من السكان يعيشون في الفقر. ونصف القوة العاملة غير موظفة. والعمر المتوقع عند الولادة أدنى من ٥٣ عاما. وتؤثر الأمية على ٤٨ من كل ١٠٠ مواطن، ونصف السكان تقريبا يعاونون من سوء التغذية وليس لديهم سبيل للحصول على مياه الشرب النقية.

وفي العام الماضي، عانت هايتي من انتكاسة جديدة ومدمرة نجمت عن أربعة أعاصير متتالية وعواصف استوائية اجتاحت البلد. وكانت الخسائر في الأرواح هائلة، والضرر الذي لحق بالبنية التحتية والاقتصاد كان اخطر ضرر واجهته هايتي منذ بداية القرن الحادي والعشرين. وإلى كل هذا لا بد أن نضيف التأثير السلبي للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الحالية.

ولا يمكن لهايتي أن تمضي قدما نحو مستقبل من الازدهار إلا إذا استمرت في تلقي الدعم الثابت من المجتمع الدولي. ولا شك أنه منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في عام ٢٠٠٤، تحسن الأمن على أرض الواقع. ومع ذلك، لا يمكن أن تقتصر إجراءات المجتمع الدولي على وجود بعثة الأمم المتحدة. ولا يوجد ولا يمكن أن يوجد حل عسكري للحالة في هايتي.

إن كوبا، لكونها بلدا صغيرا تحت الحصار ولديه موارد محدودة للغاية، يحافظ على تعاونه ويزيد هذا التعاون مع شقيقته الدولة الكاريبية وبشكل أساسي في قطاع الصحة، ولكن في قطاعات أخرى أيضا، مثل الطاقة والتعليم والرياضة. وتعمل أفرقة التعاون الكوبية في جميع أنحاء هايتي وفي أكثر المناطق النائية. ومن ضمن هؤلاء العاملين الذين يبلغ عددهم ٤٠٠، يعمل ٣٣٦ في مجال الصحة ويعملون في ١٣٤ مجتمعا مختلفا في جميع أنحاء البلد. ومنذ بدأ التعاون الكوبي مع هايتي، في عام ١٩٩٨، قدم الأطباء الكوبيون ١٤,٥ ملايين استشارة تقريبا؛ وأنقذوا حياة ٢٣٢ ٠٠٠ من المرضى وأجروا أكثر من ١١٠ ٤٠٠ عملية توليد و ٢٥٠ ٠٠٠ عملية جراحية.

وقامت كوبا بتدريب ٥٤٤ طبيبا في هايتي، ويدرس ٦٧٠ من الحاصلين على منح دراسية تخصصات صحية في كوبا اليوم، ومجانا بشكل كامل. وأكثر من ٨٠٠ شاب هايتي تخرجوا مهنيين من المدارس الكوبية. وفي إطار العملية المعجزة، البرنامج التعاوني الذي وضعته كوبا وفنزويلا لتوفير الرعاية المجانية إلى المرضى في مختلف البلدان التي تعاني من مشاكل في الأعين، أجريت عمليات جراحية لأكثر من ٤٢ ٠٠٠ من المرضى الهايتيين، والعديد من هذه العمليات أجري في مركزين لطب العيون وثلاث عيادات للجراحة منحتها كوبا. وحتى الآن وفر برنامج محو الأمية الكوبي ”نعم، أستطيع“ الفرص لـ ٤٥٠٠ موطني هايتي أمي لتعلم القراءة والكتابة.

إن العمل الذي تقوم به كوبا من أجل هايتي مجرد نموذج متواضع لكثير من العمل الذي يمكن انجازه من خلال التعاون والمساعدة الدوليين، وبخاصة من الدول التي لديها موارد اقتصادية ومالية أكبر من الموارد التي لدينا. والموارد التي يمكن أن تحشدها هايتي لمواجهة هذه التحديات المتعددة موارد محدودة للغاية. والإسهام الهائل من المجتمع الدولي فضلا عن زيادة مساعدته والوفاء بالتزاماته المالية والبشرية لهايتي واجب لا يمكن تفاديه.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أن في وسع هايتي أن تعول دائما على مساعدة شعب وحكومة كوبا وعلى أواصر التضامن مع شعب كوبا وحكومتها. وفي هذا الصدد، نحن نفي بواجبنا ونسدد ديننا من الامتنان لدولة شقيقة أثبتت دائما صداقتها القوية والثابتة وتضامنها مع كوبا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

السيدة بلوم (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدتي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وعلى المبادرات التي اقترحها وفد الولايات المتحدة لبرنامج العمل في هذه الفترة. وبصفة خاصة، يتيح لنا عقد هذه المناقشة المفتوحة حول المسألة المتعلقة بهايتي الفرصة لمناقشة وجهات النظر بخصوص التجديد المقبل لولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

وأود أيضا أن أشكر الرئيس الأسبق بيل كلينتون، المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى هايتي، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. إن قيادته التي لا خلاف عليها تسهم في إنعاش الالتزام والدعم الدوليين لتتمكن هايتي من التصدي للتحديات التي تواجهها بنجاح. كما أود أن أعبر عن امتناني لرئيسة وزراء هايتي، السيدة ميشيل دوفيفيير بيير - لويس، وللممثل الخاص للأمين العام في هايتي، السيد هادي العنابي.

يعدد التقرير الأخير للأمين العام (S/2009/439) عن بعثة الأمم المتحدة الإنجازات في السنوات الخمس المنقضية. غير أنه يذكرنا أيضا بهشاشة التقدم إذا لم يتواصل الالتزام

والعمل المشترك لقادة وشعب هايتي وللأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

يود بلدي أن يشدد على أهمية أن تهتدي تلك الجهود برؤية شاملة تسعى إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في هايتي وتعزز التنمية وبناء المؤسسات. وفي ذلك المسعى، نعتقد أن استعادة بيئة آمنة تكفل الاستقرار الدائم أمر حيوي.

وهذا هو السبب في أن كولومبيا تركز مبادراتها للتعاون مع هايتي داخل الإطار الأوسع للمساعدات التي تقدمها لتنمية منطقة الكاريبي الأوسع. وفي غضون ذلك، فإن كولومبيا تكمل تلك الجهود بمبادرات ثنائية وإقليمية في الوقت المناسب.

وفي سياق مبادرات التعاون التقني مع منطقة الكاريبي الأوسع، أتيحت لنا الفرصة لتقديم الدعم لهايتي في ثلاثة مجالات أساسية للتنمية الاقتصادية: الأمن الغذائي والتعليم الموجه نحو العمل ومنع الكوارث. وفضلا عن ذلك، فإننا نقدم الدعم في المجال البيئي من خلال مبادرات لمعالجة النفايات الصلبة وإدارة الأحواض المائية، وذلك عبر مبادرات مشتركة بين المؤسسات ومع مانحين آخرين.

وفي بعثة الأمم المتحدة، فإننا نسهم في مبادرات بناء القدرة المؤسسية بزيادة عدد خبراء الشرطة في مجالات مكافحة الاختطاف ومشكلة المخدرات العالمية وفي تدريب الشرطة والشرطة القضائية. وانتقلنا من الإسهام بضابطين في عام ٢٠٠٦ إلى ٢٧ ضابطا في العام الحالي.

أود أيضا أن أسلط الضوء على المعلومات التي قدمها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، السيد إدموند موليه، في جلسة أخيرة مع البلدان المساهمة بقوات في هايتي والتي أكد فيها نجاح جهود مكافحة الاختطاف التي تبذلها البعثة. وانخفاض عدد حالات الاختطاف من نحو ٣٠ حالة شهريا في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٨ إلى أقل من ثماني حالات شهريا خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٩ هو تطور مبشر.

يعرف بلدي قيمة تلك النتائج. وبالتالي، فإننا سنواصل توسيع إسهامنا في بعثة الأمم المتحدة والعمل بصورة مشتركة مع البلدان الأخرى في المنطقة التي تدعم عمل البعثة.

ومن منطلق روح إيجاد حلول شاملة وفعالة، فإن بلدي يشارك في حالتي تنسيق مع بلدان أمريكا اللاتينية: مجموعة التنسيق لتعاون أمريكا اللاتينية مع الشرطة الوطنية الهايتية وآلية ٢×٩ المؤلفة من نواب وزراء الدفاع والخارجية في بلدان المنطقة. ونحن نعتبر إسهام هاتين الآليتين ذا قيمة كبيرة وسنواصل دعم عملهما.

وفي مجال الأمن أيضا، وقعت وزارة الدفاع الوطني الكولومبية ووزارة العدل والأمن العام في هايتي مذكرة تفاهم بغية تعزيز التعاون الثنائي في التصدي لتحديات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والاختطاف والابتزاز من خلال أنشطة تدريب وتبرع بالمعدات وبناء القدرات المؤسسية.

وبموجب الاتفاق، نُشرت بعثة رفيعة المستوى من الشرطة الوطنية الكولومبية في هايتي اعتبارا من حزيران/يونيه ٢٠٠٩ ولمدة ٦٠ يوما لتقديم المشورة لأفراد شرطة هايتي بشأن التخطيط الاستراتيجي وبناء المؤسسات، وكذلك بشأن القدرات المطلوبة للتصدي للتحديات الأمنية. وفضلا عن ذلك، سترسل كولومبيا معدات لدعم الشرطة وستنظم برامج تدريب بشأن حقوق الإنسان والتعامل مع المعدات.

تقر كولومبيا بالأهمية المولاة، في سياق النظر في تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة، لجهود تعزيز مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، ولا سيما بخصوص الموارد اللازمة

لعمليات الاعتراض البري والبحري. وهذا أمر ضروري في سياق استراتيجية شاملة تهدف إلى بناء المؤسسات. وسيواصل بلدي تقديم الدعم للبعثة في مجال الأمن ويؤكد مجددا استعداده لتقديم خبرته وخبرة مسؤوليه في تدريب الأفرقة المتخصصة في مكافحة المخدرات في شرطة هايتي الوطنية.

أخيرا، أود أن أبرز أهمية الجهود المبذولة للحفاظ على التقدم المحرز في تطوير قدرات الشرطة الوطنية الهايتية. والتحديات الأمنية الرئيسية التي تواجهها هايتي ذات طابع مدني وتتطلب نهجا شرطيا. ومن المهم جدا بصفة خاصة استكشاف البدائل لتفادي خفض المواد والموارد البشرية في الإصلاح الجاري للشرطة الوطنية الهايتية، وذلك فيما يتعلق بمبادرات مثل المبادرة التي يصفها الأمين العام في الفقرة ٣٧ من تقريره.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد غالفيز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود، سيدتي، أن أهنئ بلدكم على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر وأن أشكركم أيضا على عقد هذه المناقشة المفتوحة عن الحالة في هايتي. وتؤيد شيلي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لأوروغواي بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي وتؤكد مجددا التزامها بعملية تحقيق الاستقرار وبناء السلام في ذلك البلد.

منذ بداية الأزمة في شباط/فبراير ٢٠٠٤، شاركت شيلي في جهود المجتمع الدولي للاستمرار في دعم تلك الدولة الكاريبية الشقيقة في إطار القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات في هايتي في مرحلة مبكرة. وشاركت لاحقا بحضور نشط في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وبالمثل، فإنها تسهم في تنمية هايتي من خلال التعاون الثنائي ودعم إيجاد قدرات وطنية في المجالات الأقل تطورا والتي تتمتع شيلي بقوة فيها.

تمر هذا العام خمسة أعوام على وجود بعثة الأمم المتحدة في تلك الدولة الكاريبية. وفي هذا السياق، نود بصفة خاصة أن نؤكد التزام أمريكا اللاتينية المستمر بمستقبل هايتي. وتسعى بلدان المنطقة إلى تنسيق استراتيجيات متسقة ومستدامة للوصول بدعمنا لكل من بعثة حفظ السلام وبرامج التدريب والتعاون مع الشرطة الوطنية الهايتية إلى مستواه الأمثل.

يسعدنا أن نرى الحالة الأمنية في هايتي وقد استقرت ونرحب بجهود بعثة الأمم المتحدة في هذا الصدد. غير أن هشاشة الإنجازات في ذلك الميدان تثير قلقنا، وذلك أساسا بسبب محدودية التقدم المحرز على صعيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونعتقد أن الصلة بين الأمن والتنمية أساسية لأي جهد يرمي إلى تحقيق السلام المستدام.

تؤيد شيلي تعيين الرئيس الأسبق ويليام كلينتون مبعوثا خاصا للأمم المتحدة إلى هايتي وترحب به. وهو سيساعد حكومة هايتي وشعبها في مساعيهما من أجل إيجاد وظائف وتحسين الهياكل الأساسية وتوفير الخدمات الأساسية وتعزيز الاستعداد لمواجهة الكوارث والإنعاش وضمان استثمارات القطاع الخاص والعمل على زيادة الدعم الدولي.

نود أن نشكر الرئيس الأسبق كلينتون على إحاطته الإعلامية في هذه المناقشة. ونحن متفائلون بشأن إمكانيات نجاح مهمته. ولأن جهود بناء السلام تتطلب مستويات عالية من التنسيق بين جميع أصحاب المصلحة، نعتقد أنه سيكون من المجدي النظر في مشاركة خبراء من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، جنبا إلى جنب مع خبراء من هايتي نفسها، كجزء من الأفرقة الفنية التابعة للمبعوث الخاص.

نـود أن ننتـهز هـذه الفرصـة لنؤكـد مجـددا دعمنـا للجهود الـتي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص السيد هـادي العنابي بالنيابة عن هايتي. كما أننا نقدر حضور وبيان رئيسة وزراء هايتي دولة السيدة ميشيل دوفيفيير بيير – لويس.

وفي الختـام، أود أن أعيـد تأكيـد اسـتعداد شـيلي مواصلة التعـاون مـع السلطات الهايتيـة والمجتمـع الـدولي في البحث عن سلام دائم في هـايتي، مع الالتزام التام بحقوق الإنسان وتعزيزها وتعزيز سيادة القانون والديمقراطية وتحقيق تقدم حقيقي في رفع مستوى التنمية لشعبها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الجمهورية الدومينيكية.

السيد كويو كاميلو (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): على الرغم من أنني تلقيت بيانا يتكون من خمس صفحات من عاصمة بلدي، فسأدلي بنسخة مختصرة توفيرا للوقت.

أود أن أشـكركم، سـيدتي الرئيـسة، وأن أشـكر وفدكم بأكمله على تنظيمكم هذه الجلسة الهامة. بالنيابة عن حكومـة بلـدي وشـعبها، أود أيـضا أن أتوجـه بالـشكر إلى المبعـوث الخـاص للأمـين العـام لهـايتي الـرئيس بيـل كلينتـون، وكـذلك الممثـل الخـاص للأمـين العـام في هـايتي الـسيد هـادي العنـابي، على إحاطتهمـا الإعلاميـة الـتي قـدماها اليـوم وعلـى مواصـلتهما العمـل بالنيابـة عـن جمهوريـة هـايتي. وتـثني الجمهورية الدومينيكية على جهـود الأمين العـام بـان كـي – مون الرامية إلى معالجة العديد مـن احتياجات الـشعب الهـايتي وتلبيتها. كما ننوه بحضور رئيسة وزراء هايتي الـسيدة ميشيل دوفيفـيير بـيير – لـويس الـتي اسـتفدنا جميعنـا مـن تعليقاتهـا الحكيمة بعد ظهر هذا اليوم.

نرحـب بعقـد مـؤتمر المـانحين الهـام في نيـسان/أبريـل الماضـي في واشـنطن حيـث أعلـن خلالـه عـن التعهـد لهـايتي بالتزامــات بمبلــغ إضــافي قــدره ٣٥٠ مليــون دولار مــن المـساعدات. وفي الآونـة الأخـيرة، ألغـت المؤسـسات الماليـة الدولية ١,٢ بليون دولار من الديون المتعددة الأطراف على هايتي. وبالمثـل، فإن البلـدان الأعضاء في نـادي بـاريس ألغـت ٢١٤,٧ مليـون دولار مـن ديـون البلـد الثنائيـة. والجمهوريـة الدومينيكية، مـن خـلال الـرئيس ليونيـل فرنانـديز رينـا ووزيـر الخارجيـة كـارلوس مـوراليس ترونكوسـو، دعـت بقـوة إلى هاتين الخطوتين اللتين يتعين اتخاذهما. وبات مـن المُلـح الآن أن يتم الوفاء بالتعهدات بتقديم المساعدات المالية، وأن تؤثر تأثيرا مباشرا على استئناف النمو وخلق فـرص العمـل وإنشاء البنيـة التحتية وتوفير الخدمات الاجتماعية، ونظـرا للطبيعـة الهشة في هايتي، القدرة على إطعام نفسها والتطور سلميا.

إن الجمهوريـة الدومينيكيـة بلـد فقـير أيـضا. وبمـا أننـا جيران هايتي في جزيرة هيسبانيولا، فمن المحتم أيضا أن نواجـه الأحداث الطبيعية المدمرة التي تعصف بنا دوريا، بالإضافة إلى التحـديات الـتي تفرضـها علـى التماسـك الاجتمـاعي الأزمـة الاقتصادية والمالية الدولية التي أدت إلى انخفـاض في صـادراتنا وتبـاطؤ في الـسياحة. ولـذلك، فـإن الجمهوريـة الدومينيكيـة مـستعدة للانـضمام إلى زملائنـا في الحكومـة الهايتيـة في إطـار لجنـة مـشتركة بـين هـايتي والجمهوريـة الدومينيكيـة. وقـد شُكلت الأفرقة في الجمهورية الدومينيكية منذ فترة طويلة. وتـشمل جـداول أعمالهـا المبـادرات العديـدة الـتي يجـب وضـع اللمسات الأخيرة عليها الآن مع أشقائنا في هايتي.

وفي ذلــك الــصدد، أود أن أضــيف أننــا علــى أتم الاسـتعداد للتنفيـذ المـشترك وتحقيـق أفـضل اسـتخدام لاتفاقيـة الارتباط الاقتصادي التي تفاوضنا مـع الاتحـاد الأوروبي بـشأنها والتي ما زال يتعين على هايتي توقيعها. وفي ذلك الصدد، نـود أن نشكر الأمين العام على تأكيده على أهمية اللجنة المشتركة في تقريـره (S/2009/439)، فـضلا عـن موضـوعيته في تنـاول الأحداث المؤسفة التي وقعت مؤخرا.

إن مستقبل هايتي بيدها وحدها. ومع ذلك، لا يمكن لأي عضو من أعضاء المجتمع الدولي أن يكون غير مبال إزاء احتياجاتها الملحة الهائلة. وترى الجمهورية الدومينيكية أن سخاء المجتمع الدولي تجاه هايتي ضروري للغاية وسيبقى ضروريا دائما. وأعرب السناتور الهايتي رودولف هنري بولس في تصريحات أدلى بها مؤخرا عن آراء هامة حيال دور بلدي الذي أود أن أشير إليه باختصار في هذا المقام.

ومن وجهة نظر السناتور هنري بولس، يعمل حوالي ٠٠٠ ٣٥٠ عامل هايتي في صناعة البناء في الجمهورية الدومينيكية، بالإضافة إلى ٠٠٠ ٣٠٠ عامل آخر في الزراعة و ٠٠٠ ٣ عامل آخر يعملون في الأنشطة السياحية المتخصصة. وعلاوة على ذلك، ووفقا لتقديراته الخاصة، فإن جزءا كبيرا من الطبقة الوسطى في هايتي يقيم في الجمهورية الدومينيكية مما يوفر تدفق التحويلات المالية لجزء كبير من سكان هايتي. وإذا أضفنا ذلك إلى آلاف الهايتيين الذين يدرسون حاليا في الجامعات الدومينيكية الذين يتلقون معونات رسمية في مجال رسوم التعليم والمواصلات، وإذا أخذنا أيضا الأعداد الهائلة من الهايتيين في مدارسنا ومستشفياتنا بعين الاعتبار، ستتكون لدينا حينئذ صورة أكثر دقة للإسهام الذي تقدمه الجمهورية الدومينيكية لهايتي.

ونشاطر الأمين العام رؤيته لهايتي. وفي ذلك الصدد، تؤيد الجمهورية الدومينيكية الفكرة القائلة بأن تستمر بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، بالإضافة إلى المهام المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن، القيام بدوريات على الجانب الهايتي من المنطقة الحدودية لتعزيز الأمن ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات، بصورة فعالة وكذلك الجرائم الأخرى المرتبطة بها.

ما زالت هايتي تواجه تحديات كبيرة لا يمكن تجنبها. وعلى الرغم من أن واقعنا الجغرافي يتطلب التعاون المتبادل والتضامن، فلن يكون أي من جهودنا المشتركة كافيا ما لم نحصل على الدعم السخي والفعال من المجتمع الدولي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة البرازيل.

السيدة كورديرو دنلوب (البرازيل) (تكلمت بالإسبانية): أود أولا أن أهنئ الولايات المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. كما أود أن أشيد بوفدكم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة قبل الموعد المقرر لتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وتتيح هذه الجلسة للعضوية الأوسع فرصة الإعراب عن وجهات نظرها إلى المجلس في الوقت المناسب.

أرحب ترحيبا حارا برئيسة الوزراء ميشيل دوفيفيير بيير – لويس للمجلس اليوم. ومن المؤكد أن قيادتها المتميزة أسهمت في النجاح الذي تحقق مؤخرا في هايتي. وأشكرها على بيانها. كما يسعدني أن أرحب بالرئيس كلينتون بيننا اليوم. ويشهد تعيينه في منصب مبعوث الأمم المتحدة الخاص لهايتي على الأهمية التي يوليها الأمين العام لهذا البلد. وقرار كلينتون وضع مكانته وقيادته وخبرته المتميزة في خدمة الشعب الهايتي جدير حقا بالثناء.

كما أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد هادي العنابي على إحاطته الإعلامية.

وتود البرازيل أن تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل أوروغواي بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي.

ترحب البرازيل بالتطورات الإيجابية الأخيرة في هايتي، كما أكد ذلك الأمين العام في تقريره الأخير (S/2009/439). إن إجراء انتخابات مجلس الشيوخ والإنجازات التي تحققت في النظر في جدول الأعمال التشريعي وتعزيز الحوار الوطني بشأن المسائل الرئيسية من

خلال اللجان الرئاسية والتعزيز التدريجي للمؤسسات المحلية، كلها مؤشرات مشجعة. ومن الأمور الجديرة بالذكر أيضا الاستقرار الداخلي في مجال الاقتصاد الكلي والتوقعات الإيجابية للنمو الاقتصادي في عام ٢٠٠٩. إن إلغاء ديون هايتي الثنائية والديون المتعددة الأطراف لمؤشر إيجابي آخر على التقدم.

أخيرا وليس آخرا، فإن المشاركة الشخصية للرئيس السابق كلينتون ستساهم بالتأكيد في إبقاء هايتي في صدارة جدول الأعمال الدولي.

وكل هذا يسمح بالتفاؤل الحذر الذي أعرب عنه كثيرون، بمن فيهم الأمين العام فيما يتعلق بهايتي. هناك شعور بأن هناك فرصة متاحة لا تقدر بثمن وبأن الظروف تبدو مواتية للبلد لتوطيد المكاسب المحرزة في السنوات الأخيرة ووضع الأساس للتنمية الطويلة الأجل.

ولكي يصبح ذلك السيناريو الإيجابي حقيقة، لا بد من أن تجدد السلطات الهايتية والمجتمع الدولي شراكتهما ويحسِّناها. ويجب أن تظهر القيادة السياسية والاقتصادية الهايتية التزاما عمليا برفاه الشعب. وينطوي هذا على توفير حد أدنى من الخدمات العامة لكل الهايتيين، وبنفس القدر من الأهمية، وضع الخلافات جانبا بغية الاتفاق على إجراء إصلاحات دستورية وإصلاحات أخرى تكفل الإدارة العامة المناسبة في السنوات القادمة وتنفيذها.

وعلى المجتمع الدولي، من جانبه، أن يحسن مساعدته لهايتي نوعا وكما. إن زيادة التنسيق بين المانحين والمواءمة الكاملة لمعونتهم مع السلطات الهايتية أمر لا غنى عنه. ومن المهم أيضا ضمان السداد الفوري والكامل للتعهدات التي قطعت في نيسان/أبريل في مؤتمر واشنطن للمانحين.

وهذه الشراكة ذات صلة بصفة خاصة في التصدي لما وصفه الأمين العام في تقريره بأنه أكثر المشاكل حدة على ساحة حقوق الإنسان في هايتي: عدم إحراز تقدم في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب. وكلنا يعلم أن التقدم المحرز في مجال الأمن ليس كافيا لضمان استقرار البلد.

ومفتاح استدامة جهودنا المشتركة لحفظ السلام والاستقرار هو توفير فرص العمل. لن يزدهر السلام إلاّ عندما يقل بدرجة كبيرة الفقر والحرمان. ومن المهم التصدي لمشاكل الهياكل الأساسية الحالية واجتذاب الاستثمارات الخاصة وتوليد وظائف جديدة. ونحن واثقون بأن الرئيس كلينتون سيساهم في نشر هذه الرؤية والتشجيع على الوفاء بالتعهدات التي ستوفر الموارد التي يحتاجها البلد.

وتشيد البرازيل إشادة بالغة بالعمل الرائع الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة، وخاصة دورها في صون الاستقرار في أنحاء البلد ودعم جهود الحكومة لبناء قدرة مؤسسية. وتكتسي المهمة الأخيرة أهمية حاسمة. فبدون بناء القدرة، سيضيع استثمارنا السياسي والمالي الجماعي والفردي في هايتي وسيكون نجاح الأمم المتحدة قصير الأجل. وينطبق هذا بصورة خاصة في حالة الشرطة الوطنية الهايتية. ولا بد من مواصلة بذل كل جهد لكفالة أن تستطيع هايتي قريبا الاعتماد على قوات أمنية قادرة على العمل بطريقة مستقلة تتسم بالإتقان المهني.

لقد ثبت أن مشاريع الأثر السريع التي نفذتها البعثة تزداد أهمية لحياة الكثير من الهايتيين. وكما أوصى أحدث تقرير للفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2009/105)، سيكون من المهم تصور إمكانيات تحقيق مزيد من التنسيق بين ولاية البعثة واحتياجات هايتي الإنمائية.

وفي ضوء السابق ذكره، ترحب البرازيل بتوصية الأمين العام بتمديد ولاية بالبعثة لعام واحد. وما فتئنا نشير

إلى أن القوات البرازيلية مستعدة للبقاء طالما ترى الحكومة الهايتية ومجلس الأمن ضرورة.

كما ندعم إعادة التشكيل المقترح لقوات أمن البعثة. وتعكس التغييرات في الواقع التطورات على الأرض، مع الحفاظ على نفس الحجم الإجمالي للفرقة، وهو النهج السليم لاتباعه نظرا للوضع الذي ما يزال هشا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد يانيث بارنيوفو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): إنني ممتن لإتاحة الفرصة لوفدي بالمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة، والتي تمكنني من التأكيد من جديد على التزام إسبانيا تجاه شعب وحكومة هايتي في جهدهما المستمر لبناء الاستقرار – وهو شرط ضروري للتنمية. وأغتنم هذه الفرصة لتهنئة الرئيس السابق كلينتون على ترشيحه مؤخراً كمبعوث خاص للأمين العام إلى هايتي والممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة السيد الهادي العنابي، وأن أعرب لهما عن كامل دعم الحكومة الإسبانية. وأرحب أيضا بوجود السيدة ميشيل دوفيفيير بيير – لويس، رئيسة وزراء هايتي، بيننا لحضور هذه المناقشة.

ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل السويد باسم الاتحاد الأوروبي.

ونتشاطر الرأي القائل إن من الضروري مواصلة مساعدة هايتي لتصبح دولة تتوافر لها مقومات البقاء قادرة على الوقوف على قدميها وتعمل إسبانيا بجد باتجاه تحقيق هذا الهدف على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف. وعلى سبيل المثال، أصبحت إسبانيا خامس أكبر مانح على المستوى الثنائي، بمساهمة سنوية قدرها حوالي ٢٠ مليون يورو، وثالث أكبر مانح في مؤتمر واشنطن للمانحين في نيسان/أبريل الماضي، بمساهمة تقدر بحوالي ٣٧ مليون يورو.

وينبغي أن أذكر أن إسبانيا تساهم أيضا بنشاط بتوفير ٤٤ ضابط شرطة لعنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة. وتوفر، بصفتها عضوا في الاتحاد الأوروبي، مع فرنسا أكبر عدد من أفراد الشرطة لهذا العنصر. وإسبانيا أيضا عضو في الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ورغم أننا نعلم أن المجتمع الدولي يجب أن يواصل دعم هايتي، إلاّ أننا نشعر بأن دعمه ينبغي ألاّ يقتصر فقط على المساعدة الإنمائية الرسمية – مهما كانت أهميتها. ولهذا السبب، نحن نرى أننا نحتاج إلى تكملة المساعدة الإنمائية الرسمية بتشجيع توليد فرص العمل من خلال الاستثمار، وخاصة من خلال مبادرات القطاع الخاص، كما بيّن تقرير البروفيسور بول كولييه. وفي هذا الصدد، فإن البعثة التجارية الدولية التي تضم مستثمرين من القطاع الخاص، التي ستزور هايتي في تشرين الأول/أكتوبر بقيادة المبعوث الخاص، تكتسب أهمية خاصة.

وتتفق إسبانيا في الرأي تماما مع قرار الأمين العام تعيين الرئيس السابق كلينتون مبعوثا خاصا إلى هايتي. إنه شخص لديه رؤية شاملة بالنسبة لاحتياجات البلد، وأظهر قدرته على العمل على صعيدي القضايا السياسية والاجتماعية الاقتصادية. كما أن عمله في إطار الأمم المتحدة سيمكّنه من تعزيز توافق في الآراء داخل المجتمع الدولي.

إن عملية إضفاء الطابع المؤسسي في هايتي ضرورية لتحقيق تقدم ولتعزيز البلد. ويجب أن يستمر السعي لتحقيق ذلك الهدف من خلال إضفاء الديمقراطية على أجهزة الدولة وترشيد مؤسساتها وجعلها أكثر فعالية. وهنا، نرى أن الإصلاح الدستوري الجاري ينبغي أن يدعمه إجراء انتخابات في نهاية العام. ومرة أخرى إسبانيا مستعدة لتوفير دعمها لهذين الأمرين.

وترى إسبانيا، في إطار عملية إضفاء الطابع المؤسسي في هايتي، أن الجهود الضرورية يجب أن تتواصل باتجاه دولة قائمة على سيادة القانون تستحق الاسم. وفي هذا الصدد، من الضروري ترتيب أولويات تعزيز وتحسين النظامين القضائي والجنائي من خلال التعاون الوثيق بين السلطات الهايتية والأمم المتحدة.

ونعرب عن تأييدنا لإعادة التشكيل التدريجي لعنصر الشرطة والعنصر العسكري المزدوج في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، على النحو الذي أوصى به الأمين العام في تقريره (S/2009/439) المؤرخ ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وأنا أشير إلى تخفيض ١٢٠ فردا في إطار العنصر العسكري، نظرا لعدم احتمال القيام بعمليات أمنية واسعة النطاق وجديدة والحاجة إلى تعزيز الانتشار السريع ورصد القدرات في المناطق النائية، بما في ذلك الحدود البرية والبحرية. وتلك الخطوة ستمكن من زيادة ١٢٠ فردا في عنصر الشرطة، بالنظر للحاجة إلى مواصلة دعم الشرطة الوطنية الهايتية في جهودها لضمان السلامة العامة.

وأؤكد مجددا على الأهمية التي يوليها بلدي لإصلاح الشرطة الوطنية الهايتية بغية ضمان الاستقرار المستدام في البلد. وفي ذلك الصدد، ترحب إسبانيا بالتوصية الواردة في تقرير اللجنة الرئاسية للأمن العام، الصادر في ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٩، بإعادة تشكيل قوة إضافية لها مركز عسكري وتكون مؤلفة من عدد يتراوح بين ٤ ٠٠٠ و ٥ ٠٠٠ عضو للحفاظ على الأمن على طول الحدود وفي المناطق الريفية وحماية السكان من الكوارث الطبيعية وتدهور البيئة ومكافحة الاتجار غير المشروع.

وفي الختام، وإلى جانب الاتحاد الأوروبي، تؤيد إسبانيا توصية الأمين العام بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة لفترة إضافية مدتها ١٢ شهرا وتنتهي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد فاليرو بريسنيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تقدر جمهورية فنزويلا البوليفارية مبادرة مجلس الأمن للنظر في الحالة في هايتي للمرة الثانية في هذا العام. وهذه مسألة هامة للغاية بالنسبة لبلدنا، نظرا للعلاقات التاريخية والجغرافية التي تربطنا بالشعب الهايتي منذ إنشاء بلدنا بوصفه جمهورية ذات سيادة. ولقد شاركنا بتضامن أخوي تجربة التحرر. وتحقيق الاستقلال والسيادة عملية هامة ورئيسية على السواء لفهم التطورات الحالية في قارتنا اليوم، مما يؤكد مجددا على تحرر شعوبنا وتحررنا السياسي والاقتصادي والثقافي إزاء خلفية المساواة الاجتماعية والعدالة.

إن تقرير الأمين العام بان كي - مون (S/2009/439) حدد ضرورة التغلب بشكل كامل على مشاكل هايتي. وإلى حد ما، تمثل ظروف هايتي انعكاسا للفقر وعدم المساواة الاجتماعية وتدخل الدول الأجنبية التي تزعزع استقرار البلدان.

وأعلن الأمين العام الحاجة إلى تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وشدد على أن مؤسسات البلد ما زالت هشة. وترى فنزويلا أن الجهود التعاونية والإجراءات المتعددة الأطراف ينبغي أن تسهم في تعزيز الديمقراطية وإحراز التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي في هايتي. ومن المهم للغاية مراعاة آراء شعب هايتي وحكومتها، اللذين ينبغي أن يمارسا السيادة في إرساء طابع التعاون مع بلدهما.

ونحن نرحب بقرار الجمعية العامة ٦٣/٢٩٤ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، الذي يؤكد على ضرورة توظيف المواطنين الهايتيين بقدر الإمكان بغية إحلالهم مكان المسؤولين والموظفين الأجانب.

وفي هذه الجلسة، استمعنا لبيان من رئيس الولايات المتحدة السابق وليام جيفرسون كلينتون، المبعوث الخاص للأمين العام لهايتي. وحدد المبعوث الخاص، في إحاطته الإعلامية، المبادرات والبرامج التي يعتزم أن يضطلع بها. ونحن نقر بشاغله حيال الظروف الصعبة في ذلك البلد الكاريبي الشقيق. ونقدر تنويه الرئيس السابق كلينتون بالإسهام الذي قدمته فنزويلا وجمهورية كوبا الشقيقة في التنمية في هايتي.

وفي الواقع، فإن الحكومة البوليفارية اضطلعت، بروح من التضامن، بجهود المساعدة لصالح حكومة هايتي وشعبها. وأسهمت مشاركة هايتي في مبادرة بتروكاريبي للتعاون في مجال الطاقة في تخفيف الصعوبات الاقتصادية في ذلك البلد. وإضافة إلى ذلك، أنشأ بلدنا محطات لتوليد الطاقة الكهربائية وهي تقدم الخدمة لنسبة تصل إلى ٣٠ في المائة من سكان هايتي. ويسهم ذلك التعاون في تقديم خدمات عامة مثل المدارس والمستشفيات. وبالترافق مع جمهورية كوبا الشقيقة، نحن أيضا ننفذ العملية المعجزة. ويزود ذلك البرنامج للتعاون المرضى من البلدان المختلفة بالرعاية المجانية لأمراض الأعين. واعتباراً من شباط/فبراير ٢٠٠٩، تم إجراء عمليات جراحية لأكثر من ٠٠٠ ٤٠ من المرضى الهايتيين. كما أن فنزويلا رحبت بسخاء بالمغتربين من أبناء هايتي. وتستضيف غرف الدراسة في جامعاتنا مئات من الشباب الهايتي الذين سيستخدمون معرفتهم من أجل التنمية المستدامة لبلدهم.

وأكد الرئيس الهايتي رينيه بريفال على ضرورة أن تجدد بعثة الأمم المتحدة نفسها. ويشكِّل ذلك تحديا فعليا. وينبغي أن يسعى التعاون لمعالجة المشاكل العاجلة في ذلك البلد الشقيق بدون تقويض سيادته أو فرض شروط يمكن أن تديم كوارث الماضي السياسية والاجتماعية. وجمهورية فنزويلا البوليفارية تؤكد مجددا على التزامها نحو الشعب الهايتي ودعمها للحكومة التي يقودها رينيه بريفال.

وأود أن أختتم بياني باقتباس الكلمات الجميلة التي ذكرتها اليوم رئيسة الوزراء ميشيل دوفيفيير بيير – لويس، التي نؤيدها تأييدها كاملا:

”في وسع هايتي مرة أخرى، مثلما فعلت بالفعل في الماضي، أن تبلغ مرحلة البروز التي ستضعها بشكل ثابت في مسار التقدم وروح العصر“.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جامايكا.

السيد وولف (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي شرفي وتميزي أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعية الكاريبية والبالغ عددها ١٤ دولة، مما يعني أنني أتكلم من أجل هايتي مرتين. ونحن نرحب بإتاحة هذه الفرصة للاطلاع على التطورات المستجدة في شقيقتنا الدولة العضو في الجماعة الكاريبية.

وبادئ ذي بدء، أود أن أعرب، باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، عن تهانينا الصادقة لكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. والتمس منكم نقل تقديرنا إلى الممثلة الدائمة سوزان رايس. كما أود أن أعرب عن مدى سروري للاستماع في وقت سابق بعد ظهر هذا اليوم للبيانين اللذين أدلى بهما رئيسة وزراء هايتي، التي كانت كلماتها معبرة للغاية ومشوبة بالعاطفة، والرئيس بيل كلينتون، المبعوث الخاص بشأن هايتي. والجماعة الكاريبية بشكل طبيعي وبكل استعداد تعلن تأييدها للبيانين اللذين أدلى بهما هذان الزعيمان.

وما زلنا نحن في الجماعة الكاريبية، مثلنا مثل أي أسرة متماسكة، نشعر بالقلق حيال أي حالة تأثير سلبي على أي واحد منا. وتتجاوز الألفة الطبيعية التي نشاركها كوننا جيرانا يشاركون نفس حيز نصف الكرة الغربي أو الأجسام المائية المشتركة.

ونواجه بلا شك تحديات مماثلة، ولكنها ربما كانت ذات حجم مختلف، وبالتالي فإن مشاركتنا في هذه المناقشة هنا اليوم لا تأتي باعتبارها مسألة واجب فحسب، ولكن انطلاقا من رغبة مشتركة في رؤية هايتي وقد عادت إلى درب الاستقرار والأمن المستدامين، ومن ثم تعزيز آفاق النمو الاقتصادي والرخاء لمواطنيها، وهو ما أعتقد أكدناه جميعا بالفعل على هذه الطاولة.

ترحب الجماعة الكاريبية طبعا بتقرير الأمين العام على النحو الوارد في الوثيقة S/2009/439. ويقدم هذا التقرير الأخير تقييما شاملا للحالة الراهنة وهناك، من وجهة نظرنا، تطورات مشجعة على الرغم من الانتكاسات الخطيرة التي وصفناها في العرض الذي قدمناه أمام هذه الهيئة في نيسان/أبريل (انظر S/PV.6101) وتلك المشار إليها في تقرير الأمين العام.

وبينما لا تزال الحالة معقّدة بصورة هائلة، نلاحظ أنه حدثت خلال الفترة المشمولة بالتقرير زيادة حقيقية في التعاون السياسي في عدد من المجالات المهمة جدا، بما في ذلك عقد انتخابات مجلس الشيوخ واعتماد تشريعات مهمة ومواصلة الحوار الشامل للجميع بشأن عدد من القضايا الرئيسية التي تواجه شقيقتنا في الجماعة الكاريبية. وقد تحققت هذه الإنجازات على خلفية بيئة أمنية ''هادئة بصفة عامة'' وكانت مرهونة إلى حد كبير بالجهود الرامية إلى دعم المؤسسات وتعزيز الدولة، بما في ذلك بناء القدرات والمساعدة التقنية في المجالات الهامة جدا في الحكم، ومرهونة إلى حد ما بتحسين قدرة الشرطة الوطنية ونتائج الانخفاض الإجمالي في العنف في المجتمعات المحلية.

وتقر الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية بلا تردد بأن المكاسب المحددة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، والتي قد تبدو تدريجية في نظر البعض، لم تتحقق بين عشية وضحاها، ولكنها نتائج لدأب وصمود شعب هايتي وتصميمه على السمو على ظروفه وتجاوزها بالتأكيد. وكامتداد لدأب الشعب وصموده وتصميمه، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل بالتأكيد تقديم الدعم والمساعدة الضروريين في توفير المنصة التي يمكن أن تُبنى عليها في نهاية المطاف وبدون رجعة التغييرات الجوهرية الحاسمة لإعمار هايتي وتنميتها الاجتماعية – الاقتصادية.

وترغب الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية مرة أخرى في أن تسترعي الانتباه إلى الدور المحوري جدا الذي يضطلع به الرجال والسيدات الشجعان في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في الميدان في ذلك البلد. ويمتد ذلك الدور فعليا ليشمل جميع المجالات، بما في ذلك تعزيز القدرة المؤسسية الوطنية والمحلية ومجال حقوق الإنسان حيث سعت البعثة، خلال الفترة قيد الاستعراض، إلى تعزيز جهودها لحماية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإلى دعم مشاركة المرأة في العملية السياسية وتعزيز القدرات على حماية الأطفال وتشجيع التوعية الصحية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كذلك ترحب الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية بتعاون البعثة المستمر مع حكومة هايتي في مجال إدارة الحدود، وهو مجال ما زال يشكل شاغلا كبيرا للمنطقة، من خلال الدوريات البحرية والجوية والبرية.

ويتعين الإقرار صراحة بأنه على الرغم من التقييم الإيجابي، فإن تقرير الأمين العام يتضمن أيضا، وعلى نحو

صائب تماما، نبرة تحذيرية حيث يقر بأن ”التقدم المحرز يظل هشا للغاية، ويحتمل أن يتعرض لانتكاسات وأن تزول آثاره“ (S/2009/439، الفقرة ٨٣).

وفي ظل هذه الظروف، تؤيد الجماعة الكاريبية تماما المبادرات التي اتخذت خلال الفترة قيد الاستعراض لتوطيد التقدم الذي تحقق حتى الآن. وقد استمعنا في وقت سابق اليوم إلى البيان الذي أدلى به الرئيس الأسبق للولايات المتحدة بيل كلينتون. ونحن نعتبر تعيين السيد كلينتون مؤخرا في منصب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى هايتي تطورا بارزا في عملية تحقيق الاستقرار وتطورا نتوقع أن يحشد دعما إضافيا من المجتمع الدولي وأن يسلّط الضوء على جهوده، وبالتالي يُبقي التركيز على شقيقتنا الدولة الكاريبية إلى أن يتحقق استقرار هايتي وأمنها على المدى الطويل. ولكي تظهر التزامها بالعملية، عيّنت السفير ليزلي فولتير في تموز/يوليه ٢٠٠٩ مبعوثا خاصا للأمين العام بان كي - مون.

إن استمرار دعم المجتمع الدولي سيكون حاسما، بحق، لعملية توطيد الاستقرار المستمرة. وفي هذا السياق، تعرب الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية عن ترحيبها وتشجيعها الكبير حقا بمستوى الالتزام العالي الذي أظهره شركاء البلد في المؤتمر المعقود في واشنطن العاصمة في نيسان/أبريل وما تلاه من إلغاء ديون البلد، حسبما ذُكر على هذه الطاولة بعد ظهر اليوم. وهذا بلا شك تعبير قوي عن ثقة المجتمع الدولي العميقة في شعب هايتي في المقام الأول، والذي لا يزال تحسين سبل عيشه وتنميته حيويا لنجاح عملية تحقيق الاستقرار وغيرها.

إن استمرار دعم بعثة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري في هايتي يكتسي نفس القدر من الأهمية. وسيكون من الضروري بالتأكيد أن تواصل الأجهزة الأمنية الناشئة الاستفادة من خبرتهما. والمساعدة التقنية التي تقدمها البعثة أداة حيوية حقا في بناء القدرات، وبخاصة في المجالات الأساسية للحكم وتطوير هياكل إدارة الحدود وسيادة القانون وحقوق الإنسان وغير ذلك من المجالات. وفي هذا السياق، تحض بقوة الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية مجلس الأمن، على أن يمدد في الوقت المناسب، ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لمصلحة سكان هايتي بالكامل فيما يواصلون مسعاهم من أجل تحقيق السلام المستدام والتنمية الاقتصادية والانتعاش.

وأخيرا، ما زالت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية متفائلة جدا بأن قيادة هايتي - على نحو ما جسّدها حضور رئيسة الوزراء هنا هذا المساء - وشعبها سيستفيدان بلا شك من الفرصة التي تتيحها التحسينات المستمرة في الاستقرار، ومن ثم تدعو جميع شركاء هايتي إلى مواصلة مشاركتهم داخل البلد والمثابرة في جهودهم من أجل إحداث تغييرات ملموسة في الحياة اليومية لشعب هايتي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة إكوادور.

السيدة إسبينوزا (إكوادور) (تكلمت بالإسبانية): يسعدني جدا أن أرى الولايات المتحدة تتولى رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر. وأشكر بلدكم، سيدتي، على مبادرته الممتازة بعقد هذه الجلسة المفتوحة لتناول الحالة في هايتي والتي هي موضع اهتمام كبير لمنطقتنا بدون شك.

يسعد وفد بلدي أن يرحب بحضور رئيسة وزراء هايتي، السيدة بيير - لويس، ويغتنم هذه الفرصة لتهنئة الأمين العام على تعيينه الحكيم لرئيس الولايات المتحدة الأسبق بيل كلينتون مبعوثا خاصا للأمم المتحدة إلى هايتي. وبفضل خبرته من خلال مساعيه الحميدة سيكون قادرا على مساعدة حكومة هايتي وشعبها في جهودهم الرامية إلى تحقيق

الاستقرار بغية المساعدة على بناء مستقبل أفضل في هذا البلد الشقيق.

كما تشكر إكوادور الممثل الخاص للأمين العام لهايتي ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي السيد هادي العنابي.

إن التزام إكوادور بعملية تحقيق الاستقرار في هايتي معروف في جميع أنحاء العالم. فمنذ بداية الأزمة الإنسانية في شباط/فبراير ٢٠٠٤ ما برحنا نشارك بهمة في البعثة، بما يتفق مع سياستنا الخارجية المتمثلة في تقديم الدعم الكامل خلال الأزمات الإنسانية وفي التسوية السلمية للصراعات. ومن الجدير بالذكر أننا نسهم في عمليات حفظ السلام ليس من خلال نشر القوات فحسب: بل لدينا سياسة متكاملة بما في ذلك، على سبيل المثال، إنشاء مدرسة بعثات السلام في إكوادور، وهي مدرسة تعد الجنود لمعالجة المشاكل في المناطق التي يوجد فيها المشردون الداخليون واللاجئون والكوارث الإنسانية، وكذلك حسم الصراعات التي تنطوي على المدنيين. وتشارك إكوادور في البعثة بـ ٦٦ شخصا، أربعة منهم فقط من أفراد الجيش، أما الـ ٦٢ شخصا الآخرين فهم من المتطوعين وأعضاء فريق ومهندسين مدنيين يسهمون في إعادة بناء الطرق في هايتي ويساعدون السكان في المساعي الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وهناك تسليم بأن الأخيرة تمثِّل أضعف المجالات الخمسة التي حددها الأمين العام في تقريره المؤرخ ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ (S/2009/439).

يسر إكوادور أن ترى الأوضاع تتحسن في هايتي، وخاصة فيما يتعلق بالحوار السياسي: فقد تولت رئيسة الوزراء بيير - لويس مهامها وأجريت انتخابات مجلس الشيوخ، وأنشأ الرئيس بريفال لجانا رئاسية بشأن المسائل ذات الاهتمام الوطني. وقد عزز هذا سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان في ذلك البلد الشقيق. كما تعرب إكوادور عن تقديرها للتقدم الذي أحرز في بسط سلطة الدولة، بما في ذلك في مجالات مراقبة الحدود وتعزيز الأمن.

في الوقت نفسه، فإن بلادي تشعر بالقلق إزاء الركود في مستويات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والأمن الغذائي في هايتي. لذلك ندعو إلى التنسيق اللازم بين جميع الأطراف الفاعلة المشاركة في بناء السلام في هايتي وفقا للقرار ١٨٤٠ (٢٠٠٨).

إكوادور واثقة من أن مبعوث الأمم المتحدة الخاص الجديد، رئيس الولايات المتحدة الأسبق، بيل كلينتون سيساعد في التصدي للتحديات الإنمائية التي تواجه هايتي وتعبئة الدعم الدولي الذي يحتاج إليه البلد بشدة وزيادته.

تحيط إكوادور علما بتقرير الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2009/105)، وترى أنه يستحق دراسة جادة من مجلس الأمن.

وختاما، تؤيد إكوادور التوصية التي قدمها الأمين العام في تقريره الأخير والتي تدعو إلى تمديد ولاية البعثة لمدة سنة أخرى. وبلا شك ما زالت هايتي معرّضة للخطر بسبب انعدام الأمن الغذائي والفقر المتزايد والوضع الإنساني الهش. وتأمل حكومتي في أن الجهود المشتركة لمجموعة أصدقاء هايتي والبلدان المانحة وحكومة هايتي ستنسق على النحو الأمثل من أجل تحقيق الاستقرار الاجتماعي السياسي والاقتصادي الذي تحتاجه هايتي وترغب به وتستحقه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لقد طلبت دولة رئيسة الوزراء بيير - لويس التكلم للإدلاء ببيان آخر. ويسرني أن أعطيها الكلمة الآن.

السيدة بيير - لويس (هايتي) (تكلمت بالفرنسية): إنني ممتنة لكم، سيدتي الرئيسة، على إعطائي الكلمة مرة

أخرى، حتى أتمكن من شكر أعضاء المجلس وغيرهم من الممثلين الذين أدلوا ببيانات خلال هذه المناقشة المفتوحة. لقد تأثرت جدا بكل ما سمعت دعما لهايتي. وعندما أعود إلى بلدي سأنقل إلى الرئيس والحكومة والبرلمان وشعب هايتي الدعم غير المشروط الذي أعرب عنه من جانب مجلس الأمن وجميع أصدقاء هايتي الذين تكلموا هذا المساء.

تحدث جميع الذين شاركوا في هذه المناقشة المفتوحة الهامة عن النقاط التالية. أولا، البلد حقق تقدما كبيرا بفضل وجود بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والجهود التي يبذلها المجتمع الدولي – ولكن أيضا بفضل جهود الشعب الهايتي. ومع ذلك، ما زالت المشاكل الخطيرة تهدد الاستقرار والأمن الذي استعيد قبل عامين. وتشمل هذه المشاكل الفقر والبطالة وانعدام الفرص أمام الشباب والحالة التي يواجهها الأطفال وحالة الضعف البشري والبيئي والضعف المؤسسي والجريمة الدولية ونقص الاستثمار وانخفاض الإنتاجية. لذلك تحتاج جميع تلك المجالات استثمارات كبيرة فيها. وفي ذلك المجال، يجب على المجتمع الدولي الوفاء بوعوده وتمكين هايتي من تنفيذ برامجها الاجتماعية – الاقتصادية.

بلا شك، يجب على الحكومة بناء قدراتها. ويجب عليها الاستمرار في مكافحة الفساد؛ وعليها ترسيخ عملية الحكم الرشيد وتوفير القيادة في التوصل إلى الالتزامات السياسية والاجتماعية التي ستحدد مستقبل هايتي على طريق التقدم والحداثة لصالح جميع السكان.

ترحب هايتي بتعيين الرئيس كلينتون مبعوثا خاصا للأمين العام بان كي – مون لهايتي. ونرحب بتضامن مجموعة أصدقاء هايتي والدور الذي تقوم به وكذلك بدور جميع البلدان الشقيقة والصديقة في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبلدان الجماعة الكاريبية التي أعربت عن التضامن معنا.

نشكر على وجه الخصوص السيد العنابي على قيادته بوصفه الممثل الخاص للأمين العام لهايتي. فعندما نشرت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في البداية، كان هناك أقل من ٥٠٠ ضابط شرطة في البلد. أما اليوم فيصل تعداد الشرطة الوطنية إلى أكثر من ١٠ ٠٠٠ فرد. وكل مَن يزور هذا البلد يقر بأنه أحرز تقدما واضحا وملموسا في مجال الأمن. ونعمل من أجل بناء دولة تقوم على سيادة القانون وتعزيز الأمن والاستقرار على أمل أن تستعيد الحكومة في وقت ليس بعيدا جدا في المستقبل السيادة الكاملة وتقوم بمهمتها الرئيسية المتمثلة في ضمان سلامة وأمن الناس والبضائع المقترن بالتنمية المنصفة والمستدامة التي تحترم الحياة والمصلحة العامة والصالح العام – التي هي في قلب عملية التنمية.

ونعتمد عليكم هنا في هذه القاعة، ويمكنكم الاعتماد علينا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر دولة رئيسة الوزراء بيير – لويس على حضورها هنا اليوم.

أعطي الكلمة الآن للممثل الخاص العنابي للرد على الملاحظات التي أبدتها الدول الأعضاء.

السيد العنابي (تكلم بالإنكليزية): أشكركم مرة أخرى، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة المفيدة جدا. ونقدّر أيّما تقدير الدعم القوي الذي أعرب عنه علنا بعد ظهر هذا اليوم أعضاء مجلس الأمن والعديد من الدول الأعضاء الأخرى لعمل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ولتوصيات الأمين العام ومبادرات الرئيس كلينتون بوصفه المبعوث الخاص. وهذا الدعم سيشجعني أنا وزملائي في الميدان على مضاعفة جهودنا لتنفيذ ولايتنا والعمل مع زملائنا الهايتيين وأصدقائنا

وشـركائنا لتوطيـد الاسـتقرار في الـبلاد والمـساعدة في وضـع هايتي على مسار تطور دائم.

وأعتقد أن ما سمعناه اليوم من رئيسة الـوزراء ميشيل بيير – لويس يؤكد عزم القيادة الهايتيـة علـى التحـرك بحـزم في ذلك الاتجاه. وأود أن أشكرها على حضورها هنا اليوم على الرغم من التزاماتها الكثيرة الأخـرى، وأريـد أن أؤكـد لهـا أننـا سنواصل بذل قصارى جهدنا لدعم جهودها.

وختاما، أود أن أسـجل تقـديرنا للـدعم الممتـاز الـذي قدمه لنا المساهمون بعسكريين وأفـراد شـرطة. وأود أن أشـكر بوجـه خـاص بلـدان أمريكـا اللاتينيـة لإسـهامها الكـبير في العنصر العـسكري لـدينا وإسـهامها المتزايـد في عنـصر الـشرطة لدينا.

الرئيسة (تكلمـت بالإنكليزيـة): لا يوجـد متكلمـون آخـرون مـسجّلون في قـائمتي. وبهـذا يكـون مجلـس الأمـن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البنـد المـدرج في جـدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٤٥.